جـــــامعـــة حسيبـــة بن بو عـــلي – شلف–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية

الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
حالة الصناعات الغذائية

من إعداد الطالب :

طرشي محمد

تحت إشراف الدكتور:

كتوش عاشور

لجنة المناقشة :

د/ البشير عبد الكريم	رئيسا
د/ كتوش عاشور	مشرفا و مقررا
د/ راتول محمد	عضوا ممتحنا
د/ بوزيدي قدور	عضوا ممتحنا
ا/ بن نافلة قدور	عضوا ممتحنا

السنة الدراسية:
2005/2004

كلمة شكر

« ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه » سورة الاحقاف 15.

ونحن ننهي عملنا هذا يسرنا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر و العرفان لكل من مد لنا يد المساعدة في انجازه ونخص بالذكر :

- الأستاذ المشرف الدكتور كتوش عاشور الذي ما بخل علينا بتوصياته ونصائحه السديدة .

-أساتذتنا الكرام الذين سهروا على تكوين الدفعة الأولى من طلبة الماجستير شعبة علوم اقتصادية تخصص نقود ومالية .

- إلى كل من همه إنجاز هذه المذكرة .

إهداء

- إلى أمي العزيزة رمز المحبة و الحنان و التي مهما عملت لن أوفيها و لو جزء صغير من فضلها .

- إلى أبي العزيز رمز الرجولة و التضحية مثلي الأعلى و قدوتي في هذه الحياة الذي يحزنه حزني وتبهجه سعادتي .

- إلى جميع أخوتي الذين أكن لهم كل الحب و التقدير و اخص بالذكر أخي الصغير سفيان .

- إلى كل الأصدقاء الذين لم يبخلوا علينا بما أتاهم الله من علم.

فهرس المحتويات

المقدمة..... ا–د

الفصل الأول : دراسة عامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 01

المبحث الأول : التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 03

المطلب الأول : إشكالية تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة..... 03

المطلب الثاني : خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 12

المطلب الثالث : مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 17

المبحث الثاني :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 20

المطلب الأول :المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل..... 20

المطلب الثاني: مساهـــــمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المتغيرات الاقتصـــادية الكلية..... 25

المطلب الثالث: التجارب الناجحة لبعض الدول..... 30

المبحث الثالث : المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 33

المطلب الأول : معوقات البيئة الداخلية..... 33

المطلب الثاني : معوقات البيئة الخارجية..... 35

المطلب الثالث :التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 39

خلاصة..... 40

الفصل الثاني:دراسة للمناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 42

المبحث الأول : تطور الأطر التشريعية للاستثمار في الجزائر..... 44

المطلب الأول:المرحلة الأولى (1962–1982)..... 44

المطلب الثاني:المرحلة الثانية (1982–1989)..... 46

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1990–2004)..... 49

المبحث الثاني :المنظومة المؤسسية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 57

المطلب الأول:وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات العاملة تحت إشرافها..... 57

المطلب الثاني :الهيئات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 61

المطلب الثالث :الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 63
المبحث الثالث: معوقات و مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبرامج تطويرها وتأهيلها..... 71
المطلب الأول:معوقات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 71
المطلب الثاني :برامج تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 82
المطلب الثالث:استراتيجية مقترحة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 89
خلاصة..... 93
الفصل الثالث:مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري..... 94
المبحث الأول: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر..... 96
المطلب الأول: المرحلة الأولى(1962-1982)..... 96
المطلب الثاني:المرحلة الثانية (1982- 1989)..... 102
المطلب الثالث:المرحلة الثالثة (1988-2004)..... 104
المبحث الثاني:الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 108
المطلب الأول: نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 108
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 112
المطلب الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية... 113
المبحث الثالث : دراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وفقا لمجموعة من المؤشرات 117
المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات..... 118
المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل..... 128
المطلب الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة وتعبئة الموارد..... 132
المطلب الرابع: تنمية وتطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 135

خلاصة..... 138

الفصل الرابع : دراسة حالة الصناعات الغذائية..... 139

المبحث الأول: خصائص الصناعات الغذائية في الجزائر..... 141

المطلب الأول: أهمية الصناعات الغذائية 141

المطلب الثاني: أهم فروع الإنتاج 143

المطلب الثالث :العوامل المعيقة لتطور الصناعات الغذائية في الجزائر..... 148

المبحث الثاني : تطور الاستثمار في فرع الصناعات الغذائية في الجزائر..... 152

المطلب الأول : خلال الفترة 1962 إلى 1989 152

المطلب الثاني :الفترة الممتدة من 1990 إلى 2004 157

المطلب الثالث : معوقات الاستثمار في فرع الصناعات الغذائية..... 164

المبحث الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية في التنمية الاقتصادية 169

المطلب الأول : التجارة الخارجية..... 169

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية في خلق القيمة المضافة..... 175

المطلب الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية في تحقيق التشغيل 177

خلاصة..... 180

الخاتمة 181

المراجع..... 188

قائمة الجداول و الأشكال..... 193

الفهرس..... 196

قائمة الجداول و الأشكال

1- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	المعايير الكمية المستخدمة في تحديد أحجام المؤسسات	07
2-1	تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية	09
3-1	المقارنة بين المشروعات الصغيرة والمتوسط و الكبيرة.	16
4-1	عدد المؤسسات حسب الحجم في الدول الأوروبية	22
5-1	نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي الصناعة في الدول العربية 1995.	22
6-1	توزيع العمالة في الدول الأوروبية لسنة1996	23
7-1	نسبة العاملين في المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي العاملين في الصناعة في بعض الدول العربية سنة 1995	24
8-1	عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر بعض الكتاب	34
1-2	عدد المؤسسات التي تضم اقل من 20 عاملا في سنتي 1984 ,1987	48
2-2	توزيع المؤسسات الخاصة حسب فرع النشاط 1982 الى1984	48
3-2	توزيع المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .	64
4-2	التطور السنوي للمشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى وكالة ترقية ودعم الاستثمار	66
5-2	توزيع المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	69
6-2	توزيع القروض من طرف البنوك العمومية والخاصة	78
7-2	نسبة الاشتراكات في الضمان الاجتماعي(كنسبة من الأجر الخام) في بعض الدول .	80
8-2	نتائج البرنامج الاورو متوسطي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 31/ 12/ 2004.	88
1-3	معدلات إنجاز وحدات صناعات الإنتاج المحلية سنة 1978	98-99
2-3	المشاريع الصناعية المعتمدة بين 1967 و1978	100
3-3	توزيع المؤسسات حسب الحجم لسنة 1976	101
4-3	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية من 1982 إلى 1988	102
5-3	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة 1988/1984	103
6-3	توزيع مشاريع الاستثمار حسب عدد مناصب الشغل (1999/1993)	105
7-3	نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 1992 إلى 2004	106
8-3	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم	108
9-3	كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لكل 100.000 ساكن في الجزائر	110
10-3	كثافة المؤسسات بالنسبة لكل 100.000 نسمة في بعض الدول	110-111

11-3	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بعض الولايات(2003)	112
12-3	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أهم الأنشطة الاقتصادية لسنة 2003	114
13-3	نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات وبين النمو الاقتصادي	119
14-3	تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990 / 2003	120
15-3	تطور دور الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات(FNSPE)	122
16-3	تطور عدد المستوردين خلال الفترة 1997 إلى 2004	126
17-3	عملية حل المـــــؤسسات العمـــــومية الاقتصادية 1998	129
18-3	عدد العمال المسرحين (1994-1998)	129
19-3	تطور نسبة البطالة 1994 إلى 1997	130
20-3	تطور عدد العمال المصرح بهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	131
21-3	تطور القيمة المضافة في القطاع الخاص (1988- 2003)	133
22-3	تطور الناتج المحلي الخام (PIB) حسب القطاع القانوني خارج المحروقات	134
23-3	تطور النشاط في الصناعات الصغيرة والمتوسطة (عينة تتشكل من 1026 صناعة صغيرة ومتوسطة)	134
24-3	نسبة الأجور من القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2000	135
1-4	توزيع معاصر زيت الزيتون حسب التقنية المستعملة في الإنتاج لسنة 2003.	145
2-4	تطور الكميات المستوردة من الزيت الخام من 1993 إلى 2003	145-146
3-4	تطور الإنتاج الفلاحي لمادة الحليب في الجزائر 1991- 2003	147
4-4	الطلب على الحبوب في الجزائر لسنة 2003	148
5-4	تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 1999 – 2003	149
6-4	المشاريع الصغيرة والمتوسطة المسجلة في إطار المخطط الرباعي الثاني 1979/1974	154
7-4	الاستثمارات المقررة في المخطط الخماسي الأول	155
8-4	تطور عدد المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 1994/1990	156
9-4	توزيع المؤسسات الناشطة في الصناعات الغذائية حسب عدد العمال سنة 1994	157
10-4	توزيع المشاريع المصرح بها لدى وكالة (apsi) في فرع الحبوب بين سنتي 1996 و 1999	158
11-4	برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001	160
12-4	الجانب الخاص بالصناعات الغذائية في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001	161
13-4	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية.	162
14-4	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية حسب عدد العمال لسنة 2002	163

15-4	الزمن اللازم للحصول على قرض بنكي من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرع الصناعات الغذائية	164
16-4	تطور قيمة الواردات الغذائية من سنة 1967 إلى 1995	170
17-4	تطور قيمة الواردات من السلع الغذائية 1997 إلى 2004	171
18-4	تطور قيمة الواردات في قطاع الصناعات الغذائية 2001/1992	172-171
19-4	تطور عدد المستوردين للسلع الغذائية	172
20-4	تطور الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر	173
21-4	تطور الصادرات في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر (2001/1992)	173
22-4	مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في خلق القيمة المضافة1995 /2003	175
23-4	تطور دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية في امتصاص البطالة	178
24-4	ترتيب القطاعات حسب عدد العمال المشغلين في مؤسسات صغيرة ومتوسطة لسنة 2002	178

2- قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أهداف برنامج التأهيل	82
02	برنامج التأهيل	84
03	نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	107
04	رسم بياني لتوزيع المؤسسات في فرع الصناعات الغذائية حسب عدد العمال (2002)	163
05	حصة دول جنوب وشرق البحر المتوسط في الواردات من السلع الغذائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط	169
06	تطور حصة كل من القطاع الخاص و القطاع العام في القيمة المضافة في فرع الصناعات الغذائية في الجزائر للفترة 1995 – 2003	176

المقدمة:

شهدت العقود الثلاثة المنقضية اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية في العديد من دول العالم، إذ شكلت مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي، بل وإن الثورة الصناعية في أوروبا اعتمدت في بداياتها على المؤسسات الصغيرة التي لم يتعد عدد عمالها في الغالب عشرون عاملا، كما برزت أهميتها أيضا خلال مرحلة البناء الاقتصادي اثر الحرب العالمية الثانية.

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن أن يكون لها دور هام في النشاط الاقتصادي، لما لها من دور فعال في بناء النسيج الصناعي المتكامل وتحفيز القطاع الخاص، ومن ثمة تنمية الدخل وخلق فرص العمل، إذ تتميز باعتمادها على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية .

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدرتها على التجاوب بسرعة مع خصائص السوق الصغيرة الحجم، وهي الصفة الغالبة على أسواق الدول النامية , لضعف قدرتها على التنافس على مستوى الأسواق الدولية، والتي تتسم بضآلة مستوى الدخول وضعف تنافسية مؤسساتها الكبيرة الحجم على المستوى الدو لي, وهي أيضا تتميز بسهولة تكيفها مع المحيط الخارجي، وامتداد نشاطها حتى إلى المناطق النائية، حيث ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق خاصة وان المشاريع التي تعتمدها لا تتطلب قيمة عالية من الاستثمارات وهو ما يتوافق ومستوى الدخل النقدي المتوسط .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعززه أيضا الطبيعة المتميزة لبعض الاقتصاديات التي تتميز بارتفاع درجة المخاطرة بها، وقلة المدخرات المالية مما يجعل هذه المؤسسات أكثر مرونة وأكثر قابلية لتغيير مجال النشاط خاصة إذا كانت سوق الإطارات تشكو من ضعف التأهيل .

وفي السنوات الأخيرة أولت الدول النامية بصفة عامة، ومنها الدول العربية، اهتماما ملحوظا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد كان ذلك كنتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية التي فرضت على الدول النامية إعادة تصحيح اقتصادياتها بعد انهيار المعسكر الشرقي وفشل الاستراتيجية التي اعتمدتها هذه الدول في مجال التنمية .والجزائر، كواحدة من هذه الدول، أولت في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بهذا النوع من المؤسسات، خاصة بعد المآل الذي وصلت إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية، وهذا بعد أن كان دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مغيبا لفترة طويلة ولقد دعم هذا التوجه الجديد انتهاج نظام اقتصاد السوق وفتح المجال للمبادرات الفردية.

وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات تهدف إلى تنمية وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وقد تم إرساء القواعد السياسية والقانونية التي اعتبرت كقاعدة أساسية للنهوض بهذا النوع من المؤسسات.

وإلى جانب ذلك قامت السلطات العمومية الجزائرية بتعميق هذه الإصلاحات الاقتصادية من خلال إنشاء شبكة دعم تتألف من هيئات عامة وخاصة من اجل تحسين المحيط الاقتصادي وإعادة تأهيله، للتخفيف من حدة المشاكل والعراقيل التي تعيق تطور القطاع , كما تم إتباع سياسة دعم الاستثمارات ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة ولقد تجسدت هذه السياسة الدعمية على الميدان بإنشاء مجموعة من الهيئات والوكالات التي اتخذت على عاتقها مسؤولية الاهتمام ومتابعة وتدعيم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل المحيط الاقتصادي.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح إشكالية هذا البحث من خلال التساؤل التالي:

كيف يمكن تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية في الجزائر ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات، وهي:

- ما هي مكانة المؤسسة المتوسطة والصغيرة في الاقتصاد الجزائري ؟
- ما هي أبرز القطاعات التي تنشط فيها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما هي الإجراءات التي قامت بها السلطات العمومية في الجزائر لدعم وتطوير المؤسسة المتوسطة والصغيرة حتى تقوم بالدور المنوط بها ؟
- ما هي أهم معوقات الاستثمار في المؤسسة المتوسطة والصغيرة ؟
- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حل مشكلة البطالة في الجزائر؟
- ما هي النسبة التي تساهم بها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الدخل الوطني وخلق القيمة المضافة في الجزائر ؟
- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية و تنويع الصادرات ؟
-هل بإمكان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في تحسين نوعية السلع والخدمات في الجزائر بما يوافق المقاييس الدولية؟

أهمية البحث :

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه موضوع الساعة على الساحة الاقتصادية في الجزائر، وهو يمثل مساهمة علمية في إطار التوجه الجديد للدولة في مجالات التنمية الاقتصادية.

الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية في الجزائر، كما يهدف أيضا إلى إثراء السياسات والآليات المعتمدة في هذا المجال.

الفرضيات :

* نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على غرار المؤسسة الكبيرة، يتوقف على مدى ملاءمة مناخ الاستثمار.

* يتوقف نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مدى فعالية السياسة الوطنية والآليات المعتمدة في هذا المجال.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها ذات كثافة عمالية.*

*الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يساهم في نمو القيمة المضافة والمساهمة في الدخل الوطني والناتج المحلي الخام.

* يمكن للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر أن تجسد بديلا هاما في مجال تنمية الصادرات وإحلال الواردات.

حدود الدراسة :

سوف نقوم بتحليل النتائج التي حققتها المؤسسة المتوسطة والصغيرة الجزائري ة خلال الفترة 1993-2003 و سنعتمد على المؤشرات التالية:

- مساهمة المؤسسة المتوسطة والصغيرة في خلق القيمة المضافة.
- مساهمة المؤسسة المتوسطة والصغيرة في خلق مناصب العمل للتخفيف من حدة البطالة.
- مساهمة المؤسسة المتوسطة والصغيرة في عملية التصدير.
- مساهمة المؤسسة المتوسطة والصغيرة في التنمية الجهوية.

المنهج المتبع:

نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي وأداته التوصيف في تعريف المؤسسة المتوسطة والصغيرة وذكر خصائصها ومميزاتها وكذا البرامج التي اعتمدت من اجل ترقيتها وتطويرها في الجزائر.

كما أننا سنعتمد على المنهج الاستقرائي في دراستنا لمختلف النتائج المحققة من طرف المؤسسة المتوسطة والصغيرة في الجزائر .ونعتمد المنهج التحليلي في مجال تحليل السياسات المعتمدة وكذا النتائج المحققة من طرف هذا القطاع.

أقسام البحث :
تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول:

الفصل الأول نقوم فيه بدراسة عامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إبراز مفهومها وأهم مميزاتها وخصائصها.

الفصل الثاني نقوم بدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمناخ الاستثماري والإجراءات المتخذة لتفعيل دورها.

الفصل الثالث نعالج فيه أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بدلالة أبرز مؤشرات التنمية .

الفصل الرابع نقوم فيه بدراسة حالة الصناعات الغذائية في الجزائر .

تمهيد

تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم إن لم نقل في كل دول العالم و تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد أهم المواضيع الاقتصادية التي جلبت اهتمام العديد من الاقتصاديين من اجل تحديد تعريف دقيق لها يشمل معظم خصائصها التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة , حيث يتطلب ذلك دراسة كاملة و شاملة لهذه المؤسسات وذلك من اجل تحديد خصائصها ومميزاتها التي تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر .

وقد نجحت العديد من الدول في الاستفادة من مزايا هذه المؤسسات في مسيرتها التنموية عن طريق تبنيها لهذا القطاع كأحد وسائل التنمية الاقتصادية .
ومن اجل الإلمام بأهم جوانب هذا القطاع كان من الضروري التعرف على مميزات هذه المؤسسات واهم خصائصها والمشاكل التي تواجهها .

لذلك سنتطرق خلال هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
المبحث الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
المبحث الثالث :المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الأول :التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول :إشكالية تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

أثار تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدلا كبيرا في الفكر الاقتصادي , وبين المهتمين بأمر هذه المؤسسات , ذلك لأنه من الصعوبة بما كان وجود تعريف محدد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب الآراء التي طرحت بشان تحديد مفهوم واضح لهذا النوع من المؤسسات .

1- صعوبة وضع تعريف للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة :

ثمة صعوبة كبيرة لوضع تعريف موحد لهذه المؤسسات يكون مقبولا ومرضيا لمختلف الاتجاهات الاقتصادية , وهذا باعتراف العديد من الباحثين ومسيري الهيئات والمنظمات الدولية .

وصعوبة تحديد مفهوم هذه المؤسسات تكمن أساسا في تحديد الفروقات الجوهرية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة نظرا للتداخل الموجود بينها, ويمكن إجمال صعوبة وضع تعريف فيما يلي:

* تعدد المعايير المستخدمة في التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة, فالمعايير المستخدمة في قياس حجم المؤسسة تختلف وتتعدد وهي معايير نسبية تختلف من قطاع لآخر هذا من جهة , ومن جهة أخرى صعوبة اختيار المعيار الذي على أساسه يتم التمييز بين المؤسسات .

* التطور اللامتكافيء لقوى الإنتاج في مختلف الدول [1] , لذلك فان تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد لآخر تبعا لدرجة النمو الذي بلغته الدولة , ومدى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج [2] ولذلك لا تحبذ منظمات الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال توحيد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منطلق أن المؤسسة الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون كبيرة في دولة مثل مصر أو الجزائر .

* تغير مدلول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وقت لآخر لأنه دائم التغير كقطاع ديناميكي , ذلك أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي قد تتغير من مرحلة لأخرى , مما يؤدي إلى تغير حجم المؤسسات , فإذا كانت المؤسسات التي توظف 200 عامل تعتبر كبيرة في فترة معينة قد تصير صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة .

---

[1] ا. دمدوم كمال – دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة – مجلة دراسات اقتصادية , العدد الثاني 2000 . الجزائر .ص 183

[2] عبد المطلب عبد الحميد – التمويل المحلي والتنمية المحلية – الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2001. ص 220.

* إضافة إلى أن اختلاف الأنشطة التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى تغير في متوسط أحجام المؤسسات في مختلف الفروع , فالمؤسسات الموجودة في قطاع الصناعات الغذائية سوف تختلف بالتأكيد عن قطاع التجارة .

2- غرض وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يمكن إجمال أسباب وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي :

* تيسير جمع البيانات عن هذا القطاع لاستخدامها في وضع تقارير عن التقدم في عملية التنمية الاقتصادية , وتقديم الاستشارات لهذه المنشاة حول الفرص الاستثمارية والعقبات والاتجاهات الجديدة .

* تحديد أعضاء هذا القطاع من اجل اتخاذ إجراءات معينة .

* تيسير تنمية وتوضيح السياسات الاقتصادية التي تشجع النمو بصفة عامة و نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة .

* تبني فهم أفضل لدور واثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي .

* المساعدة في تنسيق الجهود , فعند تعدد الجهات والوكالات التي تقوم بتقديم برامج المساعدة لهذا القطاع في أسلوب غير منسق يؤدي إلى عدم الكفاءة والى اعتماد برامج قد ينافس بعضها بعضا , وتعمل في أغراض يتعارض بعضها مع بعض , ولن يحل التعريف وحده مشكلة عدم التنسيق إلا أن عملية جمع كل المشاركين على الاتفاق على تعريف واحد تكون هي الآلية التي تمكن الجميع من التقارب بأسلوب فعال .

* توضيح الفئات التي ينطبق عليها التعريف إذا كان الغرض هو إضافة بعض المسئوليات والحقوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة , كما يلزم التعريف إذا كان هناك غرض تقديم معاملة ضريبية تفاضلية على سبيل المثال بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات .

* التعرف على المجموعات المستهدفة بشكل ملائم بغرض وضع آليات استشارية كمدخل لعملية تنمية السياسات ومساعدة القطاعات الفرعية .

* تعريف القطاع بدقة يمكن من رقابة وتقييم اثر الإصلاح التنظيمي والإجراءات التمويلية وغير التمويلية , وكذا تحليل التكاليف والأرباح بدقة وكذا اقتراح إجراءات التصحيح

3- معايير تصنيف المؤسسات:

يتم الاعتماد على نوعين من المعايير للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، النوع الأول هو المعايير الكمية والتي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية، حيث يسهل بمقتضاها جمع البيانات عن المنشآت المختلفة ووضع الحدود الفاصلة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة مما يساعد الجهات التنظيمية المسئولة عن مساندة وتدعيم المنشآت الصغيرة في تحديد نطاق عملها على وجه دقيق، أما النوع الثاني من المعايير فيعتمد على الفروق الوظيفية، وهو يصلح لإجراء التحليل الاقتصادي وتقويم كفاءة المشروعات وتحديد الدور الكامن لكلٍ من المنشآت الكبيرة والصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3-1- المعايير النوعية :

من خلال نتائج الدراسة التي قام بها البروفسور(**J.E .Bolton**) في بريطانيا في سنوات الستينات [1] عرف خلالها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على ثلاثة معايير هي:

* أن تكون المؤسسة مسيرة من طرف مالكيها بصفة شخصية .
* أن تكون حصتها في السوق محدودة .
* أن تكون مستقلة .

فحسب البروفسور (Bolton) أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تسير من طرف أصحابها أي مالكيها بطريقة مباشرة , كما تتميز هذه المؤسسات بهيكل تنظيمي أفقي أي عدم وجود تفويض للمسئوليات من طرف مالك المؤسسة .

كما يركز البروفسور (Bolton)على أن حصة المؤسسة الصغيرة او المتوسطة في السوق تكون محدودة , فغالبا ما تكون حصتها في السوق ضعيفة بحيث لا تستطيع التأثير بصورة فعالة في أسعار البيع وذلك عن طريق تغيير كميات السلع التي تنتجها .

أما المعيار الثالث الذي اعتمده البروفسور(Bolton) والمتمثل في الاستقلالية , أي أن المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة التي تنتمي إلى مؤسسة كبيرة لا تصنف ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , ففروع الشركات الكبرى لا يمكن اعتبارها مؤسسات صغيرة أو متوسطة حتى ولو توفر فيها الشرطان السابقان .

- ولقد استند القانون في الولايات المتحدة الأمريكية المعروف باسم (**Small Busness Act**) والصادر سنة **1953** , على ثلاثة معايير [2] :

[1] بعد تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا في سنوات الستينات كلفت السلطات البريطانية البروفسور(**Bolton**) بدراسة أسباب هذا التراجع وقام بتشكيل لجنة سميت باسمه .

[2] Robert Wtterwulghe. La P.M.E Une entreprise humaine .De Boeck et Larcier Belgique .1998. P16

- استقلالية الإدارة .
- ملكية المؤسسة تكون لمقاول مستقل .
- أن لا تكون المؤسسة مسيطرة على السوق .

وقد تم تحديد مفهوم هذه المؤسسات طبقا لقانون (**Small Busness Act**) كما يلي : " المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة بحيث لا تسيطر على المجال الذي تعمل فيه " .[1]

ويرى (**E.Staley**) انه يمكن القول أن المؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا توفرت فيها خاصيتين على الأقل من الخصائص التالية :

* استقلالية الإدارة , وعادة ما يكون المسيرون هم أصحاب المؤسسة .
* تعود ملكية المؤسسة أو رأسمالها لفرد أو لمجموعة محدودة من الأفراد .
* تمارس المؤسسة نشاطها محليا , إلا أن احتياجها للأسواق يمكن أن يمتد خارجيا , كما أن أصحاب المؤسسة والعاملين فيها يقطنون في منطقة واحدة .
* تعتبر هذه المؤسسة صغيرة الحجم إذا ما قورنت بمؤسسة كبيرة الحجم تمارس نفس النشاط .

ونجد الدكتور(**G.Hirigoyen**)[2] يقترح المعايير النوعية التالية :

- المسؤولية : أي أن يتم تسيير المؤسسة من طرف شخص واحد.
- الملكية : أي أن المسير يمتلك غالبية أصول المؤسسة .
- الهدف الخاص بالمردودية : الاستراتيجية المتبعة في المؤسسة الكبيرة تختلف عن تلك التي تتبعها المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة حيث يركز مسيرها على المردودية في المدى القصير أكثر من تركيزه على المدى البعيد .

وقد تم تعريف هذه المؤسسات من طرف الكونفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا كما يلي : " هي المؤسسة التي يتحمل فيها مديرها بصفة شخصية ومباشرة المسئولية المالية والتقنية والاجتماعية لها وهذا مهما كان طابعها القانوني "

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن المعايير النوعية المعتمدة من طرف معظم المحللين لتحديد مفهوم أو تعريف لهذه المؤسسات هي :

- المسؤولية : أن يقوم صاحب المؤسسة أو المالك بالتسيير واتخاذ القرارات , حيث يجمع بين عدة وظائف (مالية , تسويقية ....) .

---

[1] ا. زغيب شهرزاد و ا. عيساوي ليلى مداخلة تحت عنوان : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة عمار ثليجي- الاغواط- 8 و9 افريل 2002.

[2] Robert Wtterwulghe- La P.M.E Une entreprise humaine- .op.cit . P20

- الملكية :تكون ملكية المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة لفرد أو مجموعة محدودة من الأفراد .
- حصتها في السوق : تكون حصة المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة ضعيفة في السوق.

2-3 المعايير الكمية :

تتعدد المعايير الكمية المستخدمة للتمييز بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، ولقد أشارت إحدى دراسات البنك الدولي إلى وجود ما لا يقل عن خمسين تعريفاً مختلفاً للمنشآت الصغيرة يتم الاسترشاد به في مختلف الدول ، كما أوضح وجود اتجاه تفضيلي للمعايير الكمية في الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة، كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (01-01) : المعايير الكمية المستخدمة في تحديد أحجام المؤسسات

المعيار	الدول النامية	الدول المتقدمة
عدد المشتغلين	6	9
رأس المال المستثمر	10	1
قيمة المبيعات السنوية	1	0
عدد المشتغلين وقيمة المبيعات	1	2
عدد المشتغلين ورأس المال المستثمر	16	3
قيمة المبيعات ورأس المال المستثمر	1	0
عدد المشتغلين وقيمة المبيعات ورأس المال المستثمر	4	0
الإجمالي	**39**	**15**

المصدر: أ.د. محمد فتحي صقر واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية القاهرة – جمهورية مصر العربية18 -22 يناير 2004 .

و في دراسة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت بها لجنة الاتحاد الأوروبي لوحظ أن في مختلف دول الاتحاد يتم التمييز بين المؤسسات بالاعتماد على المعايير الكمية والتي تختلف من بلد إلى آخر, ويرجع اعتماد المعايير الكمية في هذه الدول لأسباب إحصائية أو جبائية , وكذلك من اجل تحديد شروط الاستفادة من بعض المزايا والمساعدات في المجالات المالية و الجبائية , كما لوحظ أن هذه المعايير لا تختلف من بلد لآخر فحسب بل حتى داخل نفس البلد ومن برنامج إلى آخر .

يعتبر معيار عدد المشتغلين بالمنشأة هو أكثر المعايير استخداماً للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وذلك لعدّة أسباب أهمها توفر بيانات العمالة – نسبياً – في غالبية الدول ولسهولة استخدام هذا المعيار خاصة عند إجراء المقارنات الدولية أو القطاعية، كما أنه يسمح بالمقارنة الدقيقة بين المنشآت التابعة للقطاع الواحد والتي تنتج أنواعاً متماثلة من السلع وتتقارب في فنونها الإنتاجية. ولكن يلاحظ أن الاسترشاد بهذا المعيار وحده قد لا يعكس بالضرورة الحجم الحقيقي للمنشأة بسبب إغفاله لحجم رؤوس الأموال المستثمرة وتقنيات الإنتاج المطبقة ودرجة الكثافة الرأسمالية، هذا إلى جانب اعتماده على بيانات العمالة بأجر فقط وإغفاله للعمالة الأسرية بدون أجر والعمالة المؤقتة والموسمية، وذلك على الرغم من انتشارها في نطاق الأعمال الصغيرة، مما يعنى التقليل من حجم العمالة الفعلية المنتمية لهذا القطاع، وبالتالي من أهميته النسبية في الهيكل الاقتصادي.

نظراً للأسباب سالفة الذكر، يرى البعض أن معيار العمالة لا يُعد معياراً سليماً أو كافياً للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة وأن الاسترشاد بمعيار رأس المال المستثمر قد يكون أكثر فاعلية، إضافة إلى معيارين آخرين هما :

* رقم الأعمال .
* القيمة المضافة .

أما بالنسبة لرأس المال؛ فهو معيار مضلل لحد بعيد حيث لا يعكس رأس المال تماماً حجم الأعمال والذي قد يكون ضخماً في بعض المشروعات ذات رأس المال الصغير والعكس صحيح، هذا بالإضافة إلى أن قيمة رأس المال ومكوناته قد تختلف من مفهوم لآخر (مثلاً قد تستبعد قيمة الأرض من رأس المال وقد لا تستبعد).

نظراً للانتقادات التي وجّهت للمعيارين السابقين، تم المزج بينهما في معيار مشترك بحيث يتحدد حجم المنشأة الصغيرة في ظل حد أقصى لكلٍ من المشتغلين ورأس المال المستثمر.

و يتم في بعض الدول تطبيق معيار الإنتاج السنوي للتمييز بين المنشآت الصغيرة والكبيرة العاملة في بعض القطاعات، وخاصة القطاع الصناعي، إلا أن تطبيق هذا المعيار يواجه بعض الصعوبات، أهمها عدم صلاحيته بصفة عامة في حالة المنشآت التجارية والخدمية.بالإضافة إلى استخدام معيار حجم المبيعات تستخدم بعض الدول معيار قيمة المبيعات السنوية للتمييز بين أحجام المنشآت، حيث يتميّز هذا المعيار بصلاحيته للتطبيق على المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية، وإن كان يتطلب توفر معلومات وبيانات دقيقة عن المبيعات السنوية للمنشآت .

الخلاصة: أنه بالرغم من تعدّد المعايير الكمية، إلا أنه يمكن القول بأن معيار عدد المشتغلين يعتبر أكثرهم قبولاً على المستوى الدولي. وبصفة عامة، يتوقف المعيار المرجّح على طبيعة القطاع الذي ينتمي إليه نشاط المنشأة وعلى الغرض من التحليل والدراسة ونوعية البرامج المقترحة لتنمية المنشآت الصغيرة وتوفير الخدمات الداعمة، ويفضّل الاعتماد على المعايير المزدوجة والمركّبة إذا ما توافرت البيانات والمعلومات التي تمكّن من استخدامها وبما يتوافق وخصائص القطاع ونشاط المنشأة التابعة له.

4- التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

4-1 الولايات المتحدة الأمريكية:

قامت إدارة المشروعات الصغيرة بتقديم تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معايير كمية أهمها : عدد العمال و رقم الأعمال . ويتم تغيير هذه المعايير حسب الأهداف المراد تحقيقها من خلال مختلف البرامج الخاصة بالدعم والمساعدة , كما تتغير حسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة .

وعلى سبيل المثال في برنامج لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تعريف هذه المؤسسات كما يلي :

الجدول رقم (01-02): تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية

نوع النشاط	المعيار المعتمد	مجال التعريف
تجارة الجملة	عدد العمال	اقل من 100عامل
تجارة التجزئة	المداخيل السنوية	من 5 إلى 20 مليون $ حسب فرع النشاط
البناء	المداخيل السنوية	من 7 إلى 17 مليون $ حسب فرع النشاط
النقل	المداخيل السنوية	من 1 إلى 25 مليون$
الاستخراج	عدد العمال المداخيل السنوية	اقل من 500 اقل من 5 مليون $
الفلاحة	المداخيل السنوية	من 0.5 إلى 9 مليون $
الخدمات	عدد العمال المداخيل السنوية	من 500 إلى 1500 من 305 إلى 21.5مليون $

المصدر: Robert Wtterwulghe - La P.M.E Une entreprise humaine- op- cit. P26

4-2 تعريف الاتحاد الأوروبي :

قام الاتحاد الأوروبي بإصدار تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 في توصيات المفوضية بتاريخ 3 افريل 1996 المتعلق بتعريف هذه المؤسسات , ويستخدم التعريف معياري عدد العمال والإيراد السنوي أو إجمالي الأصول إضافة إلى معيار الاستقلالية .

* ويعرف المؤسسة الصغيرة أنها المؤسسة التي تضم اقل من **50** عاملا ويكون رقم أعمالها اقل من **7** مليون ايكو أو إجمالي أصولها يكون اقل من **5** مليون ايكو .

* أما المؤسسة المتوسطة فهي تلك المؤسسة التي يتراوح عدد العاملين فيها من **50** إلى **250** ويكون رقم أعمالها اقل من **40** مليون ايكو أو إجمالي أصولها اقل من **5** مليون ايكو.

*أما المؤسسة المصغرة فهي تلك التي تضم اقل من **10** عمال .
– بالإضافة إلى المعايير السابقة يضاف معيار الاستقلالية ومعناه أن تكون المؤسسة غير مملوكة ولا يوجد بها حقوق تصويت بنسبة **25%** أو أكثر لمؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات غير خاضعة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1].

4-3 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

لا يوجد تعريف موحد , بل إن هناك تعاريف عديدة مستخدمة من طرف مختلف الجهات :

* وزارة الصناعة : اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا كانت تشغل مابين 10 و100 عامل ولم يتعد مجموع اصولها500 ألف جنيه .

* وقد أورد مشروع(**DEPRA**) لدراسة الإصلاح المالي لتطوير قطاع المنشات الصغيرة والمتوسطة في مصر التعريف التالي :
– المنشاة الصغيرة : تشغل من 10 إلى 49 عاملا وتحصل على قروض تتراوح بين 20 و 100 الف جنيه .
– المنشاة المتوسطة : تشغل من 50الى 100 عامل وتحصل على قروض تتراوح بين 100الف و250الف جنيه[2] .

4-4 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

إن الاستراتيجية التي اتبعتها الجزائر في مسيرتها التنموية أدت إلى تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , الأمر الذي أدى إلى غياب تعريف دقيق لهذه المؤسسات لفترة طويلة عدا بعض المحاولات الفردية .

فقد ظهرت أول محاولة لتعريف هذه المؤسسات في الجزائر عند وضع التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لوزارة الصناعة في بداية السبعينات , والذي يرى أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي وحدة إنتاجية تتميز بما يلي [3] :
* الاستقلالية القانونية .
* تشغل اقل من 500 عامل .

---

[1] *http://europa.eu.int. extrait de la recommandation 96/280/CE de la Commission du 3 avril 1996 concernant la définition des petites et moyennes entreprises.*

[2] مطبوعة من وزارة التجارة الخارجية في مصر بعنوان: تعريف المنشات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر .2004.

[3] ا. زغيب شهرزاد و ا. عيساوي ليلى , مداخلة تحت عنوان : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق .المرجع السابق .

* تقدر قيمة إنشائها بأقل من 10 مليون .
* تحقق رقم أعمال سنوي يقدر بأقل من 15 مليون دينار جزائري .

و تأخذ هذه المؤسسات أشكالا عدة :
- مؤسسات تابعة للجماعات المحلية .
- فروع للمؤسسات الوطنية .
- مشروعات مختلطة .
- مؤسسات مسيرة ذاتيا .
- تعاونيات .
- مؤسسات خاصة .

وقد كانت هناك محاولة ثانية في إطار الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة , حيث طرحت المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة (**EDIL**) تعريفا يركز على معيارين كميين هما : اليد العاملة ورقم الأعمال , حيث تم تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسة تشغل اقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال اقل من 10 مليون دينار جزائري .

ولم تقدم السلطات الرسمية في الجزائر على وضع تعريف للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلا في سنة 2001 , وذلك من خلال القانون 18/01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 والذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تعريفها كالتالي:

" مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص , ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري ,أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري . وان تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فأكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" [1] .

وتم تعريف المؤسسة المصغرة(Micro Entreprise / TPE) كما يلي :
"هي المؤسسة التي تشغل من 1 إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال اقل من 20 مليون دينار جزائري أو أن لا يتجاوز المجموع السنوي للميزانية 10 مليون دينار جزائري" [2] .

المؤسسة الصغيرة : "هي المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو أن لا يتجاوز المجموع السنوي لميزانيتها 100 مليون

[1] المادة (4) من القانون التوجيهي 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسط
[2] المادة (7) من القانون 18/01السابق الذكر.

دينار"[1].
المؤسسة المتوسطة : هي المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 عاملا , وتحقق رقم أعمال محصور بين 200 مليون دينار و 2 مليار دينار , أو أن يكون المجموع السنوي لميزانيتها محصور بين 100 و 500 مليون دينار [2].

ففي ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الاورو متوسطي , وكذا التوقيع على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 اخذ القانون الجزائري بتعريف الاتحاد الأوروبي [3] .

المطلب الثاني : خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثمة مجموعة من الخصائص تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أهمها :

* عنصر العمل : اغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بكثافة عنصر العمل , وهو ما يتناسب مع فنون الإنتاج البسيطة خاصة في البلدان التي تفتقر إلى رؤوس الأموال , فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد نسبيا على اليد العاملة وتعتبر كعامل لتثمين هذه الأخيرة .
* إن نشاط معظم هذه المؤسسات يعتبر محدود جغرافيا , إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية .
* إن درجة المخاطرة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليست كبيرة , خاصة مخاطر السوق , فالمؤسسات الكبيرة تتحمل أخطارا كبيرة نظرا لحجم استثماراتها و حجم حصتها في السوق .
* تتميز هذه المؤسسات بان لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار, أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته[4], وسهولة الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في اغلب الأحيان [5] فمثلا إذا تجمد قطاع اقتصادي أو فقد حيويته فان المؤسسات الصغيرة تستطيع أن تتحول إلى قطاع اقتصادي آخر تتطلبه ظروف السوق في زمن وجيز, ويرجع ذلك أساسا إلى كون هذه المؤسسا ت تعتمد على استثمار مادي ضعيف الحجم مما يسهل عملية التحول الاقتصادي .

---

[1] المادة (6) من القانون 18/01 السابق الذكر.
[2] المادة (5) من القانون 18/01 السابق الذكر.
[3] د . رحيم حسين مداخلة بعنوان :ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:نظام المحاضن , من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة عمار ثليجي- الاغواط-8 و9 افريل 2002 .
[4] د . محمد هيكل – مهارة إدارة المشروعات الصغيرة- مجموعة النيل العربية الإسكندرية 2003. ص 20.
[5] د. فريد راغب النجار – إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم – مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية , 1999/1998 . ص8.

* اختيار الأسواق : تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة .

* لا تتطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج , كما أن هذه المؤسسات تستعمل طرق تسيير غير معقدة وبسيطة فرئيس المؤسسة يتدخل في كل ميادين التسيير ويمثل المحور الأساسي في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم والتسيير وهو ما يعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرونة وتسيير بدون تعقيد[1].

* المقدرة على جلب المدخرات الصغيرة واستخدامها بطريقة فعالة تتلاءم وظروف الدول النامية[2] , و القدرة على الانتشار في كل فروع النشاط الاقتصادي .

* معاونة المؤسسات الكبيرة في تدبير احتياجاتها من مستلزمات الإنتاج السلعية كما أنها لا تحتاج إلى مساحة كبيرة لأداء نشاطها .

* إن صغر حجم هذه المؤسسات يسمح لها باختيار موقعها بسهولة اكبر من الصناعات الكبرى , ومنه تستطيع الانتشار في المناطق الداخلية مقتربة من أسواق يصعب على المؤسسات الكبيرة بلوغها إلا بتكلفة مرتفعة الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة تنافسية في هذه الأسواق .

* كما أن المؤسسات الصغيرة لا تحتاج إلى دراسات تسويقية معقدة لان السوق الذي تنشط فيه يعتبر محدود (محلي أو جهوي غالبا) وان أي تغير يحدث فيه يكون في مقدور المسير ملاحظته بسهولة [3] .
* كما تقوم المؤسسات الصغيرة بدور مؤثر في دعم ورفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة , ومن أمثلة ذلك إعداد العمالة الماهرة , فغالبا ما يعمل بالمؤسسات الصغيرة عمالة غير ماهرة والتي تترك المصانع الصغيرة بعد اكتسابها للمهارة إلى المصانع الكبيرة التي تجذبها بالأجور المرتفعة و المزايا الأفضل [4] .

---

[1] ا. قويدر عياش مداخلة بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة عمار ثليجي- الاغواط- 8 و9 افريل2002.

[2] د.عبد المطلب عبد الحميد , التمويل المحلي والتنمية المحلية. المرجع السابق ص222.

[3] NABIL ZIAR –La place des PME dans une économie en transition-
من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة عمار ثليجي- الاغواط- 8 و9 افريل 2002 .

[4] د. هاله محمد لبيب عنبه – إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي – المنظمة العربية للتنمية الإدارية, جمهورية مصر العربية , 2002 . ص 20

* وعن طريق نظام التعاقد من الباطن المنتشر في العديد من الدول لتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة , تصبح الصناعات الصغيرة مكملة ومغذية ومعتمدة على الصناعات الكبيرة حيث تقوم بإنتاج العديد من الأجزاء أو السلع نصف المصنعة بمزايا اقتصادية للمؤسسات الكبيرة نذكر منها ما يلي :

– قدرة المؤسسات الصغيرة على خفض تكاليف الإنتاج نتيجة تميزها بانخفاض تكلفة العمل واستخدام الآلات ومعدات بسيطة .

– مع نمو هذه المؤسسات تزداد درجة تخصصها والتي يصاحبها مهارة عالية تمكنها من إنتاج المنتجات بفعالية .

– تقوم هذه المؤسسات بتخزين المواد الخام والأجزاء والسلع نصف المصنعة ومن ثمة تحقق وفورات لصالح المؤسسات الكبيرة .

– كما تحقق هذه المؤسسات قدرة اكبر للمؤسسات الكبيرة على التوسع والانكماش نتيجة لتميزها بإمكانية تعديل برامجها الإنتاجية في أوقات الكساد أو الرواج وبتكلفة اقل .

* أداة التدريب الذاتي: تعتبر هذه المنشآت مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية, مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات, الأمر الذي يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل تفوق حجم مؤسستهم الحالية, ومن ثم فهي تعتبر مجالا خصبا لخلق وتنمية فئة المنظمين التي هي الأساس في زيادة الاستثمارات الناجحة وتوسيع فرص التنوع في المقدرة الإنتاجية.

* تقديم خدمة متميزة لها طابع شخصي بسبب قربها من المستهلك , إذ ترتبط غالبية المؤسسات الصغيرة ارتباطا مباشرا بالمستهلك وذلك لوجود سوق محدود وعدد مميز من المستهلكين مما يسمح بالتعرف على عادات الشراء و أنماط الاستهلاك , وأيضا يساعد الاتصال الشخصي بالزبائن والعملاء على دقة وسرعة التعرف على الاحتياجات وتبدلاتها , تقدم هذه المنشآت سلعا وخدمات لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة في صورة أحجام وعبوات صغيرة لإشباع حاجاتهم الأساسية بأسعار رخيصة.

*ارتفاع جودة الإنتاج: بالنظر لاعتماد المنشآت الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأن الجودة والدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل, ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين وتبدلاتها في المدى القصير. يساعد على ذلك وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والاستعداد للتضحية وتحمل المخاطر والرغبة في الإنجاز

وتحقيق الاسم التجاري مع الشهرة, مما يؤدي إلى زيادة الربحية نتيجة زيادة حجم الأعمال والمبيعات.

* ارتفاع معدل دوران البضاعة و المبيعات و أرقام الأعمال حيث يمكن التغلب على طول فترة الاسترداد لراس المال المستثمر [1] , ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها, ومع ذلك فإن فرص التوسع والتجديد في تلك المنشآت تكون ضعيفة وذلك لأن انخفاض حجم الربح المحقق فيها يؤدي إلى ضعف قدرتها على تجنيب جزء من الأرباح يستخدم لإضافة استثمارات جديدة للمشروع, أو يخصص لإعادة بناء أو تجديد المشروع, ويعد ذلك عيبا جوهريا في آلية النمو للمنشآت الصغيرة, وخصوصا أنها تعتمد على التمويل الخاص والذاتي لمالكيها وتفتقد القدرة على الاقتراض بدرجة ملموسة كما أنها لا تعتمد على التمويل العام أو الحكومي .

* التنظيم : لا تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كثافة التنظيم المتسم بالتعقيد البيروقراطي الذي يتطلب مستويات متعددة مثلما نجده في المؤسسات الكبيرة الذي قد يكون عنصر معرقل للسير الحسن للتنظيم , ومن ثم لا يشرك العامل في تحديد أهداف المؤسسة وهذا عكس ما تتميز به المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتميزها بإتباع المنشأة لخطط واضحة وسياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وتتميز هذه المنشآت بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المنشأة من خلال التقارب أم الاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المشروعات والعاملين لديها, ويكون لهذا التقارب داخل منشآت الأعمال الصغيرة أثر مباشر في زيادة إنتاجية العامل. وأيضا تتحقق في هذه المنشآت علاقات شخصية في المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأ بين صاحب أو مدير المشروع الصغير والعملاء وكذلك مع البيئة المحيطة بالمشروع, ويكون لذلك أثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المنشأة بل تنميتها أيضا.

* قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التحكم في القوى العاملة داخل المؤسسة من الجانب الكمي , وكذا قدرتها على تعديل الأجور .

* كما تعتبر التقنيات المستخدمة في إطار الصناعات الصغيرة بسيطة وغير مكلفة , إضافة إلى أنها تستخدم مواد وخامات متوفرة محليا , وهذا ما يناسب حالة الدول النامية بتجنب إرهاق لميزانية العملة الصعبة للدولة باستيراد المواد التقنية ذات التكلفة العالية .

* القدرة على الاندماج في النسيج الاقتصادي من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة .

---

[1] د. فريد راغب النجار – إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم – المرجع السابق . ص8 .

الجدول رقم (01-03) : المقارنة بين المشروعات الصغيرة والمتوسط وبين المشروعات الكبيرة

مجال المقارنة	المشروع الصغير والمتوسط	المشروع الكبير
النواحي الإدارية:		
الإدارة العليا	فردية عادة	مجموعة / مجلس / جمعية
التخطيط	قصير الأجل / غير علمي	طويل الأجل / علمي
التنظيم	لا يوجد هيكل تنظيمي أو يوجد هيكل محدود للغاية	هيكل تنظيمي ومستويات إشرافية
التوجيه	أساس شخصي	أنظمة إشراف وتحفيز و اتصالات
الرقابة	مركزية بدون أنظمة	أنظمة مركزية وغير مركزية
نواحي النشاط:		
الإنتاج	محدود يعتمد على الاجتهادات	ضخم يعتمد على أساليب علمية
التسويق	محدود النطاق / نشاط بيعي عادة	متسع النطاق/ وجود أنظمة تسويقية
التمويل	محدود / ذاتي	ضخم / رأس مال مملوك ومقترض
التكنولوجيا	محدودة	متقدمة / متجددة
شئون الأفراد	قرارات فردية	أنظمة عاملين

المصدر: أ.د. سيد ناجي مرتجى مداخلة بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة: المفهوم والمشكلات وإطار التطوير.من نـــــــدوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية . القاهرة – جمهورية مصر العربية 18-22 يناير 2004 .

وعموما يمكن إجمال أهم الفروق الوظيفية بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية :

- انخفاض التخصّص في الوظيفة الإدارية :

يتميّز قطاع المؤسسات الصغيرة بوجه عام بوجود شخص وحيد للإدارة، حيث يتولى المدير – وربما عدد قليل من مساعديه – كافة المهام الإدارية الخاصة بالإنتاج والتمويل

والمشتريات وشئون العاملين والمبيعات[1]، ونادراً ما يتواجد من ينوب عن المدير في القيام بالمهام الإدارية المختلفة والمتخصّصة، على عكس الحال بالنسبة للمنشآت الكبيرة التي تقوم على التخصّص الوظيفي.

- الاتصالات الشخصية القوية :

عادة ما يكون مدير المنشأة الصغيرة على اتصال شخصي مع العاملين والمورّدين والمستهلكين وكافة المتعاملين، بينما تتعدّد المستويات التنظيمية والإدارية في المنشأة الكبيرة وتتباعد العلاقة المباشرة بين مالكي المنشأة والإدارة العليا وبين العملاء والمتعاملين مع المشروع.

- صعوبة الحصول على الائتمان :

تواجه المنشأة الصغيرة عموماً عقبات كثيرة عند اللجوء للاقتراض من البنوك، حيث ترتفع تكلفة إقراض المنشأة الصغيرة مقارنة بالمنشأة الكبيرة.

المطلب الثالث : مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجانب الأرحب من مساحة النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم, وتمارس هذه المؤسسات أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أو الزراعي أو التجاري أو المقاولات ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

1- مجال الخدمات :

الخدمات المصرفية, الفندقية, السياحية, خدمات التدريب, خدمات الصيانة, والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ, خدمات الدعاية والنشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر, الخدمات الاستشارية, إقامة الورش ذات التقنية الحديثة, أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير, أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة. كذلك: المطابع والتصوير والآلة الكاتبة والدهان والطلاء وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية.
إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات أو المصحات, وكذا الأنشطة التجارية .

2- مجال المقاولات :

مثل:
- مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة أو المطارات أو الطرق أو الجسور أو السدود أو الموانئ أو شبكات المياه والمجاري.

[1] Gilles Bressy et Christian Konkuyt – économie d'entreprise –Sirey .edition 2000.P23.

– مقاولات المشاريع الكهربائية و شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الالكترونيات.

– مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع.

3-المجال الزراعي :
– مؤسسات الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية.
– مؤسسات الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الألبان ومشتقاتها.
– الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

4- المجال الصناعي :
يقصد بالمؤسسات الصناعية هي تلك المؤسسات التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط المؤسسات الصغيرة .

ويمكن تصنيف المجلات الخاصة بالصناعات الصغيرة كالتالي :

4-1 الأنشطة التابعة [1]: وهي التي ترتبط فيها المؤسسة الصغيرة او المتوسطة بعلاقة مباشرة مع مؤسسة كبيرة , وتعتبر هذه الأنشطة تابعة لأنها متوقفة على حركيات المؤسس ة الكبيرة, وفي هذا الإطار يمكن التميز بين نوعين من العلاقات بين المؤسسة الكبيرة و الأقل حجما:

1. المؤسسة من الباطن .
2. المؤسسة المحيطة .

4-1-1- المؤسسة من الباطن (صناعات مغذية) : وتعتبر الصناعات المغذية مجالا حيويا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة , ونذكر على سبيل المثال شركة جنرال موتور التي تتعامل مع أكثر من 30000 مورد صغير , شركة رونو الفرنسية التي تتعامل مع 50000 مورد صغير و تصل نسبة اعتماد الصناعات الكبيرة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى 89.2%في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والى 88.4% في صناعة السيارات ومعداتها والى 86.9% في صناعة الآلات في اليابان [2] , و إن نشر عدد

[1] ا. دمدوم كمال- دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة - المرجع السابق .ص 205 .
[2] د. هاله محمد لبيب عنبه – إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي – المرجع السابق . ص35.

كبير من الوحدات الصغيرة التي تعمل في إطار المقاولة من الباطن , يمكن أن يبرر بعاملين هما :

* تخفيض تكلفة الإنتاج فتفويض المؤسسة الصغيرة في إنجاز مهام معينة يعني تركيز اكبر لإمكانيات المؤسسة الكبيرة في مجالات أكثر مردودية .
* تحويل الأخطار سواء الصناعية مثل نسب التلف , أو الأخطار الاقتصادية .

4-1-2 المؤسسات المحيطة : وتتمثل في المؤسسات التي تنتج منتجات تامة الصنع والتي تجد منفذ لها لدى المؤسسات الكبيرة .

4-2 الأنشطة المستقلة : هي المجالات التي تحقق فيها المؤسسة الصغرى قدرة تنافسية اكبر أمام المؤسسة الكبرى وذلك لعاملين :

* حجم السوق وتخصص الطلب على بعض المواد , فلأنه يتعين الاستجابة إلى طلب محلي او طلب فئة محدودة من السكان تكون المؤسسة الصغيرة أكثر قدرة تنافسية من المؤسسة الكبيرة .
* هناك بعض المنتجات تتميز بقصر دورة حياتها , بسبب تغير الأذواق .

وبذلك نجد أن هذه المؤسسات تنشط في جل المجالات الصناعية مثل :

– الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف (صناعات الألبان ومنتجاتها والخبز و الحلويات المخبوزة), وتقطيع الحجارة والمنتجات الحجرية وأعمال المقاولات , الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين (منتجات النجارة من أبواب ومنافذ وأثاث وأنواع الطوب وخياطة الملابس...).

– الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي (مشغولات الذهب والماس والملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف الصيني وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية).

المبحث الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد التعرف على مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهمنا التعرف على أهميتها بالنسبة لاقتصاديات الدول , حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اصل كل المؤسسات باعتبار نشأتها منذ قديم الزمان بينما ظهرت المؤسسات الكبيرة خلال القرن الماضي وبصفة خاصة بعد ظهور أفكار ادم سميث وما ارتبط بها من قيام المصنع بمفهومه الحديث أو المشروع الكبير .

المطلب الأول : المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل

ظلّت المنشآت الصغيرة محور اهتمام رجال الفكر والاقتصاد وواضعي السياسات منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر نظراً لارتباط تواجدها بسيادة المنافسة في الأسواق وعدم وجود احتكار، غير أن التطوّرات الاقتصادية التي شهدها العالم المتقدّم منذ مطلع القرن العشرين كان لها دور أساسي في تغيير النظرة إلى حجم المنشأة، حيث انتشرت الشركات ذات المسئولية المحدودة ونمت أسواق رأس المال بدرجة كبيرة، مما ساعد الشركات العاملة على الحصول على مصادر تمويلية جديدة للتوسع وإقامة وحدات إنتاجية كبيرة تتمتع بوفورات الحجم.

ولقد استمر الاهتمام بالمنشآت الكبيرة حتى بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن مع حلول عقد السبعينيات، تحوّلت النظرة لصالح المنشآت الصغيرة، وبدأت تظهر الكتابات المؤيّدة لها، وتم تأسيس بعض المعاهد والمراكز لتوفير الخدمات الداعمة لنشاطاتها، كما أبدت المؤسّسات الحكومية والمنظّمات الدولية اهتماماً كبيراً بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنشآت في تدعيم اقتصاديات الدول المتقدّمة والمساهمة في مواجهة مشاكلها.

ويمكن إجمال أهم الاعتبارات التي دفعت الدول الصناعية المتقدّمة إلى إعادة الاهتمام بالمنشآت الصغيرة منذ مطلع السبعينيات فيما يلي :

- انخفاض معدلات الربحية للمنشأة الكبيرة الدامجة لوحدات إنتاجية صغيرة بسبب عدم القدرة على الاستفادة من مزايا الحجم الكبير , حيث أوضحت بعض الدراسات في المملكة المتحدة أن معدّلات الربحية تتجه للانخفاض بعد عملية الدمج مقارنة بوضعها السابق، وعدم تحقق وفورات الحجم إلا في نسبة قليلة من حالات الدمج.

- انخفاض الكفاءة الإنتاجية في المشروعات الكبيرة لعِدّة أسباب أهمها:

أ- انخفاض معدل تشغيل الطاقة الإنتاجية في الكثير من الصناعات الأساسية، وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلى بالمقارنة بالواردات المماثلة.

ب- سرعة التطور التكنولوجي والذي أدى إلى ازدياد سرعة تقادم الكثير من السلع الاستهلاكية، وهو ما يعزي بدوره التقادم السريع للمصانع المنتجة لهذه السلع وأفضلية إقامة وحدات إنتاجية أصغر بتكلفة استثمارية أقل.

ج- التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في عمليات التصميم والتصنيع وإمكانية تطبيق هذه النظم في المنشآت الصغيرة، مما رفع من كفاءتها الإنتاجية مقارنة بالمصانع التقليدية الكبيرة التي لم تستحدث مثل هذه الأساليب.

د- انتشار طريقة الإنتاج على دفعات أو طلبيات صغيرة والتي أصبح من الممكن اقتصادياً بمقتضاها إنتاج كميات صغيرة من السلع الاستهلاكية بما يتوافق وأذواق المستهلكين.

وإزاء هذه الأوضاع، لجأت بعض الشركات الكبيرة إلى تقسيم بعض العاملين في مصانعها القائمة إلى مجموعات إنتاجية صغيرة شبه مستقلة وإلى بناء وحدات جديدة توظّف كل منها رُبع أعداد المشتغلين في المصانع القديمة مع تطبيق نفس الآلية، وذلك بغرض النهوض بمستويات الإنتاجية وتقليل حجم البيروقراطية وتقصير خطوط الاتصال وتحسين العلاقة بين الإدارة والعاملين.

و تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه معظم الدول في عصرنا الحالي واهم هذه المشكلات البطالة وما ينتج عنها من ظواهر سلبية في المجتمع .

1 – الأهمية النسبية من حيث العدد :

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة هامة ليست بقليلة من إجمالي المؤسسات الموجودة في الكثير من الدول , حيث يوجد في كندا حوالي 2.6 مليون منشأة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة [1], وتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات النشاط المختلفة النسبة الغالبة في الاقتصاد الياباني , حيث تصل إلى 99% من إجمالي عدد المؤسسات و99.5% من إجمالي المؤسسات العاملة في مجال التصنيع .

وفي الصين تشير الإحصائيات إلى وجود 8.5 مليون شركة ومصنع ,99% منها تعتبر شركات صغيرة ومتوسطة مملوكة للدولة .والجدول التالي يمثل عدد المؤسسات في الدول الأوروبية :

[1] مطبوعة من وزارة التجارة الخارجية في مصر بعنوان : تعريف المنشات الصغيرة والمتوسطة و المتناهية الصغر .المرجع السابق .

الجدول رقم (01-04) : عدد المؤسسات حسب الحجم في الدول الأوروبية

		مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة	المجموع	مؤسسة كبيرة	المجموع
عدد المؤسسات 1000x	دول الاتحاد	18040	1130	160	19330	380	19370
	الدول غير المنظمة إلى الاتحاد	425	45	10	480	2	482
	المجموع	18465	1175	170	19810	40	19850

المصدر: 6émé rapport de l'observatoire européen des P.M.E europa.eu.int/comm/entreprise/entreprise_policy/analysis/exums6_fr.pdf.

من خلال الجدول نلاحظ أن في معظم الدول الأوروبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل الأغلبية الساحقة بالنسبة لمجموع المؤسسات .

كما أن هذه المؤسسات تمثل أيضا نسبة هامة في الدول العربية وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (01-05) : نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي الصناعة في الدول العربية 1998

الدولة	النسبة(%)
قطر	88.8
المغرب	80.6
لبنان	78.5
تونس	76.6
مصر	71.6

المصدر : د. هاله محمد لبيب عنبه – إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي – مرجع سابق .ص 26.

2- مساهمة المؤسسة صغيرة والمتوسطة في التوظيف :

أثبتت الدراسات التي قام بها اقتصاديون دور هذه المؤسسات في التخفيف من حدة البطالة , وتعتبر الدراسة التي قام بها(D.L.Birch) في الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة نقطة انطلاق لتحليل مساهمة هذه المؤسسات في خلق مناصب العمل , وحسب هذه الدراسة

فان 66% من مناصب العمل المستحدثة خلال الفترة 1969/ 1976 راجع إلى المؤسسا ت التي توظف اقل من 20 عاملا و قد بلغت مساهمة المؤسسات التي توظف اقل من 100 عامل نسبة 82% [1] .

وفي دراسة أخرى قام بها(X.GREFFE) أثبتت أن نسبة العاملين في المؤسسات التي تشغل اقل من 100 عامل قد ارتفعت من 39% إلى 43.4% خلال الفترة 1979/1971 في فرنسا , وفي تحليل قام به معهد الإحصاء في فرنسا (INSEE) يثبت أن خلال 9 سنوات من الأزمة (1983/1974) أن الصناعة الفرنسية فقدت أكثر من 700000منصب عمل وقد كانت نسبة الانخفاض في المؤسسات الكبيرة 22% و في المؤسسات المتوسطة 12% بينما ارتفعت نسبة التشغيل في المؤسسات الصغيرة بنسبة 9%.

كما أثبتت الدراسات الحديثة أن المؤسسات التي تشغل اقل من 250 عامل تمثل 66% من التشغيل في أوروبا, والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (01-06) : توزيع العمالة في الدول الأوروبية لسنة1996

البلد	نسبةالعاملين في م . مصغرة (1-9) %	نسبة العاملين في م.صغيرة (10-49) %	نسبة العاملين في م. متوسطة (50 – 249) %	نسبة (%)العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة (%) العاملين في م. الكبيرة (أكثر من 250)
بريطانيا	31	16	12	59	41
السويد	25	17	16	59	41
اسبانيا	47	19	12	79	21
البرتغال	38	23	18	79	21
ايطاليا	48	21	11	80	20
فرنسا	32	19	15	66	34
بلجيكا	48	14	11	73	27
الدنمارك	30	22	18	70	30
هولندا	26	19	15	60	40

المصدر : Robert Wtterwulghe La P.M.E Une entreprise humaine. op-cit. P103

أما في اليابان تشغل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 73.8% من اليد العاملة , وحسب إحصائيات إدارة المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1997 فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة 54% من اليد العاملة الأمريكية .

[1] Robert Wtterwulghe La P.M.E Une entreprise humaine .op. cit. P101.

إن كل الإحصائيات الرسمية تثبت الدور الايجابي لهذا النوع من المؤسسا ت في خلق مناصب العمل و المساهمة في التخفيف من حدة البطالة [1] , ففي الولايات المتحدة الأمريكية بلغت نسبة المناصب المستحدثة من قبل هذه المؤسسات 63.6% من مجموع 2.4 مليون منصب عمل جديد في سنة 1996 ولم تساهم المؤسسات الكبيرة إلا بنسبة 18% ويتوقع أن تصل نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو العمالة إلى 68% حتى عام 2005 بينما توفر المؤسسات الكبيرة 32% فقط [2] .وفي كندا بلغ عدد مناصب العمل الجديدة 580000 منصب بين الثلاثي الثاني لسنة 1996 والثلاثي الثاني لسنة 1997 وقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 81% من مجموع المناصب الحديثة . وقد أثبتت مجموعة من الدراسات [3] انه كلما زاد حجم المؤسسة انخفضت نسبة مساهمتها في خلق مناصب العمل .كما تساهم هذه المؤسسات في الدول العربية بنسبة هامة في التوظيف وهذا ما نلمسه من خلال الإحصائيات :

الجدول رقم (01-07) : نسبة العاملين في المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي العاملين في الصناعة في بعض الدول العربية سنة 1998

الدولة	النسبة(%)
المغرب	74.3
تونس	71.1
اليمن	63.9

المصدر: د. هاله محمد لبيب عنبه – إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي – مرجع سابق ص27.

وفي الأخير فانه مهما اختلفت الدراسات و التحاليل ,فان معظمها تثبت بأنه منذ بداية السبعينات أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما في مجال خلق فرص العمل , فاق الدور الذي تلعبه المؤسسات الكبيرة في هذا المجال .

[1] Michel Marchsnay et Colette Fourcade – Gestion de la PME/PMI – Nathan 1997.p07.

[2] د. هاله محمد لبيب عنبه – إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي – المرجع السابق. ص231.

[3] استراليا (Williams, 1989) , في كندا Picot et coll., 1994; Baldwin et Picot 1995 ألمانيا (wagner1995) في السويد(davidson1995) الولايات المتحدة الامريكية (birch و coll 1993)

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المتغيرات الاقتصادية الكلية

لقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات , وتركزت جهودهم في بحث العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي . وان تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى , وحسب مركز الدراسات الديمقراطية سانتا باربارا بالولايات المتحدة الأمريكية فان" اكبر طاقة كامنة لزيادة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تأتي من المنشات الصغيرة التي لا تزاول التصدير في الوقت الحاضر أو تزاوله على استحياء " .

1 – مستويات التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات تعتبر ضعيفة مقارنة بحجم الصادرات في المؤسسات الكبيرة وان نسبة ضئيلة من هذه المؤسسات تشارك في عملية التصدير , وذلك لان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول تركز على الأسواق الداخلية والمحلية لتسويق منتجاتها .

لكن مساهمتها في إجمالي الصادرات تعد على قدر من الأهمية وكثيرا ما تتجاوز 50% من الصادرات الوطنية , وان العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في أسواق دولية, حيث تساهم هذه المؤسسات بنسبة 30% من إجمالي الصادرات الصناعية في دول منظمة التعاون والتنمية الأوروبية (OCDE) لسنة 2000[1], وتساهم هذه المؤسسات بنسبة 70% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة الأمريكية . وفي دراسة قامت بها وزارة الصناعة في كندا شملت 3032 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أثبتت أن صادراتها مثلت نسبة 11.42% من رقم أعمالها لسنة 1994 , وان هذه النسبة ارتفعت إلى 16.51% سنة 1997 .

وفي اليابان تستحوذ منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على 30% من إجمالي صادرات اليابان الصناعية هذا بالإضافة إلى صادرات غير مباشرة لمنشآت الأعمال الصغيرة و التي تمثل 20% من إجمالي صادرات المنشآت الصناعية الكبيرة, وتمثل حوالي 17% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة اليابانية مصدرين مباشرين كما أن نصف الاستثمارات الصناعية اليابانية في الخارج تتم بواسطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويتجه معظمها إلى جنوب شرق آسيا.

وقد نظم مركز التجارة الدولية في منتصف الثمانينات سلسلة ورشات عمل حول علاقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعملية التصدير في سبع دول نامية , فكانت النتيجة أن نسبة قليلة منها تشارك في التصدير وقد قدرت هذه النسبة بـــ 5% في الهند , كما تشارك

[1] OCDE- Perspectives de l'OCDE sur les PME- OCDE. édition 2000.p 14 .

هذه المؤسسات بنسبة 30% من إجمالي الصادرات الصناعية في باكستان (1982) أما تايلاند و سريلانكا فان هذه المؤسسات تساهم بنسبة 35% .

ويرجع ضعف نسبة مشاركة هذه المؤسسات في عملية التصدير في الدول النامية إلى عدة أسباب منها :

* طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نجد أن معظمها تنشط في أسواق محلية .

* الافتقار إلى المعلومات عن أسواق التصدير الممكنة وتفاصيل ائتمان الصادرات وخدمات التامين , و أيضا خدمات متطلبات استيراد المواد لغرض الإنتاج للتصدير , لان العديد من الدول لم تدرك أهمية إنشاء هيئات لرصد المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية ودعم الصادرات .

* كما يعتبر تمويل الصادرات مشكل رئيسي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة , حيث تشير الدراسات ان مشكل التمويل يعتبر معوق رئيسي لدى هذه المؤسسات لارتفاع معدلات الفائدة و تعقد عملية الحصول على قرض خاصة بالعملة الصعبة [1] .

* غالبا ما لا يوجد الإدراك الكافي لأهمية آليات التسويق سواء المحلي أو الدولي وكيفية التعامل مع قنوات التوزيع غير المباشر مما يعيق اختراق منتجات هذه المؤسسات أسواق الصادرات .

وبالرغم مما تقدم فان العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تغلب على هذه الصعوبات وكون قاعدة صلبة في السوق المحلي كمرحلة أولى وإنتاج مكونات السلع التي تعرض للتصدير كمرحلة ثانية خاصة السلع التي يتمتع البلد بميزة نسبية في إنتاجها , مما يعطيها ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية ,الأمر الذي ينعكس إيجابا على الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات للدولة , و لذلك قامت العديد من الدول بتقديم العديد من الحوافز لتدعيم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تصدير منتجاتها نذكر منها ما يلي :

ا- *جانب التامين :* وذلك لتعويض المخاطر التي تواجه المصدرين بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة أثناء العملية التصديرية [2] و التي لا تشملها نظم التامين الأخرى بحيث تشرف على إدارة هذا النظام مؤسسات متخصصة كالمؤسسة الفرنسية

[1] centre du commerce international –les PME et le marche mondial-CNUCED.1997 .P28.

[2] أ. وصاف سعيدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة عمار ثليجي- الاغواط- 8و9 افريل 2002.

لتامين التجارة الخارجية (COFACE) و الشركة التونسية لتامين التجارة الخارجية (COTUNACE) .

ب- *جانب النقل والتوزيع* : حيث تقوم بعض الدول بتقديم المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة في مجال النقل وتوزيع السلع المراد تصديرها بتحمل الدولة نسبة من مصاريف النقل والتوزيع .

ج- وضع نظام فحص السلع المصدرة لضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية .

[1BO]Commentaire:

د- *تمويل الصادرات* : قامت العديد من الدول بتقديم العديد من الحوافز لهذه المؤسسات في ميدان التمويل كمنحها قروض بمعدلات فائدة مخفضة أو مضمونة من قبل الدولة , وقد انشات العديد من الدول عدة هيئات تقوم بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير نذكر منها :

- ايطاليا : وكالة ساس (ضمانات للتصدير) وهي وكالة حكومية تزود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بضمانات وتأمينات التصدير إما بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال البنوك الوسيطة, و تمثل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة حوالي 47% من إجمالي الصادرات الإيطالية وتتجه في معظمها إلى دول أمريكا اللاتينية.

- المكسيك : يوفر البنك المكسيكي للتجارة الخارجية – بنكومكست – للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعلومات التجارية وخدمات التوافق بين الأطراف وخدمات التدريب والتقييم.

- تونس : هناك مركز تنمية الصادرات الذي تديره وزارة التجارة , ويقدم المركز خدمات الدعم الفني والإداري والترويجي للمصدرين فضلا عن إعداد الاستراتيجية التسويقية لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .كما يوجد صندوق الوصول لأسواق التصدير (فاميكس) يركز على زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة .

وأثبتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزانية المدفوعات, بل أنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات لبعض الدول, ويمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بفاعلية في تنمية الصادرات للعديد من المنتجات وذلك من خلال العمل على تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحديثة التي تمد السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية لتصبح صناعات تصدير, وذلك بتقديم التوجيهات للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة فيما يتصل بوسائل الإنتاج مع توفير المساعدة الفنية والإدارة الاقتصادية اللازمة, كما يمكن تعديل برامج الإنتاج بمنشآت الصناعات الحرفية والمنزلية بما يتماشى مع احتياجات الأسواق الخارجية ورغبات وأذواق المستهلك.

2- المساهمة في الناتج المحلي الخام:
تؤثر هذه المنشآت في ثلاثة اتجاهات:

أ- تعمل على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للدولة.
ب- تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام كما أنها تمثل مناخا مناسبا للتجديد والابتكار مما يرفع من إنتاجية العامل باستمرار.
ج- تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني وذلك من ناحيتين:

الأولى: إن هذه المنشآت تستفيد من الوفورات الاقتصادية الخارجية للمشروعات الكبيرة إضافة إلى أنها تحقق وفورات اقتصادية خارجية للمنشآت الكبيرة في الوقت ذاته.

الثانية: تعمل على زيادة سرعة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق بما يساعد على توصيل السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة.
وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه بشموله العديد من المنتجات البديلة أو المكملة.

وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في معظم الدول خاصة المتقدمة منها فقد بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام في أواخر التسعينات نسبة 57% في اليابان و 64.3% في اسبانيا و 56% في فرنسا و 44% في النمسا و 43% في كندا و 33% في استراليا , أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تساهم بأكثر من 50% في تكوين الناتج المحلي [1].

3- بالنسبة للادخار:
تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني, كذلك تمتص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية, ويخفض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أم الخارج.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي , مشروع تقرير: من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر, جوان 2002 . ص16.

4- بالنسبة للاستثمار:

تتميز هذه المنشآت بارتفاع معدل دوران رأس المال بما يجعل هذه المنشآت نواة للمؤسسات الكبيرة خاصة في مجال الصناعة مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني وهذا يضمن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من خلال عمل مضاعف الاستثمار والعمل.

5- بالنسبة للاستهلاك:

من المعروف أن العاملين في مثل هذه المؤسسات يحصلون على أجور منخفضة مقارنة بالأجور التي يحصل عليها العاملون بالمؤسسات الكبيرة, وحيث أن الميل الحدي للاستهلاك[1] يكون مرتفعا عند أصحاب الدخول المنخفضة فإنه يترتب على هذا الوضع زيادة حجم الطلب الكلي في المجتمع, ويترتب عليه توسع دورة الإنفاق والإنتاج والاستثمار وبالتالي توسع في دورة النشاط الاقتصادي في المجتمع ورفع معدل النمو كمحصلة نهائية.

6- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجديد والابتكار :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر الإبداع والابتكار لدرجة أنها تتفوق على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة , كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى **2.2** سنة مقابل **3** سنوات بالنسبة للمؤسسات الكبيرة [2] ويرجع ذلك إلى أن من أهم خصائص رائد الأعمال الناجح قدرته على الابتكار وهذا بالطبع في الدول المتقدمة حيث أن القدرة على الابتكار أصبحت ميزة تنافسية.

في دراسة قام بها معهد للأبحاث (Gellmen Research Associat) أثبتت أن 25% من مجموع 320 ابتكار تم إحصاءه خلال الفترة 1973/1953 قامت به مؤسسات تشغل اقل من 100 عامل[3] .

وفي إنكلترا أثبتت إحدى الدراسات الخاصة بالابتكارات في القطاع الصناعي خلال الفترة 1983/1945 أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الابتكار ارتفعت فبعد أن كانت هذه النسبة 18.6% خلال 1949/1945 أصبحت 17.4% (1964/1960) لترتفع إلى 32.1%(1983/1980) .

وقد أشار(Baroin) انه إذا قارنا بين عدد الابتكارات والموارد الموجهة لتحقيق هذه الابتكارات فإننا نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بفاعلية أكثر من

---

[1] الميل الحدي للاستهلاك وهو مقدار الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الناجمة عن زيادة الدخل النقدي بمقدار وحدة نقدية واحدة)

[2] د. هاله محمد لبيب عنبه – إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي – المرجع السابق ص 205.

[3] Robert Wtterwulghe- La P.M.E Une entreprise humaine- .op.cit P112

المؤسسات الكبيرة في ميدان الابتكار كما أشار البروفسور (Bolton) في تقريره إلى أن هذه المؤسسات لا تنفق إلا 5% من مجموع نفقاتها على البحث .

وتقوم المؤسسات الصغيرة بالبحث بصفة غير رسمية , وفي 2000 أثبتت الدراسات أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة تتراوح بين 30 و60% من مجموع المؤسسات التي تنشط في الدول المنتمية لمنظمة التعاون والتنمية (OCDE) [1].

وما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البحث هيكلها التنظيمي البسيط الذي يمكنها من الاستجابة للتغيرات التي تحدث في الأسواق والبيئة الخارجية كما أنها تتميز بسهولة الاتصال الداخلي بين القاعدة والمسير , بالإضافة إلى ذلك فان المؤسسات الكبيرة تركز على إنتاج السلع التي لها طلب مستمر ويمكن التنبؤ به وتترك للمؤسسات الصغيرة السلع التي ينطوي على إنتاجها مجازفة ويستغرق بيعها وقتا أطول [2] إذ أن المؤسسة الصغيرة التي تجازف بفكرة جديدة لا تملك سلعة أو خدمة مثبتة الطلب في السوق , ولا تبدي المؤسسات الكبيرة أي اهتمام ولا تقدم أي دعم إلا عندما تتمكن المؤسسة الصغيرة من تطوير سوق أكيد للسلعة الجديدة وفي هذه الحالة يكون اهتمامها ودعمها على أساس تنافسي.

وتتغير قدرة هذه المؤسسات على الابتكار من قطاع إلى آخر فهي تبتكر في المجالات التي لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة ومعظم ابتكاراتها تكون في أدوات المراقبة والقياس , الإعلام الآلي ...الخ.

المطلب الثالث : التجارب الناجحة لبعض الدول

نجحت العديد من الدول في الاستفادة من مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تبنيها لهذا القطاع على المستوى الوطني كأحد وسائل التنمية الاقتصادية , ونجاح هذه الدول ليس مرتبطا بالتقدم الاقتصادي للدولة فهناك دول كالهند لعبت المؤسسات الصغيرة فيها دورا مهما في حل العديد من مشكلاتها .

1- التجربة اليابانية :

كما هو معلوم فإن اليابان قد بنت نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث أن المؤسسات الكبيرة ما هي إلا تجمع لإنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تتكامل أفقياً ورأسياً وأمامياً وخلفياً مكونة فيما بينها تلك المؤسسات العملاقة . اهتمت الحكومة اليابانية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا لإدراكها أهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية , فقد أصدرت عام 1963 القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الاستقرار والحماية , ويهدف هذا القانون

---

[1] OCDE- Perspectives de l'OCDE sur les PME- op.cit .p 12 .

[2] كليفورد . م بومباك- أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة – مركز الكتب الأردني , الأردن 1989 ص14 .

إلى تشجيع نمو وتطوير هذه المؤسسات بالإضافة إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعاملين فيها وتحسين الموارد والتسهيلات الإدارية المتاحة لها والمناخ الذي تعمل في ظله , كما نظم القانون الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير الإمكانيات لرفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في هذه المشروعات ومعاونتها على تسويق منتجاتها وتشجيع المؤسسات الكبيرة على التكامل معها وتحديث ما لديها من آلات ومعدات.
وفي السبعينات كان شعار اليابان " Small is beautefull " , وقد عاد هذا الشعار يجذب الانتباه مرة أخرى في التسعينات نتيجة بحث اليابانيين عن التنويع الذي لا تستطيع المؤسسات الكبيرة إشباعه .

وتشجيعا من الحكومة على تحقيق التكامل بين المؤسسات الصغيرة وزيادة قدرتها على الابتكار للتوصل إلى الاختراعات التكنولوجية , تم إصدار قانون المشاركة(Tie-up low) بحيث تمر عملية التكامل بثلاث مراحل التبادل , التطوير ثم مرحلة التسويق [1] , وتوضح هذه المراحل مدى التكامل والتعاون بين المؤسسات الصغيرة حاليا في اليابان والذي يعتبر من أهم أسرار نجاح هذه التجربة .

ويستخلص من التجربة اليابانية في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة أنها واحدة من أغنى التجارب العالمية ، وإن كانت تعتمد بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة ، حيث يعتبر دور القطاع الخاص في دعم هذا القطاع هامشياً .

ومن الدروس المستفادة من هذه التجربة أن نهضة اليابان الصناعية قد قامت بشكل أساسي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وليس كما يظن البعض أنها قامت على المؤسسات الكبيرة والعملاقة .

2- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية :

لقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة قومية منذ مطلع الخمسينات تستهدف دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , لتلعب دورا اكبر في التنمية الاقتصادية وتشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية لمواجهة مشكلات البطالة والوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ولقد اعتمدت هذه السياسة القومية على عدد من المحاور نوجز أهمها فيما يلي :

* إنشاء جهاز حكومي مركزي سنة 1953 يعرف باسم الإدارة الاتحادية للمنشات الصغيرة, ليكون بمثابة الجهة المختصة لتنفيذ السياسة القومية لإقامة وتنمية وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم .
* قيام الإدارة الاتحادية للمؤسسات الصغيرة بوضع برامج تدريب وتقديم الاستشارات اللازمة .
* وضع نظام تمويلي يناسب خصوصية المؤسسات الصغيرة .

[1] ويوجد في اليابان 1526مجموعة متبادلة بين الصناعات المختلفة تضم52149 مؤسسة صغيرة موزعة على مراحل التكامل الثلاثة ,ومن خلال هذه المجموعات أمكن تبادل وجهات النظر بين رجال الأعمال والمسئولين .

* منح هذه المؤسسات إعفاءات ضريبية .

وفي ظل هذا المناخ تعددت المساهمات الايجابية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الأمريكي وخاصة في مواجهة مشكلة البطالة , فقد أثبتت الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة هي المولد الأول للوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية وحتى في أوقات البطء الاقتصادي عام 1990 وفرت المؤسسات الصغيرة 9 فرص عمل من كل 10 فرص جديدة [1] .

ولقد نتج تطور الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير عن جهود المؤسسات الصغيرة , إذ أن معظم الشركات الكبرى المتواجدة في الوقت الحاضر بما في ذلك المشمولة في قائمة " فورتشين " التي تضم اكبر 500 شركة صناعية , كانت عبارة عن مؤسسات صغيرة الحجم .

3- التجربة الإيطالية :

أهم ما يميز الاقتصاد الإيطالي أنه يستمد قوته من مؤسساته وشركاته الصغيرة التي تمثل 60 % من إجمالي الشركات والمؤسسات العاملة في إيطاليا ، فكل شركة أو مؤسسة توظف أقل من 20 عامل تصنف في خانة الشركات الصغيرة أو الحرفية ، وتبلغ حصة المؤسسات الحرفية في إجمالي النشاط التجاري والصناعي والخدمي 33 % وتوفر فرص عمل في حدود 20 % من إجمالي سوق العمل ، وبلغت مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 12 % ، وتمثل صادراتها 18 % من إجمالي صادرات إيطاليا .

وفي إيطاليا تمارس المنشآت الصغيرة والمتوسطة نشاطها في إطار قانون خاص يحدد الوضع القانوني لهذه المنشآت ، ويشترط في إنشائها أن يقوم المستثمر بأداء حصة من مهام المنشأة شخصياً دون الاكتفاء بمهام الإدارة ، وينص القانون كذلك على الالتزام بالحد الأقصى للعاملين الذين يختلف عددهم من قطاع حرفي لآخر . وفي الماضي – أي الخمسينات والستينات– كان الطابع الحرفي للشركات في إيطاليا يصنف كحالة انتقالية في مسار الشركات ، وجرى التركيز على الصناعات الكبرى باعتبارها الكفيلة بخلق قاعدة صناعية ضخمة .

و تغيرت هذه النظرة في السبعينات عندما تبين أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي إحدى الدعامات الأساسية للنسيج الاقتصادي والاجتماعي في إيطاليا ، فالتطور التقني أتاح لهذه المنشآت أن تطور طاقاتها الإنتاجية كما وكيفاً وأن ترفع إمكانياته ا التنافسية حتى بلغ وزنها النسبي 82.7 % ، وبذلك تعتبر إيطاليا الدولة الثانية بعد أسبانيا من حيث الوزن النسبي لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المجموعة الأوروبية .

---

[1] د. هاله محمد لبيب عنبه– إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي – المرجع السابق ص 231.

المبحث الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم ما يقال عن مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هناك توليفة واسعة من المشكلات التي قد تعوق , بل وتحد تماما من إمكانية انطلاق هذا النوع من المؤسسات, وقد أشارت دراسات عديدة إلى وجود صعاب قد تحول دون تطور ونمو المؤسسة الصغيرة ويمكن تقسيمها إلى معوقات البيئة الداخلية , ومعوقات البيئة الخارجية .

المطلب الأول : معوقات البيئة الداخلية

أهم هذه المعوقات :

* العامل التكنولوجي : تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصاعب في الحصول على رأسمالها المادي مثله مثل راس المال البشري إذ أن مواردها المالية محدودة , وهو ما يجعل حيازتها على المقدرات التكنولوجية ليس بالأمر السهل , وما لديها من معارف معرض للتجاوز وخاصة أنها لا تستطيع أن تساير اليقظة التكنولوجية , لذلك نجد أن معظم هذه المؤسسات تنشط في مجالات ذات تكنولوجية ضعيفة أو متوسطة مثل قطاع النسيج , الخشب , تفصيل الملابس ..الخ .

* التكوين : إن المستوى التكويني للعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون في اغلب الأحيان ميدانيا أي أن التطبيق و الممارسة يكونان في عين المكان و نادرا ما تتبع هذه المؤسسات مخططات تكوين تنمي معارف عمالها وهذا نظرا للتكلفة العالية لعمليات التكوين .

* سوء التحكم في تقنيات التسيير و خاصة عدم توفر أصحاب هذه المؤسسات على الخبرة[1], الأمر الذي يجعلها هشة أمام المنافسة أو التغيرات البيئية في بداية نشاطها.

* الافتقار إلى دراسات جدوى اقتصادية دقيقة [2] : فصاحب المؤسسة الصغيرة يفتقد إلى الكفاءة اللازم توفرها عند إعداد دراسة جدوى للمشروع وقد كان ذلك هو السبب الرئيسي لفشل العديد من المؤسسات .

* المنافسة الشديدة : تواجه المؤسسات الصغيرة منافسة شديدة من قبل المؤسسات الكبيرة المحلية والأجنبية , فالمؤسسات الكبيرة لديها القدرة على استخدام تكنـــولوجيا متطورة تنتج بكميات كبيرة وبتكلفة منخفضة , وبسبب عدم التوازن في هذه المنافسة تكون النتائج لصالح

[1] Michel Marchsnay et Colette Fourcade – Gestion de la PME/PMI – op- cit.p243

[2] محمد كمال خليل الحمزاوي - اقتصاديات الائتمان المصرفي- منشاة المعارف الإسكندرية , 2000 ص 403.

المؤسسات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة [1] .

* وفيما يلي أهم عوامل فشل المؤسسات الصغيرة من وجهة نظر بعض الكتاب :

الجدول رقم (01-08) : عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر بعض الكتاب

Sharon Nelton	W.Gibb Dyer	Harold P.Welsh	Janet Hariss-Lange
عدم المعرفة بكيفية إدارة المشروع	عدم القدرة على التفكير الاستراتيجي	ادعاء أسباب خارجية للفشل	عدم القدرة على توفير راس المال
قصور في التعامل مع الغير	ضعف شبكة الأعمال بين موارد المشروع	ضعف التخطيط	نقص العمالة المدربة
ضعف التمويل وإدارة الأموال	ضعف علاقات التضامن مع الغير	عدم توافر المعلومات المناسبة	صعوبة الحصول على عقود عمل مع الحكومة
نقص التخطيط الاستراتيجي	عدم القدرة على تكوين فريق	ضعف التوجيه في السوق	ارتفاع تكلفة توجيه تكنولوجيا خاصة
قصور في الاتصال بالبيئة الخارجية	ضعف القدرة على التعبير وإقناع الآخرين	عدم القدرة على مسايرة التطورات	عدم توافر عمالة مؤهلة للعمل في مجال الخدمات
عدم وجود معاونين للمدير	التأخير في تنفيذ بعض التصرفات	تعدد الأدوار التي يقوم بها رواد الأعمال	ضعف التدفق النقدي

المصدر :د. هاله محمد لبيب عنبه"إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي" مرجع سابق .ص 43.

أما في الدول النامية فإن أهم المعوقات التي تعوق هذه المؤسسات على المستوى الجزئي:

* عدم إلمام نسبة كبيرة من أصحاب هذه المؤسسات بالمعلومات الفنية والاقتصادية الخاصة بالخامات والآلات و الجودة , مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الإنتاج أو استخدام معدات متقدمة ذات استثمار كبير نسبيا وتكلفة تشغيل عالية , وفي كثير من الأحيان يتعرضون لنقص حاد في الخامات التي يستخدمونها في نشاطهم فيتعرضون لاحتكار البائعين في الأسواق المحلية ولا يعرفون بوجود مصادر بديلة لهذه الخامات [2].

---

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف حسن – إدارة الأعمال التجارية الصغيرة – دار صفاء للنشر و التوزيع , عمان الطبعة الأولى 2002 . ص71 .

[2] عبد الرحمن يسري احمد – تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها- الدار الجامعية , الإسكندرية 1996 . ص 31 .

* ضعف القدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية لدى أصحاب هذه المؤسسات ونقص التدريب وعدم الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساعدة لها مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج , إضافة إلى ضعف إمكانية التسويق المحلي والخارجي مع عدم توفر المعلومات حول احتياجات السوق .

* غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة , إما لعدم معرفتهم بالقواعد و الأصول المحاسبية أو عدم خبرتهم في هذا المجال , مما يؤدي لجوء معظمهم إلى مكاتب المحاسبة الخارجية لإعداد الحسابات الختامية وهو ما يكبد المؤسسة مصاريف عالية .

* انخفاض إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وافتقار العديد منها لتخطيط الإنتاج وعدم اختيار مستوى التكنولوجيا المناسب , وافتقار العديد منها إلى المفاهيم الأساسية للجودة نتيجة عدم الإلمام بنظم الرقابة على الجودة ونظم المعايير والمواصفات المحلية والدولية .

وعموما فان نقص الخبرات التنظيمية لدى صغار رجال الأعمال قد يكون من اخطر المشاكل على استمرارية مشاريعهم التي تفتقد إلى التخطيط الاستراتيجي الذي هو أساس نجاحها وتطورها .

المطلب الثاني : معوقات البيئة الخارجية

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل خاصة بالبيئة الخارجية ومن أهمها :

1- مشكل التمويل : من المتفق عليه أن الاستثمار في القطاع الخاص يفوق مدخراته و إذا انتقلنا إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن أهم ما يواجه من مشاكل هو عدم توفر التمويل اللازم لشراء الأصول الثابتة أو راس المال العامل . وتتزايد حدة هذا المشكل في الدول المتخلفة التي تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع هذا النوع من المؤسسات وانه في حالة توفرها تكون ذات قدرات مالية محدودة ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال للأحجام الصغيرة من المؤسسات .
وتعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاث مصادر تقليدية :

1. التمويل من المصادر الذاتية.
2. التمويل من السوق الرسمي .
3. التمويل من السوق الموازية .

1-1- التمويل من المصادر الذاتية : إن المصدر الأساسي الذي تعتمده المؤسسات الصغيرة في تمويلها لنشاطها يتمثل في الموارد الذاتية و المدخرات الشخصية لأصحابها بالإضافة إلى الموارد المالية لأفراد العائلة [1], فالمنشات الصغيرة الحجم تعتمد في الجزء

[1] عبد الرحمن يسري احمد – تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها - مرجع سابق , ص37.

الأكبر من احتياجاتها المالية على الموارد الذاتية لأصحابها بالإضافة إلى الموارد المالية لأفراد العائلة و الأصدقاء كمرحلة أولى , وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات ففي فرنسا 32% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمد كلية على التمويل الذاتي لتمويلها لاستثماراتها لسنة 2004 وان 39% لجأت إلى التمويل البنكي.

غير انه من المشاكل التي تواجه هذا المصدر هو ضالة الممتلكات الخاصة أو وجودها في شكل عقارات أو أراضي مشتركة في ملكيتها مع الآخرين أو أصول أخرى يصعب تحويلها بسهولة إلى سيولة , هذا ويلاحظ أن التمويل من مصادر ذاتية يعتمد على مدخرات صغيرة جدا .

1-2- التمويل من السوق غير الرسمية : تأتي السوق غير الرسمية أو غير النظامية من حيث الأهمية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية في المرتبة الثانية[1] غير أن الاقتراض من هذا السوق تتخلله عدة مشاكل أهمها :

* ارتفاع معدلات الفائدة مقارنة بتلك السائدة في السوق الرسمية .
* يعتمد على القروض القصيرة الأجل .
* ضمانات مالية ومادية مجحفة .

تضطر الغالبية العظمي من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلىالاعتماد علىوسائل التمويل غير الرسمية بسبب المشاكل والعقبات المتواجدة في قطاع التمويل الرسمي .

1-3- التمويل من السوق الرسمية : تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمجموعة من مخاطر الاستثمار التي تهدد استمراريتها ونجاحها وأهمها مخاطر سوء الإدارة مما يؤدي إلى فشل المشروع إضافة إلى المخاطر التسويقية ومخاطر النشاط والأعمال بالإضافة إلى المسئولية غير المحدودة لأصحاب هذه المؤسسات قبل الدائنين ونقص المعلومات وغيرها.

وتؤدي تلك المجموعة من المخاطر إلى أن تواجه هذه المؤسسات مشاكل تمويلية تعوق تنميتها وزيادة الاستثمار فيها ومن أهمها :

- مطالبة البنوك المؤسسات الصغيرة بضمانات كبيرة (عينية) قد لا تتوافر لدى أصحاب هذه المؤسسات .

[1] قويقح نادية ـ إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية (حالة الجزائر) – رسالة ماجستير2001/2000 جامعة الجزائر .ص36 .

– عدم توافر الوعي المصرفي لدى أرباب الصناعات الصغيرة و عدم اعتيادهم على التعامل مع البنوك .

– ارتفاع معدلات الفائدة على القروض لتعويض درجة المخاطرة كما أن المؤسسات الصغيرة تفتقر إلى الخبرة والكفاءة في التعامل مع النظام المصرفي .

– تكاليف المعاملة المصرفية مرتفعة بسبب انخفاض مبلغ القرض بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية المطلوبة في حالة تمويل مؤسسة صغيرة إذ لا يعتبر منح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى الآن وظيفة بنكية أساسية في الدول النامية ، لذلك لم يتم تطويرها لأن تكاليف التشغيل والتكاليف الإدارية الجارية لكل حالة إقراض للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تتجاوز أي ربح محتمل ، ولا توجد حتى الآن أي نظم أو نماذج مطبقة ممكن أن يكون إقراضها مربحاً .

– في الأوقات التي تقل فيها الأرصدة النقدية السائلة لدى البنوك التجارية لسبب أو لآخر , فإن هذه البنوك تحاول الاستمرار في تمويل عملائها الكبار على حساب العملاء الصغار.

– عدم مراعاة السياسة النقدية لأوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

– انفصال جانب العرض من القروض المصرفية عن جانب الطلب فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة .

2– المشاكل المتعلقة بالجانب التنظيمي :

إضافة إلى مشكل التمويل تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل أخرى, ولقد حدد مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستديمة في الوطن العربي سنة2000 عدة معوقات أهمها :

*عدم وجود قانون موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحدد تعريفا لها وينظم عملها ويوفر لها تسهيلات , وعدم استقرار التشريعات التي تنظم الاستثمار وتعدد الجهات المشرفة عليه و تضارب اختصاصاتها وتعقد الإجراءات المتعلقة بالضرائب والتأمينات .

* عدم ارتباط هذه المؤسسات باتحاديات ترعى مصالحها جعلها تعمل بشكل فردي مما قلل من فرصتها التنافسية في السوق .
* نقص خدمات النقل والخدمات العامة والبنية الأساسية مثل خدمات المياه والكهرباء والتخلص من النفايات , وقد يعمل أصحاب هذه المؤسسات على تهيئة هذه الخدمات لأنفسهم بطرق خاصة وأحيانا بطرق غير رسمية فتصبح تكلفتها مرتفعة جدا الأمر الذي يؤدي إلى مواجهة مشاكل مالية قبل بدء المشروع .

*الاقتصار على الدعم المالي دون الدعم الفني .

*على الرغم من أن المعلومات تعتبر مدخلا حيويا للإدارة إلا أن هناك معاناة من قصور البيانات و المعلومات المنشورة عن هذه المؤسسات والتي غالبا ما تكون متباينة و متقادمة في حالة توافرها وذلك بسبب تعدد الأجهزة المعنية بها , و عدم وجود نظم للمعلومات خاصة بهذا القطاع .

* ضعف تواجد الشركات المساعدة المتخصصة في مجالات دعم هذه المؤسسات مثل :
- شركات التأجير التمويلي .
- شركات ضمان مخاطر الائتمان .
- الشركات المتخصصة في إنشاء المجمعات الصناعية الصغيرة .
- شركات تنظيم المعارض المحلية والدولية .

3- معوقات تسويقية :

- نقص المعلومات اللازمة للتسويق , بالإضافة إلى عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة بدراسة السوق من اجل تصريف منتجاتها وذلك نتيجة نقص الخبرات و الكفاءة التسويقية وعدم وجود معرفة وخبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع و التوزيع[1] .
- قصور قنوات وشبكات التسويق .
- غياب الشركات المتخصصة في مجال التسويق .
- تذبذب أسعار الخامات و الكميات المعروضة منها و تغيير مواصفات الخامات الداخلة في التشغيل بصفة مستمرة مما يؤدي إلى عدم ثبات جودة المنتج [2] .
- عدم تشغيل الوحدة الإنتاجية بكامل طاقتها مما يؤدي إلى رفع سعر السلعة نظرا لتحملها التكاليف الثابتة .

4- المعاناة من المحيط الإداري :

يتطلب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا باعتباره قطاع ديناميكي , غير انه في بعض الدول النامية تتميز الإدارة فيها بالروتين وثقل الإجراءات الإدارية مما يزيد من تعقد وتعدد إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصعوبة حصولها على الشكل الرسمي لها وذلك لغياب التنسيق بين الجهات المعنية بهذا القطاع , ولذلك هناك الكثير من المشاريع التي عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها المناسب مما ضيع على أصحابها فرصا اقتصادية لا تعوض .

---

[1] ا. حسان خضر – تنمية المشاريع الصغيرة – انطلاقا من الموقع الالكتروني :
www.arab-api.org/develop_bridge9.pdf.

[2] سعد عبد الرسول محمد –الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي – المكتب العلمي للنشر و التوزيع الإسكندرية . 1998.ص 24.

*غياب التحفيزات الضريبية والجمركية : إذ تلعب التحفيزات الضريبية والجمركية دورا في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , و إن الأعباء الضريبية التي تتحملها هذه المؤسسات في كثير من الدول خاصة في مرحلة الانطلاق لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي و المنتشر بكثرة في الدول النامية , ولذلك يجب أن تأخذ السياسات الضريبية خصوصية هذا القطاع بعين الاعتبار وذلك بمنحه مزايا خاصة .

المطلب الثالث :التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التغيرات التي فرضتها التحولات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية تمثل احد ابرز التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , والتي تتلخص في ظاهرة العولمة الاقتصادية والتي تسعى إلى جعل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج تنتقل بكل حرية عبر أرجاء العالم أو بعبارة أخرى إقامة سوق عالمية قائمة على فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية ،مما يعني الزيادة الشديدة في المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية مما يؤدي إلى فقد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعديد من الفرص في السوق المحلية التي أصبحت مفتوحة على مصراعيها للمنتجات الأجنبية , ومن جانب آخر يصبح من الصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية أن تنافس المنتجات الأجنبية في بلادها وذلك بسبب عاملين أساسيين هما :

- الجودة .
- التكلفة .

إذ تعتبر هذه المؤسسات في الدول النامية فتية ومازالت في بداية التجربة على عكس نظيراتها في الدول المتقدمة .

وتعد الميزة التنافسية اختيارا استراتيجيا في كل مؤسسة وفي ظل العولمة الاقتصادية لم يعد البحث عن هذه الميزة ينظر إليه بالمنظور الوطني أو حتى الإقليمي بل ينظر إليه وفق البعد العالمي [1] .

ومن ناحية أخرى فان توفر المؤسسة على ميزة تنافسية ما غير كاف لتحقيق القدرة التنافسية , حيث أن منسوب الجودة / سعر اخذ هو أيضا بعدا عالميا , فأسعار المنتجات أصبحت تتحدد في السوق العالمية وبالتالي فان سعر التكلفة المحلي لا بد أن يقاس بمقياس دولي .

[1] د.رحيم حسين – انعكاسات العولمة على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية- من الملتقى الدولي الأول حول انعكاسات العولمة على اقتصاديات البلدان العربية . 13 و 14 ماي 2001 .جامعة سكيكدة .

وقد أصبحت مقاييس الجودة العالمية مثل ISO 9000 ضرورية خاصة بالنسبة للمنتجين الذين يتعاملون في الأسواق الخارجية , وعليه فان العقد المقبل سيشهد الكثير من التغيرات على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة , إذ أن التبادل الدولي أصبح خاضعا لمجموعة من المقاييس ليس من السهل تحققها خاصة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ومن هنا فان هذه المؤسسا ت تواجه تحد تنافسي كبير ذلك أنها مازالت في مرحلة الانطلاق فضلا عن نقص الخبرة و التكنولوجية العالية , ولذلك على هذه المؤسسات أن تسعى إلى تحقيق تخصيص امثل لمواردها من اجل التحكم في عنصر التكلفة و إلى تنمية قدراتها التكنولوجية وذلك باعتماد الوسائل الحديثة .

خلاصة الفصل :

يتضح من خلال هذا الفصل أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة , وقد أدركت الدول المتخلفة هذه الحقيقة حيث أن هناك مجموعة من الدوافع أدت بالاهتمام المتزايد بهذه المؤسسات وتتبع هذه الدوافع أساسا من الأدوار الاقتصادية التي تحدثها هذه المؤسسات في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية المرتبطة بالجوانب التالية :

* توليد الإنتاج والدخل وفرص العمل .
* زيادة التراكم الرأسمالي وتعبئة المدخرات.
* نشر النمو الاقتصادي على اكبر قدر من المساحة الجغرافية للدولة وتحقيق التوازن الإقليمي .
* تلبية جزء من الطلب المحلي خاصة من السلع التي يمكن إنتاجها بشكل اقتصادي .
* توفير رافد هام من روافد الابتكار والتجديد .

ومن خلال خصائص هذه المؤسسات فإننا نقول أنها تناسب واقع الدول النامية التي تسعى إلى التغلب على المشاكل الاقتصادية (وأهمها البطالة) وتحقيق نمو اقتصادي ويبدو أن هذه المؤسسات تمثل مدخلا مهما لهذه الدول لتحقيق تنمية اقتصادية .

تمهيد:

يمثل المحيط الاقتصادي عاملا أساسيا ومهما لضمان نجاح أي سياسة وطنية لدعم وترقية الاستثمارات وقد توالت السياسات الإصلاحية منذ بداية الثمانينات انطلاقا من إعادة الهيكلة ووصولا إلى خوصصة المؤسسات العمومية وتوفير مناخ ملائم ومشجع لزيادة الاستثمارات الداخلية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ظل مهمشا لحقبة طويلة من الزمن , وقد جهدت مختلف البرامج الحكومية منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية على الاهتمام بهذا القطاع من خلال محاولة توفير الظروف المناسبة و المساعدة لأداء دوره على أحسن وجه في النشاط الاقتصادي ولقد تجسدت هذه السياسة التدعيمية على الميدان بإنشاء مجموعة من الهيئات التي أخذت على عاتقها الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , وتدعيم نشاطها داخل المحيط الاقتصادي .

وسنحاول من خلال هذا الفصل دراسة تطور الأطر التشريعية للاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , وكذا تطور المنظومة المؤسسية التي تقدم الدعم لهذه المؤسسات في الجزائر كما سنتطرق إلى أهم المعوقات التي تعوق تطور هذا القطاع

المبحث الأول : تطور الأطر التشريعية للاستثمار في الجزائر

مما لاشك فيه يشكل الاستثمار العمود الفقري لنمو جميع الاقتصاديات , وقد حاولت الجزائر تطوير وتنظيم الاستثمار من خلال إصدار العديد من الأطر التشريعية , وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة تطور قوانين الاستثمار عبر مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري .

المطلب الأول :المرحلة الأولى (1962 إلى 1982)

1- قانون الاستثمار لسنة 1963:

بعد الاستقلال مباشرة عرفت الجزائر حركة من التعديلات في مجال التشريع والقوانين المتعلقة بالاستثمار , حيث أقرت الحكومة أول قانون يتعلق بالاستثمار سنة 1963 وهو القانون رقم **63-277 الصادر في 26 جويلية 1963** , وكرست الدولة من خلاله حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين و المعنويين وبصفة خاصة الأجانب , وذلك حسب طبيعة المرحلة التي صدر فيها القانون و التي تميزت بسيطرة الأجانب على حصة معتبرة من وسائل الإنتاج , وذلك ما جاء صراحة في المادة الثالثة من هذا القانون والتي تنص على :

" إن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب وذلك حسب إجراءات النظام العام".

وقد جاء هذا القانون لإضفاء الاستقرار على البيئة العامة بعد الاستقلال ولم يكن له اثر كبير على الاستثمار الخاص بالرغم من الامتيازات التي تضمنها هذا القانون , كما لم يكن له اثر كبير على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تعبئة راس المال الوطني والأجنبي [1] .

2- قانون الاستثمار لسنة 1966 :

يعتبر هذا القانون بيان واضح وأكثر نضجا لترقية مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي , وقد كان يهدف إلى تحديد نظام يتكفل بالاستثمار الوطني الخاص في إطار التنمية الاقتصادية , وقد كان يهدف إلى سد الثغرات والنقائص التي كانت تشوب قانون الاستثمار لسنة 1963 .

و كان قانون 1966 أول لبنة لإظهار مدى أهمية الاستثمار في تطوير الاقتصاد وبيان استخدام الموارد المحدودة للدولة استغلالا امثل , رغم انتهاج الجزائر لسياسة اقتصادية اشتراكية تقوم على تشجيع الاستثمار في القطاع العام , حيث جاء في مادته الرابعة :

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي , مشروع تقرير: من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر, جوان 2002 . ص8.

" إن الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين أو الأجانب يمكنهم إحداث أو إنشاء مؤسسات صناعية أو سياحية من شانها زيادة الجهاز الإنتاجي للأمة و الاستفادة من كل جزء من الضمانات و المنافع المنصوص عليها في هذا القانون و ذلك عن طريق الحصول على الرخصة المسبقة ".

فقد تضمن هذا القانون احتكار الدولة للقطاعات الاقتصادية الحيوية و إلزام اعتماد المشاريع من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات .

تضمنت التدابير المتخذة وفقا لقانون 1966 جوانب ايجابية لجلب المستثمرين ومع ذلك بقيت شروط الاعتماد معقدة كثيرا حتى أنها أدت إلى فقدان مصداقية اللجنة الوطنية للاستثمارات التي توقف نشاطها سنة 1981 .

وعموما يمكن القول انه خلال هذه المرحلة اعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكملا للقطاع العام الذي حظي بالدور الأساسي في السياسة الاقتصادية على حساب القطاع الخاص, واعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية , ولم تكن هناك أي سياسة واضحة إزاء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , وشهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص [1], وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر, وقد كان نتيجة هذا التوجه وضع حد لتوسع المؤسسة الخاصة عن طريق المراقبة الصارمة وتطبيق ضغوط جبائية تقلص من توسع وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة , إضافة إلى حرمان هذه المؤسسات من ممارسة التجارة الخارجية , وتبعا لذلك انحصر اهتمام المستثمرين في القطاعات التي لا تتطلب أي تحكم تكنولوجي أو يد عاملة مؤهلة وبذلك تركزت الاستثمارات الخاصة في قطاعي التجارة والخدمات , أما بالنسبة للصناعة ركز راس المال الخاص على استراتيجية تعويض الواردات في مجال سلع الاستهلاك النهائي[2] كالصناعات الغذائية و النسيج ...الخ.

---

[1] أ.د صالح الصالحي- أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري - نـــدوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية .القاهرة – جمهورية مصر العربية18-22 يناير 2004 . ص171

[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي , مشروع تقرير: من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر, المرجع السابق . ص10 .

المطلب الثاني : المرحلة الثانية (1982 إلى 1989)

منذ بداية الثمانينات بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية , وقد كان المخططان الخماسيان الأول (1984/1980) والثاني (1989/1985) يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الخيار الاشتراكي , وإعادة الاعتبار نسبيا إلى القطاع الخاص و التراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة , فصدرت العديد من القوانين وأهمها :

1- القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 :

وهو القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني , وهو يهدف إلى تحديد الأدوار المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص الوطني وقد أورد هذا القانون بعض الإجراءات التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما :

- حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية .
- الاستفادة ولو بشكل محدود من الرخص الإجمالية للاستيراد .

وفي المادة 11 أشار بوضوح إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معرض حديثه عن الميادين التي يجوز لأنشطة القطاع الخاص الوطني النمو فيها و التي كانت منحصرة في السياحة والصناعة, لتمتد إلى كل من الخدمات , الصناعات الصغيرة والمتوسطة الصيد , البناء و الأشغال العمومية والنقل , وذلك بهدف :

* المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية وفي إنشاء مناصب العمل وتعبئة الادخار.

* تحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي من خلال المساهمة في أنشطة المرحلة الأخيرة من التحويل الصناعي و المقاولة من الباطن .

* المشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة .

رغم ذلك ومن خلال هذا الإطار التشريعي و التنظيمي لوحظ وجود عقبات تحد من توسع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد تهيمن فيه المؤسسات العمومية على كل المجالات , ويمكن تلخيص هذه العقبات في :

* ثقل وتعقد الإجراءات , حيث كانت إجراءات الاعتماد إلزامية لكل استثمار خاص .

* انخفاض نسبة قبول طلبات القروض للقطاع الخاص [1] حيث انه في الغالب يتجه المستثمر نحو التمويل الذاتي أو البحث عن الموارد المالية لدى العائلة .

* لا يتعدى التمويل الذي تقدمه البنوك نسبة 30% من قيمة الاستثمارات المعتمدة [2].

* لا ينبغي أن تتجاوز مشاريع الاستثمار 30مليون دينار جزائري لإنشاء مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم و 10ملايين دينار جزائري لإنشاء مؤسسات فردية او شركات تضامن .

وقد انشىء سنة 1983 ديوان لتوجيه و متابعة و تنسيق الاستثمارات الخاصة **(OSCIP)** وقد وضع تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ومن مهامه:

– توجيه الاستثمار الوطني الخاص نحو نشاطات ومناطق كفيلة بتلبية حاجات التنمية و ضمان التكامل مع القطاع العمومي .

– ضمان أفضل تكامل للاستثمارات الخاصة مع مسار التخطيط .

غير أن النتائج كانت ضعيفة للغاية حيث تم تسجيل 10000 مشروع , وتم إنجاز اقل من 15% من المشاريع المعتمدة من طرف**(OSCIP)**[3] .

إن كل هذه الإجراءات لم تؤد إلى تطور ملحوظ في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال إنشاء مؤسسات جديدة , وكانت المؤسسات التي تضم اقل من 20 عاملا تمثل الأغلبية .

---

[1] سعدي جمال , مساهمة البنوك في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية ,رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2002/2001 .ص 100.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي , مشروع تقرير: من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر, المرجع السابق . ص10 .

[3] سعدي جمال , مساهمة البنوك في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية ,رسالة ماجستير المرجع السابق .ص 99.

الجدول رقم (2-1): عدد المؤسسات التي تضم اقل من 20 عاملا في سنتي 1984 ,1987

	1984		1987	
مؤسسة تضم :	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%
من 1 إلى 4 عمال	6802	58.7	6589	53.8
من 5 إلى 9 عمال	3312	28.6	3193	26.1
من 10 إلى 19 عامل	1460	12.7	2452	20.1
المجموع	11574	100	12234	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء(ONS) 1987.

رغم ذلك سمحت الإجراءات التي اتخذت خلال هذه الفترة بالتوجه منذ 1983 نحو الاستثمار في قطاعات أهملتها المؤسسا ت الصغيرة والمتوسطة في السابق كتحويل المعادن و الصناعات الميكانيكية .

الجدول رقم (2-2) : توزيع المؤسسات الخاصة حسب فرع النشاط 1982 الى1984

عدد المشاريع و الحصة حسب فروع النشاط					
فرع النشاط	صناعات غذائية	النسيج	مواد البناء	صناعات الحديد والصلب والمعادن والميكانيك والكهرباء والالكترونيك	الإجمالي
1982	%21	%19	%27	%3	104
1983	%29	%14	%13	%12	376
1984	%15	%10	%12	%12	624

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي , مشروع تقرير: من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر, المرجع السابق . ص12 .

ابتداء من سنة 1988 وأمام تفاقم الأزمة , أصبحت مظاهر الجمود و الضعف في التخطيط المركزي أكثر وضوحا عندما أدت الصدمة النفطية في سنة 1986 إلى هبوط معدلات التبادل و دخل الصادرات الجزائرية بحوالي 50%[1] , شرعت السلطات الجزائرية في تنفيذ العديد من تدابير تحقيق الاستقرار الكلي والإصلاحات الهيكلية , وقد تم إصدار العديد من التشريعات وفي ميدان الاستثمار تم إصدار:

2- القانون رقم 88 – 25 المؤرخ في 12 جويلية 1988:

إن أهم ما جاء به هذا القانون هو إلغاء الاعتماد وكذا تحرير سقف الاستثمار الخاص وسمح للمستثمر الخوض في مجالات عديدة ما عدا تلك التي تعتبرها الدولة قطاعات استراتيجية , ومن أهم الأهداف التي توخى هذا القانون تحقيقها :

- إحداث مناصب الشغل .
- الاستعمال الامثل للموارد .
- خلق نشاطات إنتاج خارج القطاع الهيدروكربوني موجهة للتصدير .
- إعادة الاعتبار للكفاءات الوطنية وفسح المجال لكل الإمكانيات و القدرات المحلية الخاصة.

شهدت هذه المرحلة تطورا في مجال التوجه نحو الاستثمار الخاص , حيث حظي خلالها القطاع الخاص لأول مرة منذ الاستقلال بدور يؤديه لتجسيد أهداف التنمية الوطنية , غير أن القيود التي ظلت تحكم سيرورة و نمو هذا القطاع ظلت مانعا قويا يحول دون تحقيق مستويات عالية من النمو .

المطلب الثالث : المرحلة الثالثة (1990 إلى 2004)

ابتدءا من سنة 1990, طبقت مجموعة من الإصلاحات وتجلى ذلك من خلال إصدار جملة من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخوصصة المؤسسات العمومية و تحفيز القطاع الخاص و التقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني , وتم الاعتراف الرسمي بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في ظل تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق.ومن أهم هذه القوانين نذكر :

1-القانون 90- 10 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض :

ويعتبر إطار تنظيمي للقطاع المصرفي , حيث أعطى بنك الجزائر مسئولية السياسة النقدية و الرقابة على الجهاز المصرفي , كما ألغى التمويل المباشر من الخزينة العمومية لاستثمارات المؤسسات العمومية و توحيد المعاملة بين المؤسسات العامة والخاصة فيما يخص الحصول على القروض .

[1] صندوق النقد الدولي , الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق. واشنطن 1998, ص8 .

كما كرس هذا القانون في مادته 183 مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي , إذ يمكن بموجب هذه المادة أن يستثمر راس المال الأجنبي في كل القطاعات غير المخصصة صراحة للدولة, كما نص على حرية إنشاء البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية . ويعتبر هذا القانون بمثابة حجر أساس لتطبيق مبادىء اقتصاد السوق وتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي , فانطلاقا من 1990 برز مبدأ جديد قائم على الحرية والمساواة في المعاملة لتحقيق تنمية اقتصادية إذ أصبحت المؤسسات الجزائرية العمومية منها او الخاصة تلقى نفس المعاملة بعد إلغاء الاحتكار وتحرير التجارة الخارجية .

2- قانون الاستثمار لسنة 1993:

صدر قانون ترقية الاستثمارات طبقا للمرسوم التشريعي رقم **93- 12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993** ويتلخص هذا القانون في المحاور التالية :

- الحق في الاستثمار بحرية و قد ورد هذا الاعتراف في نص المادة الثالثة من قانون ترقية الاستثمار و التي تقضي على أنه " تنجز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع و التنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة و تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح لدى وكالة ترقية الاستثمار" [1].

- عدم التمييز بين المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب أمام القانون بحيث أنه " يحدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة, وعلى الاستثمارات الأجنبية ...."[2] .

- ينحصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين أساسا عبر تقديم تخفيضات جبائية وشبه جبائية حيث ينص القانون على حوافز و تشجيعات و إعفاءات عامة , بالإضافة إلى حوافز خاصة تمنح للاستثمارات التي تنشا في المناطق التي تطمح الدولة في تنميتها .

- تخلى قانون ترقية الاستثمار عن آلية الاعتماد المسبق واستبدلها بآلية التصريح المسبق.

- إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية عبر الشباك الموحد , وتحديد أقصى اجل لدراسة الملفات بـــ 60 يوما .

وقد حدد هذا القانون مجموعة من الحوافز للاستثمارات المنجزة في الجزائر وذلك وفق ثلاثة انظمة :

---

[1] المادة 3 من المرسوم التشريعي رقم 12/93المؤرخ في 10/05/ 1993 المتعلق بترقية الاستثمار.

[2] المادة (01) من المرسوم 93-12المؤرخ في 1993/10/05السابق الذكر .

* نظام عام .
* نظام المناطق الخاصة [1].
* نظام المناطق الحرة .

2-1 النظام العام :

واهم الإعفاءات المقدمة في إطار إنجاز الاستثمار :
- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة للمشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر بخمسة على الألف 5 ‰ تخص العقود التأسيسية و الزيـــــادات في راس المال .
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة , وتستفيد منه السلع، والخدمات الموظفة مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أم محصلا عليها من السوق المحلية شريطة أن تكون موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة .
- تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـــ3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- أما الامتيازات المخصصة لفترة الاستغلال نصت على هاته الامتيازات المادة 18 من القانون ترقية الاستثمار و حـــــددتها فيما يلي:

* الإعفاء المؤقت من الضرائب: ويشمل الإعفاء أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي و التجاري، وذلك لفترة تتراوح ما بين السنتين كحد أدنى وخمس سنوات كحد أقصى.
* الاستفادة من اشتراك مخفض في الضمان الاجتماعي: حيث يقدر بـ7 % برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء المحددة بخمس سنوات، مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها قانون الضمان الاجتماعي.

2-2 نظام المناطق الخاصة :

وتستفيد الاستثمارات المنجزة بهاته المناطق ايكان نوعها من عدة امتيازات حصرها المشرع ضمن الفصل الأول من الباب الثالث من قانون ترقية الاستثمار، وتتمثل فيما يلي[2]:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل، بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار.
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها خمسة في الألف فيها يخص العقود التأسيسية، و الزيادات في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا، أو كليا بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد أن تقومها الوكالة.

---

[1] المناطق الخاصة هي المناطق التي تحتاج إلى تطوير وتنمية اقتصادية .
[2] المادة 21 من المرسوم 93 – 12 السابق الذكر.

– إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية إذا كانت هذه السلع والخدمات معدة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.
– تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ3 % في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار و يمكن أن تكون هذه السلع موضوع تنازل وتحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.

أما خلال فترة الاستغلال يستفيد المستثمرون من المزايا التالية:[1]

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها خمس سنوات، و أقصاها عشر سنوات من النشاط الفعلي.
– إعفاء الملكيات العقارية من الرسم العقاري إبتداءا من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة الإعفاء التي تتراوح ما بين خمس سنوات إلى عشر سنوات.
– تخفيض 50 % من النسبة المخفضة للأرباح المعاد استثمارها في المنطقة الخاصة بعد فترة النشاط الفعلية.
– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط الفعلية.

– تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة خمس سنوات قابلة للتمديد بناءا على قرار الوكالة .

2-3 نظام المناطق الحرة :

ويستفيد المستثمر داخل المناطق الحرة بامتيازات معتبرة هي :

– إعفاء من الضرائب والرسوم و الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي أو الجمركي ماعدا الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية أو المساهمة في النظام القانوني للضمان الاجتماعي .
– إعفاء مداخيل راس المال الموزعة .
– منح حرية استيراد الأغراض أو السلع و الخدمات الضرورية لإنجاز و استغلال الاستثمار.
– الترخيص ببيع 20% من السلع المنتجة داخل المناطق الحرة بالإقليم الجمركي الجزائري.

[1] المادة 22 من المرسوم 93 - 12 السابق الذكر.

3- قانون الاستثمار الجديد لسنة 2001 :

بعد ان تبين عجز المرسوم التشريعي 93- 12 عن تحريك عجلة الاستثمار , قررت السلطات الجزائرية إصدار قانون جديد يتمثل في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 , وقد كرس هذا القانون الحرية التامة للاستثمار حسب المادة الرابعة من هذا الأمر.

وقد جاء هذا القانون لتقديم التصحيحات الضرورية و إعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني كما ينص على [1] :

* إلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة .
* توسيع مفهوم الاستثمار ليشمل الاستثمارات المنجزة عن طريق الامتياز و / أو براءة الاختراع واخذ حصص في المؤسسات حين تتوفر مساهمات عينية أو نقدية و استئناف النشاطات في إطار الخوصصة .
* إلغاء منح المزايا بصفة آلية .
* إنشاء المجلس الوطني للاستثمار الذي يخضع لوصاية رئيس الحكومة .
* إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

واقتصر القانون الجديد بشان أنظمة الاستثمار على نظامين أساسيين وذلك تفاديا لتعقيدات الأنظمة السابقة والتي كانت تتشعب إلى أنظمة متباينة , وهما :

3-1 النظام العام :

فيما يخص هذا النظام تم :
* إلغاء آلية تقديم المزايا .
* إلغاء المزايا المتعلقة بمرحلة الإنتاج .
* الإبقاء على المزايا المتعلقة بمرحلة الاستغلال لكن حسب توجيهات المجلس الوطني للاستثمار .
* تشجيع الاستثمارات التي تستعين بتكنولوجيا غير ملوثة .

ويحتوي هذا النظام على مجموعة من الحوافز وهي [2] :

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار والملاحظ أن المشرع لم يحدد هذه النسبة وربما تركها لظروف قوانين المالية عكس المرسوم التشريعي الملغى والذي حددها في الفقرة السادسة المادة 17 منه.

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي , مشروع تقرير: من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر, المرجع السابق . ص15

[2] المادة 08 و 09 من الأمر 01- 03 المؤرخ في 2001/08/20 يتعلق بتطوير الاستثمار.

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار دون التفرقة بين السلع من حيث المنشأ (محلية أو مستوردة) .

– الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية يعوض فيما يخص المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

– ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه والتي أنجزت انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل مسعرة من قبل بنك الجزائر، ويشمل الضمان أيضا المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من رأس مال المستثمر في البداية.

3-2 النظام الاستثنائي للاستثمار: يتعلق هذا النظام بالمزايا الخاصة الممنوحة للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، ويخضع تحديد هذه المناطق لسلطة المجلس الوطني للاستثمار.

وتختلف المزايا الخاصة باختلاف مراحل إنجاز الاستثمار فإذا كان المستثمر بصدد إنجاز الاستثمار فانه يستفيد من المزايا التالية:

– الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

– تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان بالألف فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال.

– تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت محلية أو مستوردة.

– تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

أما بعد انطلاق الاستغلال يستفيد المستثمر من المزايا التالية: [1]

– الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات علما بان هذه المدة كانت تتراوح ما بين خمسة سنوات إلى عشر سنوات حسب تدابير القانون السابق للاستثمار، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

[1] المادة 11 من الأمر 01 – 03 المؤرخ في 2001/08/20 السابق الذكر.

– الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

– منح مزايا إضافية من شانها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز أجال الاستهلاك وتمنح هذه المزايا بموجب اتفاقية تبرم بين الوكالة لحساب الدولة وبين المستثمر مصادق عليها من قبل المجلس الوطني للاستثمار ومنشورة بالجريدة الرسمية.

4- القانون 01- 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001:

ساهم هذا القانون المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وضع سياسة تنموية جديدة تعتمد على معايير واليات حديثة تهدف إلى دعم ومساعدة مختلف النشاطات الاقتصادية من اجل تحسين تنافسية هذا النوع من المؤسسات حيث تم من خلال هذا القانون تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ويعتبر أول تعريف رسمي .

ويعد هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذا آليات دعمها وترقيتها ويهدف هذا القانون من خلال ذلك إلى [1] :

– إنعاش النمو الاقتصادي.

– إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي.

– تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.

– ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها.

– الحث على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التقاول و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسط .

– تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشجع الإبداع والتجديد وروح التقاول.

[1] المادة 11 من القانون رقم 01- 18 السابق الذكر.

- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها.
- تحسين الإجراءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي يضمن للمؤسسات والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم.
- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني :المنظومة المؤسسية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

المطلب الأول : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات العاملة تحت إشرافها :

لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993 وذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي مكلفة بـــــــــ :

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع .
- تبني سياسة ترقية للقطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية الاستثمارات المنشئة والموسعة والمطورة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- إيجاد استراتيجية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تعزيز القدرة التنافسية للقطاع.

وهي بهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه وتاطير و مراقبة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , وقد أنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع نذكر منها :

*المشاتل و حاضنات الأعمال .

* مراكز التسهيل .

*المجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

1- المشاتل وحاضنات الأعمال :

وهي مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد أنشئت طبقا للمادة12 من القانون 01 – 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 وتأخذ ثلاث أشكال[1] هي :

أ- **المحضنة :** وهي تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات.

ب- **ورشة الربط:** وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية .

ج- **نزل المؤسسات :** و يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث .

1-1- أهداف المحاضن :

وتسعى المشاتل إلى تحقيق أهداف عديدة من أهمها[2] :

- تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي .
- المشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها.
- تشجيع نمو المشاريع المبتكرة .
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد .
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة .
- تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل .
- التحول في المدى المتوسط إلى عامل إستراتيجي في التطور الاقتصادي .

1-2- وظائف المحاضن :

وتتكلف هذه المحاصن (المشاتل) بما يلي [3] :

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.
- تسيير وإيجار المحلات.
- تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري.

---

[1] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003،يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات .

[2] المادة 03من المرسوم التنفيذي 03 - 78 .السابق الذكر

[3] المادة 04 من م ت رقم 03- 78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 . السابق الذكر

- تقديم الإرشادات الخاصة والاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع وتتكون المشتلة من مجلس إدارة ومدير ولجنة إعتماد المشاريع.

2- مراكز التسهيل :

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت تطبيقا للمادة 13 من القانون 01 -18 .وتعتبر هذه المراكز هيئات استقبال وتوجيه ومرافقة حاملي المشاريع ومنشئي المؤسسات و المقاولين , كما تعتبر أيضا قاطرة لتنمية روح المؤسسة إذ أنها تجمع بين كل من رجال الأعمال , المستثمرين و المقاولين والإدارات المركزية والمحلية ومراكز البحث و كذا مكاتب الدراسات و الاستشارة و مؤسسات التكوين وكل الأقطاب الصناعية و التكنولوجية والمالية[1] .

2-1- أهداف مراكز التسهيل :

وتسعى لتحقيق العديد من الأهداف منها : [2]

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المشاريع.
- تسيير الملفات التي تحضى بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية
- تطوير التكنولوجيات الجديدة وتثمين البحث والكفاءات.
- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني والدولي.

2-2- وظائف ومهام مراكز التسهيل :

وتقوم هذه المراكز بمهام عديدة أهمها [3] :

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس .

---

[1] أمحمد حميدوش , مدير ترقية الاستثمارات , مراكز التسهيل فضاء جديد لبعث الاستثمار ومرافقة المؤسسة , مجلة فضاءات , وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية , العدد 2-2003ص12.

[2] االمادة 4 من م ت رقم 03- 79 المؤرخ في 2003/02/25 يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[3] المادة 04 من م ت رقم 03 – 79 السابق الذكر.

- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار .
- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق و التكنولوجيا والابتكار ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.

وتسمح هذه المراكز بتوجيه المؤسسات نحو اندماج اكبر في الاقتصاد الوطني و العالمي وذلك عن طريق توفير دراسات استراتيجية حول الأسواق المحلية والدولية , وتهتم مراكز التسهيل بنوعين من المستثمرين :

* الصنف الأول : يكون فيه المستثمر صاحب فكرة ولا يملك راس المال أي "الإنشاء من العدم " أو يملك راس المال ويحتاج إلى توجيه ومرافقة في ميدان النشاط الذي يقوم به .

* الصنف الثاني : يكون فيه المستثمر مالك لمؤسسة ويبحث عن معرفة أو إرشادات في التكنولوجيات الجديدة او كيفية تطوير وسائل الإنتاج أو المنتوج عن طريق تدعيم مادي على شكل اتفاقيات مع مراكز البحث والمخابر[1] .

3- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

وهو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي , وقد انشىء تطبيقا للمادة 25 من القانون 01 – 18 ومن مهامه [2] :

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات وإستراتيجيات لتطوير القطاع.
- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية...الخ.

ويتشكل المجلس من الهيئات التالية :

- الجمعية العامة، الرئيس، المكتب، اللجان الدائمة .

---

[1] أمحمد حميدوش , مدير ترقية الاستثمارات , مراكز التسهيل فضاء جديد لبعث الاستثمار ومرافقة المؤسسة , المرجع السابق ,ص 13.

[2] المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 03 – 80 المؤرخ في 2003/02/25 يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله .

المطلب الثاني : الهيئات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بانخفاض رأسمالها ومحدودية الضمانات خاصة العينية منها , مما أدى إلى عزوف البنوك عن تمويل هذه المؤسسات وذلك لصعوبة تقدير وتقييم المخاطر الناجمة عن نشاط هذه المؤسسات . ولذلك تم إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR) وما عزز ضرورة إنشاء هذا الصندوق في الجزائر هو غياب مؤسسات متخصصة تلبي الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وقد انشىء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02- 373المؤرخ في 11نوفمبر2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي , وجاء ذلك تطبيقا للمادة 14 من القانون 01- 18 , و هو تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي . وقد انطلق نشاطه فعليا في مارس 2004.

ويعتبر هذا الإنجاز انطلاقة حقيقية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدة اعتبارات :

- يعتبر أول أداة مالية متخصصة لفائدة هذه المؤسسات .

- يعالج اهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المتمثل في نقص الضمانات للحصول على التمويل البنكي .

- يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية و الاستخدام الامثل للموارد العمومية , وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] .

ويتولى الصندوق المهام التالية[2] :

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في :
  - *إنشاء المؤسسات .
  - * تجديد التجهيزات .
  - * توسيع المؤسسة .

[1] يوسف العشاب مدير فرعي لترقية تدعيمات التمويل , ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آلية لتدعيم التمويل , مجلة فضاءات , وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية , العدد 2-2003ص14.

[2] المادة 05 من المرسوم التنفيذي 02- 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي .

* اخذ مساهمات .

- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة .
- التكفل بمتابعة عملية تحصيل المستحقات المتنازع عليها .
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق .
- ضمان الاستشارة و المساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق .

ويكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار جزائري [1] وقد حدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80% بالنسبة للقروض الممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة و نسبة 60% في الحالات الأخرى .وتخص المخاطر المغطاة ما يلي :

– عدم تسديد القروض الممنوحة .

– التسوية أو التصفية .

*** خصائص و ميكانيزمات ضمان القرض :**

إن المخصصات الأولية للصندوق تتكون أساسا من مساهمات الدولة ولكي تستفيد المؤسسة من ضمان الصندوق يجب أن تستوفي معايير الأهلية للقروض البنكية غير أنها لا تملك الضمانات العينية اللازمة أو لديها ضمانات غير كافية لتغطية مبلغ القرض المطلوب.

أما بالنسبة لنوع القروض فيمكن أن يضمن الصندوق قروض الاستثمار أو حتى قروض التسيير , تحدد العلاوة المستحقة بعنوان تغطية الخطر نسبة أقصاها 0.5% من القرض المضمون المتبقي و يسددها المستثمر سنويا [2] .

ويمكن تلخيص مراحل عملية الحصول على ضمان الصندوق كما يلي :

– تقوم المؤسسة بطلب قرض من المؤسسة المالية (البنك) .

– بعد موافقة البنك على منح القرض للمؤسسة تطلب هذه الأخيرة من الصندوق ضمان القرض البنكي .

– في حالة قبول الصندوق ضمان قرض لصالح المؤسسة يقوم بتقديم شهادة ضمان القرض لفائدة المؤسسة المالية .

– في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد المبلغ المقترض في ميعاد الاستحقاق يقوم الصندوق بتعويض البنك وذلك حسب نسبة الضمان المتفق عليها .

---

[1] المادة 04 من المرسوم التنفيذي 04- 134 المؤرخ في 19 افريل 2004 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض .

[2] المادة 15 من المرسوم التنفيذي 04- 134 .السابق الذكر.

للإشارة فانه حسب تصريحات المدير العام للصندوق فان الضمانات المقدمة من طرف الصندوق خلال سنة من النشاط (مارس 2004 / مارس 2005) تجاوزت 527 مليون دينار لتمويل 31 مشروعا , وتم رفض 38 مشروعا[1] .

المطلب الثالث : الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها الوزارة المختصة في القطاع والهيئات التابعة لها هناك هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

1-1 طبيعة الوكالة ومهامها :

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وقد أنشئت سنة 1996 ولها فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة و يتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة .

تقوم الوكالة الوطنية بالمهام التالية [2]:

- تشجع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف.
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد .
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنو د دفتر الشروط .
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم .
- تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض .
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع و إنجازها واستغلالها .

[1] http://www.algerie-dz.com/article1998.html

[2] المرسوم التنفيذي رقم 96 / 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996.

- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم ويسير الوكالة مجلس توجيه ويديرها مدير ومجلس مراقبة .

2-1 الإعانات المالية للمؤسسات المصغرة :

يستفيد أصحاب المؤسسات المصغرة من قروض بدون فوائد تمنحها الوكالة في حالة التمويل الثنائي (صاحب المشروع+ قرض الوكالة)، وفي حالة التمويل الثلاثي تقدم قروض بدون فوائد وتساعد أصحاب المشروعات للحصول على قرض مصرفي تتحمل الوكالة جزءا من فوائده حسبا لطبيعة النشاط ومكانه (التمويل الثلاثي = المساهمة المالية لصاحب المشروع + قرض بدون فوائد من صندوق الوكالة + قرض مصرفي تتحمل الوكالة نسبة من فوائده) وتمنح قروض الوكالة بواسطة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب التابع للوكالة .

و الجدول التالي يوضح توزيع المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة :

الجدول رقم (2-3) : توزيع المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

قطاع النشاط	عدد المشاريع	تكلفة الاستثمار (DA)
نقل المسافرين	11938	20.804.907.203
نقل البضائع	9150	17.478.572.721
الخدمات	12288	16.741.989.327
الفلاحة	6429	96.663.720.63
الصناعة التقليدية	6816	12.175.297.624
الصناعة	2420	4.950.948.476
البناء والأشغال العمومية والري	1513	2.726.381.846
المهن الحرة	1129	1.277.124.689
الصيانة	549	667.446.753
الري	78	170.847.761
الصيد	83	151.390.470
المجموع	**52.393**	**86.811.278.933**

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ,2003

2- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

2-1- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI):

وقد أنشئت كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بمقتضى نص المادة السابعة من قانون ترقية الاستثمار الصادر في 1993[1] على أن تحدد صلاحياتها و تنظيمه ـــــ ا و سيرها فضلا عن الصلاحيات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي عن طريق التنظيم.

و صدر هذا التنظيم لاحقا في شكل المرسوم التنفيذي رقم 319/94 المؤرخ في 1994/06/17 حيث اعتبر الوكالة في صدر المادة الأولى منه مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي و توضع تحت وصاية رئيس الحكومة.

وهي مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإقامة استثماراتهم من خلال إنشاء شباك موحد وحيد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشروعات وذلك بغية تقليص أجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز 60 يوما.

- **مهام الوكالة :**

و تتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

*** وظيفة الشباك الوحيد:**

نصت على هاته الوظيفة, الفقرة الثانية من المادة الثامنة من قانون ترقية الاستثمار عندما قضت على أنه " تؤسس الوكالة في شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار" و يضم هذا الشباك حسب أحكام المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 319/94 المتعلق بتنظيم الوكالة ممثل الوكالة ذاتها و كذلك مكاتب إدارات الجمارك و بنك الجزائر والسجل التجاري و الأملاك الوطنية، والضرائب والتهيئة العمرانية، والبيئة والتشغيل، و مأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يقع فيه مقر الوكالة ، ويؤهل هؤلاء الأعوان ، بتقديم الخدمات الإدارية، مباشرة في مستوى هذا الشباك . و تلتزم الوكالة ضمن هذه الوظيفة، بتوفير الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الاستثمار في اجل لا يتعدى ستون يوما من تاريخ إيداع التصريح بالاستثمار، وطلب المزايا[2] .تتلخص مهمة الشباك في العمل على تسهيل أعمال الاستثمار من الجواب التالية :

* حصر كافة الإدارات المعنية بالاستثمار في مبنى واحد، يتمثل في دار الوكالة وهو ما يتيح للمستثمرين تجنب التنقلات المتعبة عبر مكاتب متباعدة، كما يسمح لهم بتفادي الروتين.

---

[1] المرسوم 12/93 الصادر في 1993/10/05.السابق الذكر .

[2] المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 94- 319 المؤرخ في 1994/10/17 المتضمن كيفية تنظيم عمل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات .

* ربح الوقت، والتعجيل بإنجاز الاستثمار، حيث لا تتعدى هذه الفترة مهلة ستين يوما يحصل خلالها المستثمر على كافة الوثائق المطلوبة.

* اعتباره كبنك للمعلومات الاقتصادية، القانونية، والمالية التي تساعد المستثمر على حسن اختيار الفرع أو النشاط الأكثر مردودية أو مزايا.

*** وظيفة الترقية:**

تعمل الوكالة بمقتضى نظامها الأساسي على ترقية الاستثمار من خلال المهام التالية:

– مهمة الإعلام، و التحسيس حيث تقوم الوكالة في إطار نشرات إشهارية أو ضمن ندوات، و أيام دراسية بتحسيس رجال الأعمال المحليين، و الأجانب بفرص الاستثمار المتاحة، وبحجم المزايا الممنوحة من طرف الدولة.

– مهمة منح المزايا المقررة في قانون ترقية الاستثمار، وتمنح هاته المزايا بناءا على قرار الوكالة بعد تقويم قبلي لمشاريع الاستثمار .

*** وظيفة المتابعة:**

تتكفل الوكالة بمتابعة الاستثمارات عبر مستويين مستوى أول ويتعلق بالمستثمر، حيث تتأكد من كونه لا يعترضه أي عائق في إنجاز استثماره، ومساعدته عند الحاجة لدى الإدارات والهيئات المعنية بصفة أو بأخرى، ومستوى ثان اتجاه السلطات العمومية أين تتأكد من مدى احترام القواعد، والالتزامات المتبادلة، والمبرمة مع المستثمر مقابل المزايا الممنوحة له.

و قد بلغت تعهدات الاستثمار لدى الوكالة بين سنتي 1993 و2000 أكثر من 3344 مليار دينار جزائري , هذا المبلغ يتوزع على 43200 مشروع استثماري كان يتوقع أن تساهم في خلق 1.6 مليون منصب شغل81% من نوايا الاستثمار تعتبر مشاريع جديدة [1].

الجدول رقم (2-4) : التطور السنوي للمشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى وكالة ترقية ودعم الاستثمار

السنة	94/93	1995	1996	1997	1998	1999	2000	المجموع
عدد المشاريع	694	834	2075	4989	9144	12372	13105	43213

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي , مشروع تقرير: من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر,مرجع سابق. ص24.

[1] تلايجية نوة و ا. ماضي بلقاسم مداخلة بعنوان : دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمارات من المؤتمر الدولي العلمي الثاني : سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر.جامعة سكيكدة 2004.

2- 2 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) :

بعد النتائج الضعيفة التي حققتها وكالة دعم وترقية الاستثمار حيث نجد أن هناك فجوة كبيرة بين نوايا الاستثمار والتي بلغ عددها 43000 بتكلفة قدرها 42 مليار دولار أمريكي , وبين الاستثمارات المحققة فعليا والتي لم تتجاوز 500 مليون دولار أمريكي كما تبين أن معظم المزايا المقدمة لم يستفد منها سوى المضاربين , لذلك أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 بموجب الأمر 01 – 03 المتعلق بتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .

- **مهام الوكالة :**

تكليف الوكالة بمهمة تطوير الاستثمار وبصدد هذه المهمة تتولى الوكالة حسب نص المادة 21 من الأمر رقم 03/01 ما يلي:

– ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها بحيث يقع عبء الضمان على الوكالة دون غيرها من المؤسسات الأخرى.

– استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم وهذه المهمة تحل مشكلة الاتصال الذي عانت منه الوكالة السابقة بحيث أصبحت الوكالة الجديدة ملزمة قانونا باستقبال المستثمرين وإعلامهم ومساعدتهم في المجالات المتصلة بمشاريعهم الاستثمارية.

– تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.

– منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها.

– تسيير صندوق دعم الاستثمار المنشأ بموجب المادة 28 من الأمر رقم 03/01 والمكلف بتمويل مساهمات الدولة في كلفة المزايا للاستثمار ولاسيما النفقات بعنوان الأشغال الأساسية لإنجاز الاستثمار.

– التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة إعفاء وقد جاء هذا التدبير بعد أن لاحظت السلطة عدم وفاء بعض المستثمرين بالتزاماتهم رغم استفادتهم من الإعفاءات المقررة لصالحهم.

– تسيير الشباك الوحيد : ينشا الشباك الوحيد على مستوى الولاية ويجمع ممثلين محليين للوكالة وخاصة ممثلي المركز الوطني للسجل التجاري والضرائب والجمارك والتعمير وتهيئة الإقليم والبيئة والعمل والهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار ولجنة تنشيط الاستثمارات وتحديد أماكنها وترقيتها ومأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يتبعه مكان إقامة

الشباك، كما يضم ملحقات قباضات الخزينة والضرائب وما يلاحظ على التركيبة الجديدة للشباك توسعها إلى إدارات جديدة لم تكن ممثلة من قبل كالإدارة المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار والتي لها أهمية قصوى لتحقيق الاستثمار و لجنة تنشيط الاستثمار وتحديد أماكنه وترقيته حيث تشكل هي الأخرى أحد عوامل نجاح الاستثمار.

وقد نصت المادة 23 من الأمر رقم 03/01 على انه "يؤهل الشباك الوحيد قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات المصرح بها ويحتج بقرار الشباك الوحيد على الإدارات المعنية " كما يؤهل ممثلو الإدارات والهيئات الممثلة في الشباك الوحيد تأهيلا كاملا كي يسلموا مباشرة في مستواهم كل الوثائق المطلوبة ويقدموا الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار [1] وقد حددت آجال تسليم الوثائق اللازمة كما يلي :

– يتعين على ممثل المركز الوطني للسجل التجاري أن يسلم في اليوم نفسه شهادة عدم سبق التسمية ويسلم في الحال الوصل المؤقت الذي يسمح للمستثمر من القيام بالشكليات الضرورية لإنجاز الاستثمار كما يكلف ممثل الجمارك بمساعدة المستثمر في إتمام الشكليات التي تشترطها الإدارة الجمركية بمناسبة إنجاز مشروعه أو تنفيذ قرار منح المزايا.

– أما ممثل الضرائب فزيادة على تقديمه المعلومات الجبائية الكفيلة بتمكين المستثمرين من تحضير مشاريعهم أن يسلمهم خلال ثمانية أيام شهادة الوضعية الجبائية والتصريح بالوجود، وبطاقة التسجيل الجبائي ويكلف ممثل الضرائب كذلك بمساعدة المستثمر على تذليل الصعوبات التي يلاقيها مع الإدارة الجمركية أثناء إنجاز مشروعه لا سيما في مجال تنفيذ قرار منح المزايا في حين تتكفل الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار وممثل لجنة تنشيط الاستثمارات وتحديد أماكنها وترقيتها بإعلام المستثمر في الحال بما يتوفر لديهم من عقارات وبنايات من شانها أن تستقبل مشروعه ويسلمونه إن اقتضى الأمر خلال ثمانية أيام قرار الحجز ويجب أن يحرر عقد الملكية أو قرار الامتياز خلال الثلاثين يوما الموالية لقرار الحجز.

– و أما ممثل التعمير فيساعد المستثمر على إتمام الشكليات المرتبطة بالحصول على رخصة البناء والرخص الأخرى المتعلقة بحق البناء.

– بينما يقوم ممثل التشغيل بإخطار المستثمر بتشريعات العمل ويسلم له خلال ثمانية أيام رخص العمل وأية وثيقة أخرى يتطلبها التنظيم المعمول به وتتكفل قباضة الضرائب بتسجيل وتحصيل الحقوق المتعلقة بعقود تأسيس الشركات أو تغييرها وبمحاضر مداولات أجهزة التسيير والإدارة وتسلم الوثائق المسجلة قانونا خلال اجل لا يتعدى أربعا وعشرين ساعة بعد إيداعها لدى قباضة الضرائب، وبالمقابل يتكفل ممثل ملحقة قباضة الخزينة بتحصيل الحقوق والأتاوى الأخرى غير تلك المحصلة من قبل قباضة الضرائب والمستحقة بعنوان تأسيس الشركات.

---

[1] المادة 25 من المرسوم التنفيذي 01-282 المؤرخ في 2001/09/24 المتعلق بتنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

– و أخيرا يكلف مأمور المجلس الشعبي البلدي بالتصديق على كل الوثائق الضرورية لتكوين ملف الاستثمار في الحال ودون تعطيل.

للإشارة فان عدد المشاريع المصرح بها لدى الوكالة سنة 2003 بلغت 7211 بتكلفة 490.459 مليون دينار[1] .

الجدول رقم (2-5) : توزيع المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

قطاع النشاط	2002	2003
الفلاحة	452	443
البناء الأشغال العمومية والري	733	682
الصناعة	1173	1258
الصحة	78	68
النقل	172	4331
السياحة	76	79
الخدمات	425	350
المجموع	3109	7211

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2003 .

3- لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية :

أنشئت سنة 1994 وهي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات وتقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وحسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها قطع أراضي منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 1999 حوالي 13000 مشروع يتوقع أن تستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد إنجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية .وقد ضمت إلى الشباك الوحيد في إطار قانون الاستثمار لسنة 2001.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات 2003 .

4- بورصات المناولة والشراكة :

وهي جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي تم إنشاؤها عام 1991 وتتكون من المؤسسات العمومية والخاصة ومن مهامها:

- إحصاء الطاقات الحقيقة للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل لطاقات المناولة.
- ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية.
- تشجيع الاستخدام الامثل للقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية
- إعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق المناسبة
- تقديم المساعدات الاستشارية والمعلومات اللازمة للمؤسسات
- المساهمة في أعمال تكثيف النسيج الصناعي بتشجيع إنشاء مؤسسات وصناعات صغيرة ومتوسطة جديدة في ميدان المناولة.
- ترقية المناولة والشراكة على المستوى الجهوي والوطني والعالمي.
- تنظيم الملتقيات واللقاءات حول مواضيع المناولة.
- تمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض.

المبحث الثالث : معوقات ومشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج تطويرها وتأهيلها :

المطلب الأول : معوقات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- جمود المحيط الإداري :

تتطلب الإجراءات الإدارية عناية تامة لضمان تطابقها مع السياسات والتشريعات و النظم ذات الصلة , وتشكل هذه الإجراءات مساحة للالتقاء بين الحكومة من جهة وأصحاب المشاريع من جهة أخرى . باعتبار أن نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتميز بالديناميكية.

و الملاحظ أن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس الروتين الرسمي الممل فهناك الكثير من مشاريع الاستثمار عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها المحدد مما ضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا لا تعوض ويعود ذلك إلى :

* أن الذهنيات لم تهيأ أو لم تتهيأ لهضم وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ومن ثم التعامل معها بما تتطلبه من سرعة في إنجاز الإجراءات الإدارية [1] .

* السرعة في إصدار النصوص واتخاذ القرارات لم يواكبها حركية مماثلة في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي [2] . فالمتمعن في قوانين الاستثمار المتتابعة يلاحظ أن السلطات الجزائرية اتخذت قرارات كبرى لتشجيع الاستثمار غير أن الواقع يثبت العكس حيث يوجد العديد من الممارسات المليئة بالصعوبات تثبط من عزيمة المستثمر وأصبحت هياكل الدولة تعيق الدولة نفسها في تجسيد إرادتها .

وقد عانى الاستثمار المنتج عبىء الإدارة ففي مرحلة إنشاء المشروع يكابد المستثمر عبىء هذا الجهاز حيث تعكس الأنظمة التسييرية مميزات محيط غير مرن :

- تباطؤ الإجراءات .
- تعقيد الشبكات .
- تفسير ضيق للنصوص .
- نقص الإعلام .

---

[1] د. شبايكي سعدان . معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الملتقى الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة عمار ثليجي- الاغواط- 8 و9 افريل 2002.

[2] ا. الهادي مباركي , المؤسسة المصغرة : المفهوم والدور المرتقب مجلة العلوم الإنسانية جامعة منتوري قسنطينة الجزائر العدد 11 – 1999 ص139.

أما بالنسبة لمرحلة تكوين المؤسسة , تجدر الإشارة إلى انه تستغرق الإجراءات وقتا طويلا من الزمن , حيث نجد بعض الإجراءات الإدارية وإجراءات التوثيق جد معقدة بسبب كثرة الوثائق المطلوبة . أما الآجال المتوسطة لانطلاق مشروع في الجزائر فتقدر بـــ 5 سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة , و بسنتين حسب المستثمر وذلك بمساعدة خبير[1] , وحسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 6 اشهر و 3 سنوات حسب طبيعة النشاط . فرغم إنشاء الشباك الوحيد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلا أن المستثمر مازال يعاني من ثقل الإدارة ومن نفس المشاكل التي كانت قبل إنشاء الوكالة , إذ أن ممثلي الإدارات على مستوى الوكالة لا يقومون بالأدوار المنوطة بهم وذلك لضعف الصلاحيات الممنوحة لهم , ولوحظ أن مأمور البلدية وممثل المركز الوطني للسجل التجاري هما فقط اللذان اثبتا قدرتهما على إتمام مهامهم على مستوى الوكالة[2] , فالأول يقوم بالتصديق على الوثائق و الثاني يقوم بتسليم شهادة عدم سبق التسمية و تسليم الوصل المؤقت للمستثمر وذلك بفضل شبكة الإعلام الآلي التي تربط الممثل على مستوى الشباك الوحيد بالمركز الوطني للسجل التجاري .

وللإشارة فان الوقت الذي يستغرقه انطلاق مشروع في ألمانيا يتراوح بين يوم و 24 أسبوعا, وفي البرازيل بين 4 و 7 أسابيع أما اسبانيا فبين أسبوع و 28 أسبوعا و السويد بين 2 و4 أسابيع[3].

2- المشاكل المتعلقة بالعقار و العقار الصناعي :

يعاني أصحاب المشاريع الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم, فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا من اجل الحصول على التراخيص الأخرى المكملة .

فالمجال العقاري يعتبر من المجالات المعقدة وذلك لتعدد الهيئات المتدخلة و العديد من النصوص القانونية[4] .والى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار بحيث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل وكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والتي ضمت إلى الشباك الوحيد على مستوى وكالة تطوير الاستثمار ,

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي , مشروع تقرير: من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر, المرجع السابق . ص48

[2] Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat .Actes des assises Nationales de la PME. Janvier 2004.p394.

[3] د . قدي عبد المجيد , مداخلة بعنوان الاقتصاد الجزائري و الشراكة الأجنبية في ظل المناخ الاستثماري الجديد , من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاستثماري الجديد , 22 – 23 افريل 2003

[4] ونذكر منها :

- المرسوم التشريعي رقم93- 12 المؤرخ في 1993/10/5 و المتضمن ترقية الاستثمار .
- الأمر الوزاري رقم 28 المؤرخ في 15 ماي 1994 المتعلق بكيفيات المساعدة والتسهيلات في مجال منح الأراضي للمستثمرين .

وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لـــ:

* غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية .

*محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي طغيان المضاربة على العقار الصناعي حيث تم تحويل عدد معتبر من العقارات الصناعية إلى وجهة غير استثمارية، كالبناء وقد أدى ذلك إلى بروز عامل الندرة ومحدودية العرض . لكن مع هذه المضاربة هناك نوعا من التناقض الناجم عن سوء تسيير العقار الصناعي حيث نجد كثرة الطلبات على هذا العقار من جهة، ومن جهة أخرى وجود أراضي غير مستغلة قدرتها وزارة الصناعة بـــ 15 % من المساحة الإجمالية للعقار الصناعي، كما أن بعض المؤسسات العمومية تستحوذ على مساحات كبرى في حين أن حاجتها الفعلية لا تتعدى 3 % منها, وقد بلغت الأصول المتبقية من المؤسسات العمومية عند تصفيتها 1.5 مليون م² من الأراضي غير المبنية و 500.000 م² من الأراضي المبنية .

* عجز التعليمة الوزارية رقم 28 المؤرخة في 15 مارس 1994 المتعلقة بآليات تسهيل منح الأراضي إلى المستثمرين عن تسوية مشكل العقار الصناعي حيث ساهمت هذه التعليمة في تحويل مساحات مهمة من العقار الصناعي لصالح نشاطات عمرانية وتجارية كما أنها عجزت عن توفير عقار صناعي قابل للاستغلال .

ومن بين العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز وتنمية مشاريعها الاستثمارية هي مسالة العقار الصناعي فهناك :

– طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار .

– الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات .

– اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل , فالمتمعن في النصوص القانونية الصادرة في مجال العقار الصناعي يلاحظ أن الدولة تريد من جهة منح تسهيلات من اجل تشجيع المستثمرين بمنحهم أراضي بأسعار منخفضة نسبيا , الأمر الذي يؤدي إلى خضوع هذه الأراضي للمضاربة , ومن جهة أخرى تريد السلطات جعل الملكية العامة أكثر مردودية وذلك بالاعتماد على أساليب تسيير مختلفة .

– الأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة إذ نجد أراضي تابعة للبلدية وأراضي دومين وأراضي خاصة ..., ومن ثم فان مسالة العقار تخضع أحيانا لأكثر من وزارة .

– غياب إطار قانوني وتنظيمي يحدد طرق وآجال و كيفيات وشروط التنازل عن الأراضي أي ليس هناك إلى حد الساعة قانون إطار يجمل بوضوح كل الإجراءات المتعلقة بحيازة العقارات في إطار الاستثمار .

فمن الناحية النظرية نجد أن الآليات الموضوعة من طرف الدولة لتسهيل حصول المستثمر على ارض لتوطين مؤسسته أنها محكمة , و يظهر لأول وهلة انه يكفي تقديم ملف على مستوى الشباك الوحيد للحصول على ارض صناعية و لكن الواقع يكشف عكس ذلك .

وحسب دراسة قام بها البنك الدولي في سنة 2002, على عينة تتكون من 562 مؤسسة , فان 38% من هذه المؤسسات استغرقت مدة 5 سنوات للحصول على العقار المناسب [1] .

2-1 المناطق الصناعية ومناطق النشاط :

2-1-1 المناطق الصناعية : يوجد في الجزائر أكثر من 72 منطقة صناعية تمتد على مساحة قدرها 14800 هكتار وتتراوح مساحة المناطق الصناعية ما بين 100 و 250 هكتار للواحدة وتشهد معظم هذه المناطق وضعية مزرية بسبب :

* عدم توفر المناطق الصناعية على المنشآت القاعدية الضرورية للاستثمار كالكهرباء، والغاز والماء، والطرق والهاتف حيث أن الكثير من المستثمرين يغيرون أو ينفرون من الاستثمار بها بمجرد زيارتها.

*وجود فراغ قانوني لتسيير المناطق الصناعية لكون المرسوم رقم 55/84 المؤرخ في 03 مارس 1984 لم يعد يتلاءم والظروف الاقتصادية الجديدة كما أن المؤسسات المكلفة بتسيير هذه المناطق ليس لها قانون أساسي زيادة على معاناتها من عجز مالي مزمن لتخلي السلطة عن تقديم الدعم المالي لها أو تخصيص مبالغ لترميم المناطق الصناعية .

*عدم امتلاك المناطق الصناعية لسندات ملكية وحسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي فانه مع نهاية 1999 كانت توجد على مستوى المناطق الصناعية 4079 قطعة والى غاية منتصف 2002 شمل التطهير القانوني للأوعية العقارية 1716 قطعة فقط .

2-1-2 مناطق النشاط :

يوجد بالجزائر 449 منطقة نشاط تمتد على مساحة قدرها 7881 هكتار تقريبا , تم إنشاء معظمها بقرار محلي (الولاية أو البلدية) دون تزويدها بجهاز تسيير وتبقى نسبة كبيرة من المتعاملين المتواجدين في هذه المناطق لا يمتلكون سندات ملكية , كما تعاني هذه المناطق من ضعف التهيئة .

و بالنظر إلى التدهور الكبير للمناطق الصناعية و مناطق النشاط من حيث التهيئة واختلالات التوازن في التسيير قامت السلطات في 22افريل 1998 تعليق إنشاء مناطق

[1] Rapport de la Banque Mondiale .Les contraintes du développement en Algérie au scanner énergie et mines .Revue périodique du secteur de l'énergie et des mines .N 3 – Novembre 2004.p32.

صناعية جديدة إلى حين تسوية المناطق الموجودة كما قامت بدراسة ملف حول برنامج إعادة الاعتبار للمناطق الصناعية ومناطق النشاط وتوصلت إلى ما يلي :

– تكييف الإطار القانوني , خاصة في ميدان تسيير المناطق و يخص التعديل المقترح أساسا إشراك المستعملين بصفة مباشرة في التسيير .

– إنشاء برامج إصلاح المناطق الصناعية و تطويرها وفي هذا الصدد تم تخصيص غلاف مالي قيمته 250 مليون دينار من اجل إصلاح 7 مناطق صناعية , وغلاف مالي آخر قيمته 400 مليون دينار لإصلاح 12 منطقة صناعية , وحسب تصريح وزير الصناعة فان عدد المناطق المؤهلة بلغ 67 منطقة على أن يتم تأهيل 18 منطقة لاحقا [1] .

3 – مشاكل التمويل :

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في مجال التمويل , ويمثل ذلك إشكالا حقيقيا يحد من تطور القطاع , ويبقى احد العوامل المعقدة والشائكة في حياة المؤسسة, حتى وان سجلت المنظومة المصرفية بعض التطور فان سلوك البنوك يبقى متخوفا إزاء جميع الاستثمارات غير المدعمة من طرف الدولة , وتبقى ملفات الاستثمار معطلة وآجال التنفيذ طويلة .

كما أن البنوك العمومية الجزائرية تعيش وضعية مالية صعبة نتيجة لتسيير الديون الضخمة الممنوحة لقطاع اقتصادي عمومي مختل هيكليا في غالبيته, ورغم بداية تسديد سندات الخزينة العمومية التي تمثل رؤوس الأموال التي استدانتها المؤسسات الاقتصادية العمومية فان تحسن خزينة البنوك لم تؤد إلى الزيادة الملموسة للقروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [2].

فمن جهة تعاتب البنوك المؤسسات على ضعف تنظيمها وتسييرها وانعدام الشفافية بها , ومن جهة أخرى تعاتب المؤسسات البنوك على قلة اهتمامها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغياب هياكل متخصصة لمعالجة الملفات . وتعاني البنوك العمومية من المشاكل التالية :

– مشكل إعادة تمويل القروض الاستثمارية وذلك لعدم توفر سوق مالي ديناميكي .

– البنوك العمومية مطالبة باحترام قواعد الحذر المحددة من طرف البنك المركزي الذي يقوم بتسطير الحدود القصوى لالتزامات البنوك بالنسبة للأموال الخاصة الصافية لزبون واحد من جهة ولمجمل الزبائن من جهة أخرى .

– عدم توفرها على موظفين مؤهلين ومتخصصين في مجال الهندسة المالية .

---

[1] مداخلة السيد وزير الصناعة لدى اختتام الملتقى الوطني حول انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بجامعة سعد دحلب البليدة 24 ,25 افريل 2005 .

[2] حميسي يوسف- ماهي افاق تمويل المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- مجلة فضاءات صادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية , العدد01 2002.ص7.

– عدم توفر الإحصائيات و بنوك للمعلومات الاقتصادية المتعلقة بالأسواق الوطنية (الأسعار , هوامش الربح ..) .

و ترجع مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أسباب اهمها :

* ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد , ففي الوقت الذي يتحدث فيه الخطاب الرسمي عن إجراءات الدعم المالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة , فان الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها :

- غياب أو نقص شديد في ميدان التمويل الطويل المدى, ذلك أن معظم موارد البنوك في الجزائر تعتبر قصيرة المدى , أما فيما يخص تمويل دورة الإنتاج فان البنك يمول 15 يوما من دورة الإنتاج فقط . وحسب البحث الذي قام به البنك العالمي فان من بين 562 مؤسسة شملتها الدراسة 11% فقط من احتياجات تمويل راس المال العامل تم تمويلها عن طريق قروض بنكية خلال الفترة 2002/1999[1].
- المركزية في منح القروض .
- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة .
- القروض البنكية المقدمة من البنوك العمومية لا تمنح على أساس حجم التدفقات المالية المستقبلية , بل تمنح غالبا على أساس تاريخ الزبون و الضمانات المقدمة .
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار[2].إضافة إلى البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية حيث تستغرق معالجة ملف طلب القرض[3] :
  - من شهر إلى شهرين على المستوى الجهوي .
  - ومن 3 إلى 5 اشهر على مستوى المركزي .
- محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية وذلك راجع لنمط التنظيم المصرفي المتميز بقرارات مركزية .

---

[1] Rapport de la Banque Mondiale .Les contraintes du développement en Algérie au scanner .énergie et mines op-cit.p32.

[2] د. شبايكي سعدان . معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الملتقى الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة عمار ثليجي- الاغواط- 8 و9 افريل 2002.

[3] أمبارك .إطار في بنك , مداخلة بعنوان : عوائق التمويل . من الملتقى الوطني الأول حول القطاع الخاص في الجزائر واقع وأفاق جامعة سعد دحلب البليدة 26-27 افريل 2005 .

- محدودية المنتجات المصرفية .
- غياب هيئات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغياب تمويل تنافسي كاف .

* فمن أهم و اخطر المشاكل التي تواجه تطور منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد مشكلة التمويل و ذلك بسبب الجهاز المصرفي الجزائري الذي يتميز بمحدوديته على المستويات التالية:

- محدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالتكاليف و الضمانات :

إن تكلفة التمويل و مشكلة الضمانات قد أضحتا تحددان من مرونة التمويل و انسيابه بالحجم المناسب و في الآجال الملائمة، و بالتالي أضحي هذا الوضع بتكاليفه الرسمية و غير الرسمية عائقا لتطور المشروعات.

- محدودية التمويل المتعلقة بالصيغ و الإجراءات:

يتميز التمويل المصرفي التقليدي في الجزائر بمحدوديته و تعقيداته الإجرائية و الوثائقية ذلك أن" الوساطة المالية و المنظومة المصرفية لم يكن بامكانها التكيف مع وتيرة التحولات الهيكلية المسجلة على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث ظهر تا كأنهما تجاوزتهما الأحداث" [1].

- محدودية التمويل المتعلقة بالحجم و الاولويات:

إن حصة المشروعات الفردية و المصغرة و الصغيرة في تغطية احتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم و من ناحية الاولويات و خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي حيث انعكس ذلك على: " حرمان الأنشطة الإنتاجية و في آن واحد تشجيع أنشطة المضاربة و توسعت الدائرة التجارية المضاربية على حساب الدائرة الإنتاجية التي توفر الثروات و مناصب الشغل بسبب الانفتاح غير المضبوط للاقتصاد الوطني " [2]

وحسب تحقيق قام به مركز الأبحاث(CREAD) كشف أن من مجموع 775مؤسسة طلبت قروض من البنوك فان 66% فقط تلقت جوابا بالقبول وان أسباب الرفض تركزت في ثلاث محاور :

- بسبب قواعد الحذر التي تطبقها البنوك .
- نقص الضمانات.
- ملفات ناقصة .

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، 2000, ص 11.
[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، نفس المرجع، ص 12.

بالإضافة إلى ذلك فإن عملية تجميع الوثائق التي يتطلبها طلب القرض حسب نفس التحقيق تستغرق 36 يوما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وان إجراءات التحويل تستغرق وقتا طويلا يتراوح بين 17 و 25 يوما .

أما بالنسبة للبنوك الخاصة , فنظرا لان المشاريع الاستثمارية تواجه عراقيل موضوعية لا تشجع البنوك التابعة للقطاع الخاص على منح القروض بصورة معتبرة مما يؤدي إلى بقاء البنوك العمومية تواجه الحاجات المتعددة لتمويل المتعاملين الخواص

الجدول رقم (2-6) : توزيع القروض من طرف البنوك العمومية والخاصة

القروض	1999	2000	2001
قروض للقطاع العام	760.597	530.264	549.523
* من طرف بنوك عمومية	760.597	530.264	544.534
* من طرف بنوك خاصة	–	–	4.989
قروض للقطاع الخاص	173.908	245.309	289.054
* من طرف بنوك عمومية	159.849	218.940	249.358
* من طرف بنوك خاصة	14.059	26.369	39.696
مجموع القروض	934.505	775.573	838.577
* من طرف بنوك عمومية	%98.5	%96.6	%94.7
* من طرف بنوك خاصة	%1.5	%3.4	%5.3

المصدر: Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat -Actes des assises Nationales de la PME- op-cit .p400.

فالبنوك العمومية تسيطر على 95% من السوق المصرفي في الجزائر دون أدوات ضمان وتمويل مناسبين , بالنظر إلى [1] :

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي , مشروع تقرير: من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر, المرجع السابق . ص57.

* الأراضي المخصصة للاستثمارات الجديدة غير مرفوقة بعقود ملكية نهائية مما لا يسمح باعتبارها ضمانات قوية , وفي العديد من الأحيان تبقى الضمانات التي يقدمها الخواص ذات طابع عقاري .

* دراسات الجدوى وملفات تقويم المؤسسات الخاصة أو توسعها غير كاملة في بعض الأحيان ولا تعطي توضيحات مفيدة من اجل النظر في آفاق تطور المؤسسة في ظل سوق تنافسية مفتوحة .

* لا يتوافق في العديد من الأحيان مستوى إرجاع القروض الممنوحة الالتزامات التعاقدية التي يتخذها المقاول إذ نجد العديد من المؤسسات توقفت عن الدفع وهناك مؤسسات أخرى تجد صعوبة في مواجهة آجال الدفع .

كما يمكن اعتبار الحد الأدنى للأموال الخاصة بالاستثمار مرتفع نسبيا وقد لا يكون في متناول المستثمر , حيث يخضع هذا الحد إلى نص تنظيمي خاص يتمثل في المرسوم التنفيذي رقم **323/94** المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 و الذي صدر في الواقع تطبيقا لنص المادة 13 من المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار حيث حددت المادة الثالثة من هذا المرسوم التنفيذي الحد الأدنى للأموال الخاصة تبعا لمبلغ الاستثمار المزمع إنشاؤه حسب النسب التالية :

* **15%** من المبلغ الإجمالي للاستثمار إذا كان هذا الاستثمار يقل أو يساوي مليوني دينار.

* **20%** من المبلغ الإجمالي للاستثمار, إذا كان هذا الاستثمار يفوق مليوني دينار و يقل أو يساوي مبلغ عشرة ملايين دينار.

* **30%** من المبلغ الإجمالي للاستثمار إذا كان هذا الاستثمار يفوق عشرة ملايين دينار و تصبح هذه المساهمات إجبارية عندما يتعلق الأمر باستثمارات جديدة كما تقضي بذلك الفقرة الأخيرة من نص المادة الثانية من المرسوم المشار إليه أعلاه .

4- غياب التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية :

تعتبر الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملا لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي الى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي .

فبالرغم من سياسة الإصلاح الجبائي التي كان من أهم أهدافها التخفيف من حدة الأعباء و العراقيل البيروقراطية الكبيرة التي مست النظام الجبائي في السنوات السابقة , إلا انه لا يزال يتسم بكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار و التدابير الاستثنائية , مما خلق حالة من

عدم الشفافية وبطء عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم الإعلام الآلي , وعدم قدرة الإدارة الضريبية اعتماد فكرة الزبونية في علاقتها مع الغير [1] .

كما يضاف إلى ذلك أن المتعاملين يشتكون من ارتفاع اشتراكات أرباب العمل في صندوق الضمان الاجتماعي والتي تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (2-7) : نسبة الاشتراكات في الضمان الاجتماعي(كنسبة من الأجر الخام) في بعض الدول

البلد	اشتراكات أرباب العمل (%)	اشتراكات العمال (%)
الجزائر	25	9
المغرب	16.36	3.48
تونس	17.5	6.25
برتغال	23.75	11

المصدر : Ahmed Bouyacoub (directeur de recherche -cread) - LES PME EN ALGÉRIE : QUELLES RÉALITÉS ?- a partir du site Internet:www.cnam.fr/lise/docgriot16.pdf

5- مشاكل التموين :

إن التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل احد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة , فبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد و التي اهتمت باستيراد السلع الاستهلاكية السريعة النفاذ في السوق المحلية ,الأمر الذي اثر على تموين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعاني من مشكل نقص التموين وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية ,وذلك نتيجة مشاكل الصرف (خطر الصرف) والتذبذبات التي تعرفها الأسواق على المستوى العالمي وغياب سياسة تنظيمية لهذا المجال.

6- ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعدم حماية المنتوج الوطني:

تواجه معظم المنشات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية قدرا متزايدا من المنافسة و الضغوط الحادة , ذلك أن قوى التدويل و العولم ة تضغط على الشركات بمختلف أنواعها و أحجامها , بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ففي غالبية الدول النامية تظل هذه المؤسسات تعمل في أنشطة تقليدية تتسم بانخفاض الإنتاجية وضعف الجودة و صغر الأسواق المحلية التي تخدمها و قلة الديناميكية التكنولوجية .

[1] د . قدي عبد المجيد , مداخلة بعنوان الاقتصاد الجزائري و الشراكة الأجنبية في ظل المناخ الاستثماري الجديد , من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاستثماري الجديد , 22 – 23 افريل 2003 .

ولا يوجد في معظم هذه الدول قطاع مؤسسات صغيرة ومتوسطة قوي وديناميكي, واهم ما يميز هذا القطاع هو قلة المؤسسات الحديثة القائمة على كثافة راس المال , إذ نجد أن العديد منها يستعمل تكنولوجيا بسيطة وتقليدية للغاية ويخدم سوقا محدودة جدا .

وتتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بنفس هذه الخصائص باعتبار أن معظمها حديث النشأة إذ تصنف أغلبية هذه المؤسسات من طرف الأجهزة التنظيمية و التسييرية الوصية عليها بأنها تحت المستوى الأدنى الاقتصادي المطلوب الذي يجب أن تتمتع به هذه المؤسسات في ظل متطلبات اقتصاد السوق .

ويعود ضعف المردودية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى الصعوبات و المشاكل الحادة التي تواجه هذه الأخيرة والانفتاح الاقتصادي غير المدروس على الأسواق العالمية وعدم استحداث طرق و ميكانيزمات لحماية المنتوج الوطني من منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية وانخفاض الأسعار .

وقد تأثرت المؤسسة الجزائرية من إجراءات تحرير التجارة الخارجية دون أية مراقبة , وقد أدى ذلك إلى ظهور ظاهرة الاستيرا د الفوضوي و التي شملت كل شيء وبصد د الاستيراد الفوضوي نذكر:

* غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الشيء الذي من شانه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات و المنتجات المحلية ومن ثم وضع ما يلزم من سياسة حمائية .
* صعوبات توزيع الإنتاج في السوق بسبب المنافسة الكبيرة من قبل المنتجات المستوردة .
إضافة إلى المشاكل السابقة يمكن إضافة مشاكل هيكلية يمكن إجمالها فيما يلي :

– غياب المعرفة الكافية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لعدم وجود دراسات جادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المؤسسات بصورة دقيقة .

– غياب المتخصصين في اقتصاديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها .

– ضعف روح التقاول التي تعني قدرة فرد أو مجموعة من الأفراد على استثمار أموالهم وتقبل مجموعة من المخاطر بعرض منتجات في السوق [1] بهدف تحقيق الربح , وتعتبر روح التقاول مهمة من اجل الدخول في اقتصاد السوق الذي يعتمد بالدرجة الأولى على المبادرة الفردية , غير أن هذه الأخيرة مازالت ضعيفة في الجزائر .

[1]OCDE – Perspectives de l'OCDE sur les PME – OCDE .édition 2000.p 16.

– غياب ثقافة مؤسسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر , لذلك يجب العمل على إدخال هذا الفكر في تسيير وتنظيم هذه المؤسسات وذلك عن طريق ربطها بمراكز البحث و التكوين .

المطلب الثاني : برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

برنامج التأهيل عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات بهدف تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي ورفع أدائها الاقتصادي والمالي.

1– برنامج تاهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية :

– أهداف برنامج التأهيل :

إن برنامج التأهيل لا يتعلق فقط بالجانب الخاص بالمؤسسة من إدارة أو تسيير الموارد بل يتعداه إلى مجموعة الهيئات المؤسساتية المحيطة و المتعاملة مع المؤسسة و تأهيل المحيط يشمل الجانب القانوني التنظيمي، إصلاح المنظومة المصرفية، تطوير شبكة الاتصالات، المناطق الصناعية و النشاط، ...إلخ.

الشكل رقم 01 : أهداف برنامج التأهيل

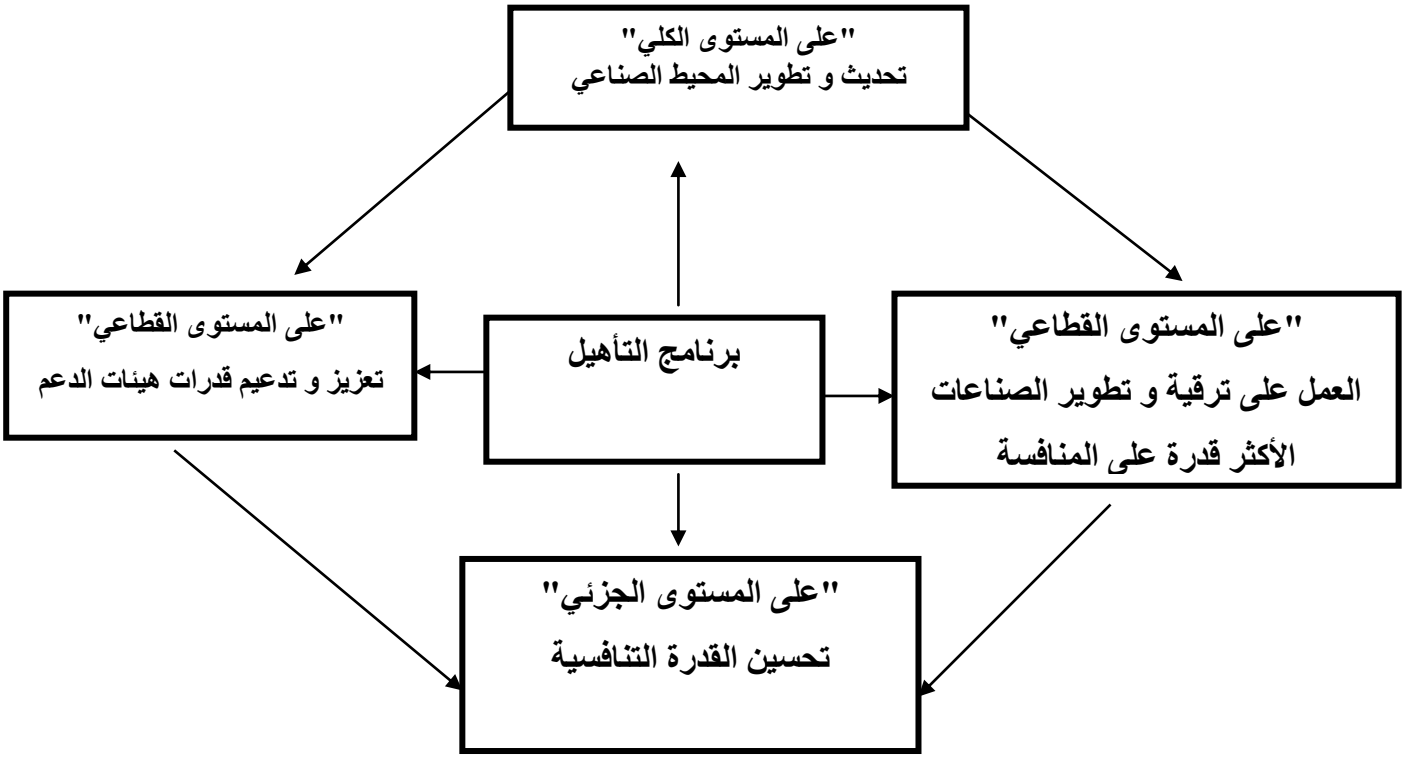

المصدر : وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة

ويهدف البرنامج الى:

* *على المستوى الكلي* : يمكن تلخيص توجهات السياسية العامة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في ما يتعلق بإعادة الهيكلة الصناعية، في النقاط التالية:

– إعداد سياسات اقتصادية تكون أساسا لبرامج الدعم و الحث على رفع المستوى التأهيلي، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل الطاقات الوطنية والدولية .
–وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات والهيئات والحكومة بالقيام بنشاطات على المستوى القطاعي والجزئي.
–إعداد برنامج لتأهيل المؤسسة الاقتصادية ومحيطها.
–إعداد برنامج للتحسيس والاتصال لتوضيح الرؤية لدى المتعاملين الاقتصاديين وتحديد بدقة الوسائل المتاحة لدى المؤسسات.

* *على المستوى القطاعي* : البرنامج يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكانياتها، وتأكيد مدى كفاءتها في دعم عملية تأهيل المؤسسة وترقيتها. ومن هنا يتضح أن هدف برنامج التأهيل في هذا الإطار هو تدعيم إمكانيات الهيئات المساعدة للمؤسسة ومحيطها بما يؤدي إلى تحسين المنافسة بين المؤسسات.

**على المستوى الجزئي* : إن برنامج التأهيل عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة ، أي أن هذا البرنامج منفصل عن سياسة ترقية الاستثمارات وحماية المؤسسة التي لها صعوبات . فمن وجهة نظر المؤسسة ، يعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوري يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها المؤسسة. ويهدف هذا لبرنامج إلى :
– تحديث وسائل الإنتاج .
– تطوير أساليب التنظيم والتسيير والإنتاج .
– تطوير التكوين والنوعية و الوظيفة التجارية وكذا البحث عن منافذ و أسواق للسلع .

– **منح و صرف المساعدات المالية** : تم إنشاء صندوق لترقية التنافسية الصناعية "le fonds de promotion de la compétitivité industrielle " بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة1999 لتمويل جزء من عمليات تنفيذ برنامج التأهيل للمؤسسات، و هذا في شكل مساعدات مالية و تتمثل معدلات المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في [1] :

- المساعدة بـــ 70% من تكلفة التشخيص الإستراتيجي الشامل و وضع مخطط التأهيل في حدود 3 مليون دينار،
- المساهمة بـــ 15% من قيمة الاستثمارات العادية الممولة من طرف المؤسسة بأموالها الخاصة،
- المساهمة بـــ 10 % من قيمة الاستثمارات المادية الممولة عن طريق القرض،

[1] http://www.mir-algeria.org/miseaniveau

- المساهمة بـــ 50% من قيمة الاستثمارات غير المادية أو المعنوية (التكوين، التنظيم، ...)

الشكل رقم 02: برنامج التأهيل

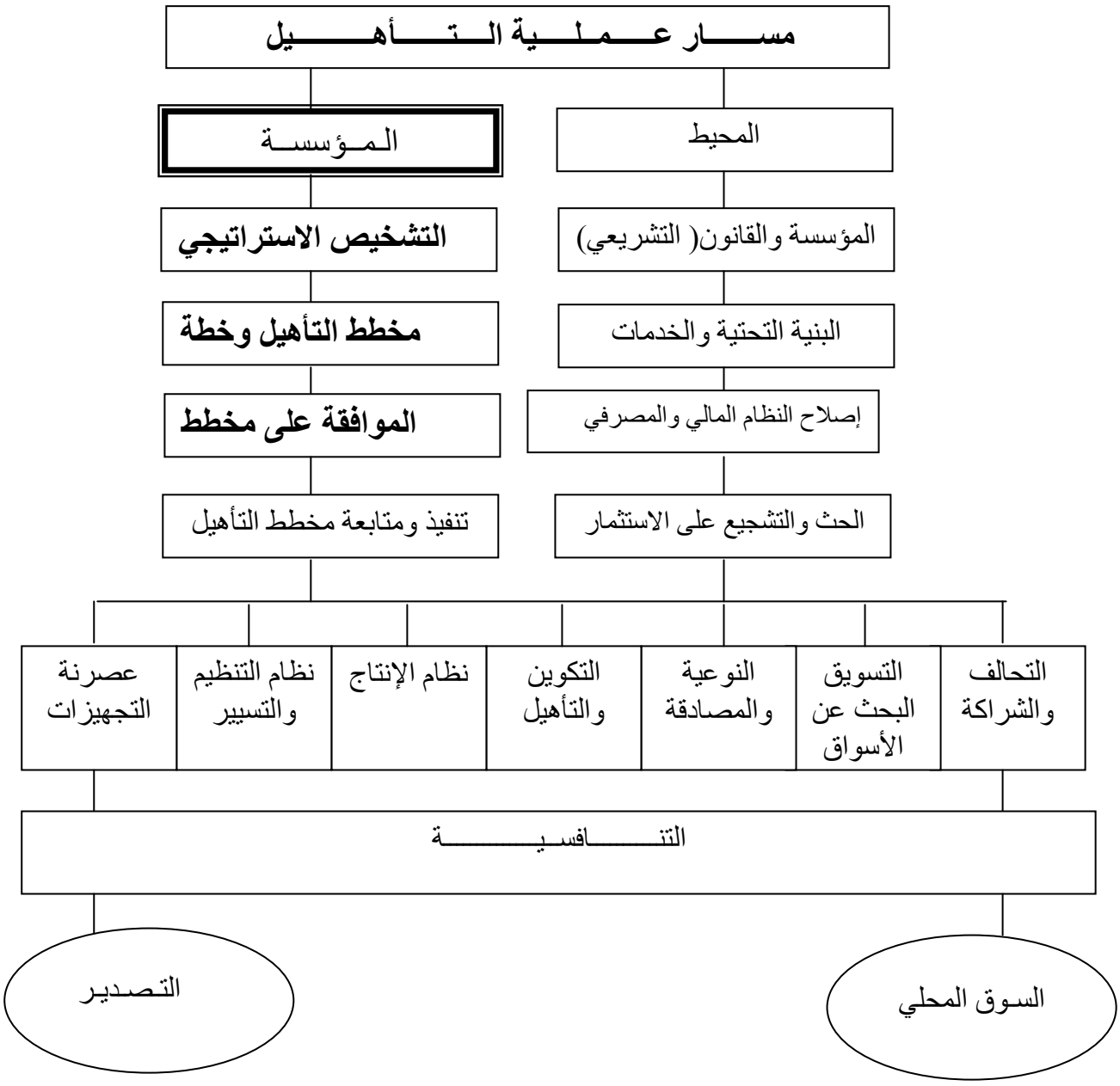

المصدر : وزارة الصناعة وإعادة الهيكل

غير أن الشروط الواجب توفرها في المؤسسة للاستفادة من برنامج التأهيل أدت إلى استبعاد الكثير من المؤسسات المنتمية للقطاع الخاص[1] .

وقد حقق هذا البرنامج نتائج متواضعة يمكن حصرها إلى غاية نهاية سنة 2004 فيما يلي:

تمت معالجة ملفات 301 مؤسسة ما بين عمومية وخاصة حيث بلغت 77مؤسسة المرحلة النهائية من عملية التأهيل[2] مستفيدة من مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية .

2- برنامج التعاون الأورومتوسطي من أجل إنشاء منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و دول البحر الأبيض المتوسط في آفاق 2010 – 2012 ميدا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

قصد إنجاح مسار الشراكة الأورومتوسطية بأبعادها الثلاث السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، وبالأخص تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطية الشريكة والاتحاد الأوروبي، فقد تم توسيع نطاق التعاون المالي بخلق آلية جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي متمثلة في هذا البرنامج.

لقد تعاهدت الجمعية الأوروبية لوضع هذا البرنامج الطموح لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، هذا البرنامج يهدف إلى تأهيل وتحسين القطاع الخاص بما يسمح وتكيفه مع متطلبات اقتصاد السوق.

2-1 أهداف البرنامج :

يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وعلى هذا الأساس يرتكز برنامج الدعم على ثلاثة محاور وهي :

2-1-1 تحسين التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ينتظر من البرنامج الشروع في إجراءات تغطي أولا التشخيص و التموضع الإستراتيجي للمؤسسات من أجل تقوية مستواها التنافسي وأدائها في كل عناصر التسيير : الإنتاج، التمويل، تسيير المخزونات، التسويق، الإجراءات التسويقية، النشاط التجاري، قوة البيع، التوزيع والتصدير، الموارد البشرية، التكوين، تنظيم المعلومات والاتصالات.

فالبرنامج يهدف إلى تحسين مستوى كفاءة وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر دورات تكوينية مناسبة وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلى المعلومة عبر شبكة معلومات وطنية.

---

[1] Babacar N'diaye –PME/PMI sur l'actuel du sacrifice – Algérie entreprise .n^0 6 .juin 2003. p 11.

[2] مداخلة السيد وزير الصناعة لدى اختتام الملتقى الوطني حول انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .مرجع سابق .

2-1-2 دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

ينتظر من البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم للابتكار وتكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي هي في متناول المؤسسات والممولين لمشاريعهم قصد تطويرها.

3-1-2 دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

في إطار تلبية حاجيات و انشغالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تم وضع إجراءات تهدف إلى تحسين محيط المؤسسات وذلك بدعم : هيئات الدعم العمومية والخاصة، جمعيات أرباب العمل، معاهد التكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات، المعاهد العمومية والإدارات المركزية.

2-2 توجهات البرنامج : يستفيد من البرنامج كل من[1] :

1-2-2 الأعــوان الخواص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يقصد بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمارس نشاطها في القطاعات التالية :

- المواد الغذائية و الفلاحية،
- الصناعات المائية،
- الصيدلة،
- مواد البناء،
- السلع المصنعة،

ويستثنى منها قطاعات الزراعة، التجارة والخدمات.

2-2-2 الهيئات المالية والمشرفين الماليين الخواص :

تتمثل هذه الهيئات في البنوك والهيئات المالية والمشرفين والخواص الذين يهدفون إلى خلق وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، وباستخدام أدوات جديدة مثل القرض الايجاري، رأسمال المخاطر،... الخ.

[1] Commission Européenne, UGP, Note d'information sur le programme MEDA d'appui aux PME/PMI, journée d'information sur les programmes d'appui organisée par le Ministère de la PME/PMI, 29 avril 2002, ISGP .

2-2-3 الهيئات وأجهزة الدعم للمؤسسة :

يدمج هذا البرنامج كل الوحدات العمومية أو الخاصة التي لها القدرة على الترقية و التأطير والمساندة تحت الأشكال التالية :

- أجهزة الدعم التقني والتكنولوجي،
- الإدارات المركزية الاقتصادية،
- الهيئات العمومية لخدمة المؤسسات،
- غرف التجارة والصناعة،
- بورصة المناولة والشراكة،
- جمعيات أرباب العمل،
- مراكز ومعاهد التكوين،
- ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الاقتصادية.

2-3 طبيعة التدخلات :

يتدخل البرنامج بطلب من المستفيد في شكل حصري للتمويل بـــ 80% من تكلفة التدخلات التالية:

- المساعدة التقنية من أجل وضع الحلول واستخدام الوسائل المقررة لصالح المستفيدين.
- تكوين مؤهل، تأهيل تقني إضافي، تكوين متخصص .
- تتدخل على مستوى التجهيزات وتطبيقات المعلوماتية موجهة لإنشاء مؤسسات مالية متخصصة.

2-4 شروط الاستفادة من البرنامج:

يجب أن تتوفر الشروط التالية :

- الممارسة في إحدى قطاعات النشاط التي أشار إليها البرنامج،
- أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل،
- عدد العمال ما بين 10 إلى 250 عاملا،
- حفظ على الأقل 60% من رأسمالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية .

- أن يكون منظم على الصعيد الجبائي خلال ثلاث سنوات الأخيرة،
- أن يكون منخرطا في صندوق الضمان الاجتماعي خلال ثلاث سنوات الأخيرة،
- الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20% من التكلفة الكلية .

وتقدر الميزانية المقدرة لتنفيذ البرنامج على مدى 5 سنوات بـــ 62.900000 اورو و هي على النحو التالي :

- 57 مليون اورو ..... باسم الاتحاد الأوروبي.
- 3.400.000أورو ..... باسم السلطات العمومية الجزائرية.
- 2.500.000 اورو ..... مساهمة المؤسسات المستفيدة .

وقد نتج عن هذا البرنامج عدة نتائج ايجابية موزعة على المحاور الثلاثة للبرنامج :

الجدول رقم 13 : نتائج البرنامج الاورو متوسطي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 31/ 12/ 2004

النشاط	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المجموع
–تشخيص مسبق	211	0	0	211
– تشخيص منتهي أو قيد الإنجاز.	139	4	24	167
– عمليات التأهيل المنتهيةأو قيد الإنجاز.	255	43	29	327
– عمليات التكوين المنتهية وقيد الإنجاز.	126	40	13	129
– دراسات وعمليات مختلفة	0	2	7	9
المجموع	**731**	**89**	**73**	**893**

المصدر : Etat d'avancement du programme ED PME et évaluation au 31/12/2004 Ministère des PME. Algérie .

المطلب الثالث : استراتيجية مقترحة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر البيئة التنظيمية و المناخ الاقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملا أساسيا ومساعدا في تطويرها وتنميتها, فأطر السياسات الاقتصادية والقانونية تسمح للحكومة بإدارة الاقتصاد الكلي بتماسك و باستشراف لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية قابلة للاستمرار ما يؤمن الأرضية الصالحة لقيام وعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , وفي حال كان المناخ مساعدا او معيقا لقيام هذه المؤسسات أو لتلك الموجودة أصلا , فان تنميتها يعتمد على عدد من العوامل , بحيث تلعب الحكومة دورا أساسيا في تشكيل تلك العوامل و بالتالي تعمل على تحديد المناخ الملائم لنجاح تلك المؤسسات و أهم هذه العوامل :

1- السياسات والقوانين :

إن وجود مناخ مواتي لعمل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب إطارا ملائما من السياسات التي تعمل على خلق نوع من الثقة بين المتعاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية وهذا بدوره يتطلب وجود استقرار في التشريعات , وسياسات مصممة بعناية ويشمل ذلك السياسات النقدية , الائتمانية , الضريبية , الاستثمارية , وتختلف تلك السياسات من مرحلة إلى أخرى , وقبل تحديد سياسة واضحة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب القيام بـــ :

- دراسة معمقة للقطاع قصد التحديد الدقيق لنقاط الضعف ونقاط القوة من اجل توجيه المساعدة بفعالية , و النشاطات الواجب الشروع فيها[1] :
  - دراسة فرص الاستثمار على المستوى الجهوي والقطاعي .
  - تحديد مهام مجمل الفاعلين الذين يجب إقحامهم في ترقية القطاع .

2- البرامج والنظم :

إذا كانت السياسات والقوانين الجيدة هي الأساس لتهيئة المناخ الملائم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة , فان عملية تطبيق تلك السياسات يجب ان يؤخذ أيضا في عين الاعتبار .

و عادة ما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل القانونية و التنظيمية التي تعيق نموها وتطورها وقد تنجم تلك المشاكل عن وجود الكثير من النظم و القوانين أو عن وجود نظم غير ملائمة أو وجود إدارة ضعيفة للنظم , كما تنجم عن نقص في الوضوح و الشفافية أو وجود تشابه و تكرار بين النظم .

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي , مشروع تقرير: من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر, المرجع السابق . ص79

3- الإجراءات الإدارية :

تتطلب الإجراءات الإدارية عناية تامة لضمان تطابقها مع السياسات و التشريعات و النظم ذات الصلة , وتشكل هذه الإجراءات مساحة للالتقاء بين الحكومة من جهة وأصحاب المشاريع و مدراء المؤسسات من جهة ثانية , ومن شانها تحسين عمل تلك المؤسسات , ومن هذا المنطلق ينبغي تقليص الأعباء الإدارية عن كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وفي هذا الإطار لتفعيل دور الشباك الوحيد على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يجب إجراء بعض الإصلاحات ومن أهمها :

- منح ممثلي الإدارات صلاحيات أكثر لممثليها على مستوى الشباك من اجل إتمام الإجراءات الإدارية المعلقة بالاستثمار.
- من اجل إتمام الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار في أحسن الظروف ينبغي وضع شبكات للإعلام الآلي تربط الشباك الموحد بمختلف الإدارات المتدخلة .
- ينبغي أن تلعب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار دور بنك للمعلومات بحيث تمد المستثمر بكل المعلومات والقوانين المعمول بها .
- يجب أن تتابع الوكالة تنفيذ الاستثمار فعليا من اجل منح المزايا .

4- التمويل :

يشكل التمويل حجر الأساس لقيام ونجاح واستمرار المؤسسات الموجودة, وتحتاج تلك المؤسسات إلى نوعين من التمويل , يتعلق الأول بتمويل اقتناء الأصول الثابتة اللازمة لمباشرة أو توسع العمليات الإنتاجية مثل المباني والآلات والمعدات , ويتصل الثاني بتمويل راس المال العامل . ولذلك يجب تكييف النظام المالي والمصرفي مع متطلبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعداد سياسات تمويلية تراعي خصوصية هذه المؤسسات وذلك بتطوير أساليب التمويل وتكييفها مع متطلبات هذا القطاع مثل :

- القرض الايجاري الذي يحل مشكل الضمانات.
- راس المال المخاطر الذي يدعم الأموال الخاصة للمؤسسة[1] .
- تشجيع القروض المتعددة المصادر .
- القروض الموجهة للخوصصة .
- قروض شراء الشركات المنحلة .
- تمويل العمال .

ومن جهة أخرى إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بالتمويل على أساس جدية الفريق المسير للمؤسسة و نجاعة وربحية وحجم التدفقات

[1] مطبوعة من وزارة التجارة الخارجية في مصر بعنوان : تمويل المنشأة الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر 2004 .

المالية المستقبلية التي سيدرها المشروع الممول وليس فقط على أساس معيار الضمانات , هذا ويجب أن تتضمن سياسة تحسين المحيط المالي لهذا النوع من المؤسسات النقاط التالية:

– توسيع صلاحيات الوكالات البنكية فيما يخص منح القروض وذلك بتكوين موظفين متخصصين على مستوى هذه الوكالات تضمن السير الحسن لعملية منح القروض , ومن اجل تقليل أجال دراسة الملفات .

– مساعدة البنوك على تطوير قدراتها الإدارية عن طريق تكوين موظفيها وفتح شبابيك خاصة لإعلام المقاولين والتعامل معهم.

– السرعة والسهولة في إجراءات صرف القرض و استبعاد الشروط التي تطلبها البنوك مثل الضمانات و الميزانيات و التحليلات المالية و استبدال كل ذلك بطرق مستحدثة [1]
– فتح فروع لصندوق ضمان قروض المؤسسا ت الصغيرة والمتوسطة عبر كامل التراب الوطني .

5– تخفيف العبىء الجبائي :

ينبغي تخفيف الأعباء الضريبية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تشجيعها على التوسع وتطوير منتجاتها وإعادة استثمار أرباحها وذلك ب:

– تخفيف الأعباء الجبائية وشبه الجبائية وكذا الأعباء الاجتماعية وتقديم مزايا إضافية لمن يشغل اكبر عدد من العمال مثلا .
– مراجعة نسب وطرق تسديد الرسم على القيمة المضافة ذلك أن هناك عدد كبير من المؤسسات يشتكون من طرق وآجال تسديد هذا الرسم .

6– نظام الصرف :

تفعيل الإجراءات التي نص عليها القانون 90–10 المتعلق بالنقد والقرض خاصة إنشاء سوق مابين البنوك , ومكاتب الصرف الخاصة , وكذلك التامين ضد مخاطر الصرف .

7– تنظيم العقار الصناعي :

إن الشيء الأكيد أن مسالة العقار ليست إشكالية قلة أو كفاية وإنما إشكالية فوضى وسوء تسيير , لقد أدى سوء التسيير و الافتقار إلى الخبرة التنظيمية و الاستراتيجية الفعالة إلى بروز الفوضى , وان إنهاء فوضى التوزيع و استعمال الأراضي يعتبر من اولويات الإصلاح وذلك بـــ:
* تحديد ملكية الأراضي عن طريق تحديد الجهة التابعة لها.

[1] ا. عبد الرحمن بن عنتر – واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة و آفاقها المستقبلية – مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة فرحات عباس , سطيف الجزائر , العدد 01 .2002. ص167.

* تقليل عدد الهيئات والجهات الإدارية المتدخلة في السوق العقاري .
* خوصصة تسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط.

ويعتبر تأهيل المناطق الصناعية احد معالم الإصلاح كما يجب إنشاء مناطق صناعية جديدة قريبة من مراكز الأعمال .

8- سياسة المشتريات الحكومية :

في كثير من البلدان تكون الحكومة مشتريا رئيسيا لمجموعة كبيرة من السلع والخدمات بسبب عمليات الشراء الواسعة التي تقوم بها , وان احد القيود الهامة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في تسويق منتجاتها , وكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم تحقق نجاحا من خلال تغطيتها لاحتياجات الهيئات الحكومية وتعد أسواق التوريدات العامة أسواقا كبيرة [1] .

إن نظام التوريدات العامة هو الجسر الذي يربط بين الاحتياجات العامة وموردي القطاع الخاص , ومن اجل المساهمة في تخفيف مشاكل التسويق التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في الجزائر فانه من الأفضل إجراء إصلاح فعال يؤدي إلى زيادة فرصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الوصول إلى أسواق التوريدات العامة , وذلك بتبسيط إجراءات نظام المناقصات وزيادة الشفافية من اجل تحسين قدرة هذه المؤسسات للوصول إلى هذه الأسواق .

والجدير بالذكر أن سياسات التوريدات الحكومية في دول الاتحاد الأوروبي تتضمن آليات مساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتضمن ذلك المساعدة في استكمال مستندات المناقصات و الحصول على التمويل و تقديم المساعدة الفنية من اجل إتمام المناقصات التكنولوجية المعقدة .

9- جمعيات أرباب العمل و الجمعيات المهنية:

إن أهمية المتعاملين الاقتصاديين كأطراف رئيسية في التنمية الاقتصاد بشكل عام وفي ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص تحتم دعما و تكملة لتشجيع بروز تنظيمات مهنية حسب الفروع لتوجيه و حصر الأعمال الرامية إلى تدعيم مختلف الأنشطة .

[1] إذ تمثل المشتريات الحكومية مابين 5% و 8% من الناتج المحلي الخام في معظم الدول الصناعية كما تمثل ما بين 9% و 13% من الناتج المحلي الخام في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لمحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاحظنا انه بالنسبة للأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار , فان الجزائر أحرزت تقدما ملحوظا مما يدل على وجود إرادة سياسية لتطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل ان تلعب هذه الأخيرة دورا فاعلا في الاقتصاد الوطني , غير أننا لاحظنا وجود الكثير من المعوقات التي تحول دون نمو وتطور هذا القطاع , رغم وجود الكثير من الهيئات التي تحاول توفير الدعم اللازم إلا أنها مازالت غير كافية وغير منتشرة بشكل كاف .

ولذلك فانه من اجل جعل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا أكثر تنافسية يجب أن تلعب الدولة دورا أكثر فاعلية , وذلك بإنجاز دراسات قطاعية من اجل توجيه الاستثمارات وجعل دراسات الجدوى الخاصة بالمؤسسات المنشاة أكثر فاعلية وإنشاء بنوك للمعلومات الاقتصادية تمكن هذه المؤسسات من استهداف القطاعات التي تتميز بالربحية .

وبتوفير المحيط الملائم يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تساهم بفعالية اكبر في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية .

تمهيد:

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية, ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة ، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة ، وزيادة حجم المبيعات ، بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المنشآت الكبيرة في تحقيق التكامل بين الأنشطـــة الاقتصادية ، ويظهر دورها الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنها تمثل نحو (80–90 %) من إجمالي المنشآت العاملة في معظم دول العالم ، ولها مساهمات كبيرة في الصادرات .

وسنحاول من خلال هذا الفصل دراسة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف المتغيرات الاقتصادية و توضيح الدور الذي يمكن لهذه المؤسسات أن تلعبه من اجل إنعاش الاقتصاد الجزائري .

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :
المبحث الأول :تطور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
المبحث الثاني : الوضعية الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
المبحث الثالث : دراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وفقا لمجموعة من المؤشرات .

المبحث الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببطء شديد خاصة قبل 1988 ويرجع ذلك إلى اعتماد المنهج الاشتراكي في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الصناعات الكبرى وعموما فهناك ثلاث مراحل تميز تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

المرحلة الأولى : وتمتد من 1962 إلى 1982 حيث عرفت هذه المرحلة تنظيما ركز على تحديد توسع و تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة مع الإشارة إلى إقامة عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاضعة للقانون العام خاصة على مستوى الجماعات المحلية .

المرحلة الثانية : وتمتد من 1982 إلى 1988 وتميزت بمجموعة من الإصلاحات التي مثلت بداية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المرحلة الثالثة : و التي تمتد من سنة 1988 إلى يومنا هذا , وتميزت بمحاولة السلطات الجزائرية إقامة منظومة مؤسسات صغيرة ومتوسطة وذلك من خلال تقديم مجموعة من التسهيلات التي مست عدة جوانب .

المطلب الأول : المرحلة الأولى 1962 – 1982

لقد كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي بقي مهمشا تماما خلال هذه الفترة يتشكل في معظمه من المؤسسات التي سلمت إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب حيث كانت حوالي 98% منها مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي و على المستوى الاقتصادي , وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون التسيير الذاتي , ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات منذ 1971 كشكل من أشكال إعادة تشغيلها وتسييرها وأصبحت تابعة للدولة , وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص واعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية , فقد شهدت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنوات الستينات والسبعينات ضعفا كبيرا سواء تلك التابعة للقطاع العام أو تلك المملوكة للقطاع الخاص .

وخلال هذه الفترة انحصر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية وتلبية الاحتياجات المتزايدة من السلع والخدمات للقطاع الصناعي (الاستثمارات الكبرى) , وقد تركز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة على توسيع النسيج الصناعي

وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لاستراتيجية التنمية القائمة على الصناعات الكبرى , حيث كان ينظر إلى هذه الصناعات على أنها مكملة للصناعات الأساسية و أنها تقوم بمهمة تدعيم عملية التصنيع .

وقد تدعمت هذه الفكرة بالخصوص مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الثاني في مرسومه رقم 74/ 68 بتاريخ 24 جوان 1974 على تدعيم اللامركزية بحثا عن توزيع عادل وامثل في استعمال الموارد المتاحة .

ويمكن القول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (1962–1982) تطورت ببطىء شديد , وكانت هذه المؤسسات تنقسم إلى :
– مؤسسات صغيرة ومتوسطة تنتمي إلى القطاع العام .
–مؤسسات صغيرة ومتوسطة تابعة للقطاع الخاص .

1– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام :

اعتبرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذه السياسة قطاعا تابعا يخضع للإشراف المباشر للجماعات المحلية (البلدية , الولاية) التي أخذت على عاتقها مهمة تنظيم وضمان تطوير هذه الصناعات .

وتجلت مظاهر الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية في هذه المرحلة بتبني سياسة تنموية وتطويرية خاصة وذلك بتطبيق ثلاث برامج تنموية متتالية [1] :

***البرنامج الأول :** (1969/1967) ويشمل استعادة الوحدات القديمة الموروثة عن الاستعمار وتحويلها إلى مؤسسات عامة محلية وجهت لتطوير الصناعات الحرفية و التقليدية في إطار البرامج الخاصة مدفوعة من وزارة الصناعة .

***البرنامج الثاني :** (1973/1970) وعرف تنمية الصناعات المحلية ضمن برنامج التجهيز المحلي انطلاقا من المخطط الرباعي الأول الذي سمح بتسجيل هذه الصناعات ضمن المخطط الوطني للتنمية .

***البرنامج الثالث :** (1977/1974) شمل تطبيق برنامج الصناعات المحلية الذي اعتبر بمثابة الانطلاقة الفعلية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية .

و قد عملت الدولة على إنشاء وحدات محلية صغيرة ومتوسطة تعمل على دعم

[1] الطيف عبد الكريم – واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياس ة الإصلاحات- رسالة ماجستير. جامعة الجزائر 2003/2002 . ص 29.

مجهودات التنمية اللامركزية[1] .

فبعد الاستقلال ورثت الجزائر هيكلا اقتصاديا مختلا مكونا أساسا من وحدات صغيرة مختصة في الصناعات الإستخراجية و التحويلية للمواد الخام الموجهة للتصدير , وفي ظل تبني خيار الصناعات المصنعة فقد استحوذت المؤسسات الكبرى على معظم المشاريع الاستثمارية و التي كانت تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة مثل : صناعة الحديد والصلب , صناعة الميكانيك , الصناعة البترو كيمياوية , صناعة الطاقة والمحروقات .

أما الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقد اختصت في الصناعات التحويلية لبعض المواد خاصة منها الاستهلاكية وحظيت هذه الصناعات بأهمية ومكانة ثانوية , إذ انحصر دورها على تلبية بعض احتياجات الصناعات الكبيرة .

وخلال الفترة الممتدة من 1963الى 1969 تميزت الاستثمارات بالضعف الشديد وذلك نظرا لضعف وتواضع الإمكانيات المادية والبشرية بالإضافة إلى انشغال السلطات بمشاكل التنظيم الإداري وقد أعطيت الأفضلية للهياكل المتمركزة في الصناعات القاعدية و المحروقات حيث شكلت الاستثمارات القاعدية حوالي 68% من مجموع الاستثمارات أما الصناعات التحويلية فقد مثلت 32% فقط .

أما خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1977 فقد تم الاهتمام بقطاع الصناعات التحويلية, وذلك ما عكسته الأهمية الكبيرة التي أولاها المخطط الرباعي الثاني (1977/1974) للصناعات الصغيرة والمتوسطة في إطار مجهودات التنمية اللامركزية , إذ اعتبرت هذه الصناعات وسيلة اقتصادية فعالة من شانها المساهمة إلى جانب المؤسسات الكبرى في تحقيق التنمية .

وفيما يخص الاستثمارات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المقررة في المخطط الرباعي الثاني فقد ارتكزت على تلبية الاحتياجات المحلية والوطنية خاصة المرتبطة بإنجازات الاستثمارات الصناعية الكبرى كمواد البناء التي احتلت مكانة هامة بين قائمة المشاريع المبرمجة إلى جانب الوحدات الصناعية الصغيرة التحويلية وبعض الوحدات القليلة جدا التي اختصت في نشاطات أخرى .

جدول رقم (3-1) : معدلات إنجاز وحدات صناعات الإنتاج المحلية سنة 1978

نوع الصناعات	عدد العمليات المسجلة	عدد الصناعات المنجزة	الصناعات التابعة للولاية	الصناعات التابعة للبلدية	الإنجاز%
مواد البناء	268	33	17	16	12

[1] Ben Achenhou – l'expérience algérienne de planification et de développement 1962/1982 – 2 éme édition société nationale d' édition .1984. p146

الصناعات المعدنية	84	14	11	03	17
الخشب والورق	75	22	14	08	29
النسيج	32	02	02	–	06
الصناعات الغذائية	19	08	01	07	42
الصناعات التقليدية	72	51	03	48	70
الخدمات الحرفية	50	04	04	–	08
الكيمياء الصغيرة	11	–	–	–	–
السياحة المحلية	133	10	10	–	7.5
المجموع	**744**	**144**	**62**	**82**	**19**

المصدر : الطيف عبد الكريم – واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياس ة الإصلاحات- مرجع سابق . ص33 .

وعموما يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام تطورت وفقا للمخططات التنموية التي كانت ذات أبعاد سياسية تهدف إلى التوازن الجهوي دون الأخذ بعين الاعتبار للأبعاد الاقتصادية التي يجب من خلالها تحقيق تنمية اقتصادية .

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة :

باعتماد الدولة الجزائرية إيديولوجية التنمية القائمة على مبادىء الاشتراكية و التي تعتمد على القطاع العام بصفة أساسية فقد تم تهميش دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي واعتمدت الدولة على الاستثمارات العمومية لبناء قاعدة صناعية ولم يكن للقطاع الخاص دورا بارزا رغم كل التطورات التي شهدتها التشريعات الخاصة بالاستثمار خاصة قانون 1966و الذي تحدد من خلاله دور ومكانة القطاع الخاص في استراتيجية التصنع المنتهجة وإعطاء الضمانات الكافية لراس المال الخاص , غير انه تم من خلاله التأكيد على مبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وذلك عن طريق إخضاع القطاع الخاص للمراقبة المباشرة و توجيه الاستثمارات الخاصة نحو أنشطة اقتصادية دون أخرى .

غير أن هذه الإجراءات لم تنجح في تطوير القطاع الخاص و بقيت حصيلة الاستثمارات الخاصة ضعيفة للغاية مقارنة بالمشاريع الاستثمارية التي قام بها القطاع العام .

الجدول رقم (3-2) : المشاريع الصناعية المعتمدة بين 1967 و1978

السنوات	عدد المشاريع المعتمدة	مبلغ الاستثمار 10^6 دج
1967	36	66
1968	136	220
1969	252	279
1970	146	123
1971	41	43
1972	35	29
1973	173	23
1974	53	26
1975	19	31
1976	25	24
1977	06	08
1978	18	17
المجموع	**940**	**889**

المصدر : لخلف عثمان " دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر – " رسالة ماجستير , جامعة الجزائر 1995. ص 81.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع التي تم اعتمادها كان ضعيفا جدا حيث لم يتعد 940 مشروع خلال الفترة 1963 / 1978 ,ولم تكن هناك أي سياسة واضحة إزاء القطاع الخاص طيلة الفترة الممتدة من 1963 إلى 1982 , حيث بقي تطوره محدودا على هامش المخططات الوطنية خاصة انه بقي مقيدا أمام العداء المتزايد الذي تضمنه الخطاب السياسي للجزائر الاشتراكية و الذي يعتبر هذا القطاع مستغلا (الميثاق الوطني 1976)[1] .

وقد كانت السياسة العامة للدولة ترمي إلى تحديد توسع المؤسسة الخاصة عن طريق المراقبة الصارمة , لا سيما عبر جباية تمنع أي تمويل ذاتي , ويضاف إلى الضغوط الجبائية التي تقلص انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قوانين عمل قاسية وحرمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من ممارسة التجارة الخارجية .

أدت هذه الأوضاع إلى تقليص حجم الاستثمارات الخاصة و انخفاض عدد المؤسسا ت

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي, مشروع تقرير: من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر, المرجع السابق . ص 09 .

الصغيرة والمتوسطة , و أصبح راس المال الخاص يستثمر وفقا للظروف والتوجهات السياسية , وقد انحصر اهتمام المستثمرين في القطاعات التي لا تتطلب أي تحكم تكنولوجي أو يد عاملة مؤهلة إلا نادرا .

وعموما فإن الأوضاع كانت مناسبة لقطاع التجارة و الخدمات التي استقبلت استثمارات الخواص , وبالنسبة للصناعة ركز راس المال الخاص على استراتيجية تعويض الواردات في مجال سلع الاستهلاك النهائي كالصناعات الغذائية والنسيج ومواد البناء .
وقد كان توزيع المؤسسات حسب الحجم لسنة 1976 كالتالي :

الجدول رقم (3-3) : توزيع المؤسسات حسب الحجم لسنة 1976

عدد العمال	عدد المؤسسات	النسبة %
من 1 إلى 5 عمال	2595	66.25
من 6 إلى 19 عامل	759	19.38
من 20 إلى 49 عاملا	249	7.5
من 50 إلى 99 عاملا	131	3.31
من 100 إلى 199 عاملا	88	2.25
من 200 الى499 عاملا	39	1
من 500 إلى 999 عاملا	8	0.2
أكثر من 1000 عامل	3	0.08
المجموع	**3917**	**100**

المصدر : عبد اللطيف بن اشنهو – التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 82/62 – الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية . الجزائر 1982 .

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات التي تضم اقل من 5 عمال (مؤسسات مصغرة) تمثل أغلبية من حيث العدد أما المؤسسات الصغيرة و كذا المتوسطة فلم تكن تمثل إلا نسبة صغيرة مقارنة بنسبة المؤسسات المصغرة , وذلك راجع المعوقات التي كانت تعترض تطورها حيث كانت جل الإمكانيات وخاصة المالية موجهة لتطوير القطاع العام.

وما يمكن قوله أن خلال هذه المرحلة كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملك للدولة ,فقد تطورت هذه المؤسسات من خلال المخططات التنموية و التي كانت لها أبعاد سياسية تهدف إلى التوازن الجهوي على حساب الأبعاد الاقتصادية التي يجب من خلالها

المحافظة على التنمية الاقتصادية ورفع الإنتاجية , وخلال هذه المرحلة لم يكن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمفهوم العصري , ولكن كان يسمى قطاع الصناعات الخفيفة .

المطلب الثاني: المرحلة الثانية 1982 إلى 1988

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام :

تميزت هذه المرحلة بانخفاض مداخيل الدولة وذلك نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وخاصة سنة 1986 وكان لذلك اثر كبير على الاستثمارات التي يديرها القطاع العام و التي كانت تمول من خزينة الدولة , فقد كانت المؤسسات العمومية تتميز بانخفاض مستويات الكفاءة الإنتاجية و المردودية الاقتصادية إضافة إلى مشاكل متعلقة بعدم التحكم في التكنولوجيا المستوردة .

و نظرا لهذه العوامل قامت السلطات بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية المطبقة , وتجلى ذلك من خلال توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة و الصناعات الثقيلة و توجيه الاستثمارات الجديدة إلى نشاطات اقتصادية كانت مهمشة من قبل مثل الصناعات الخفيفة .

وفي هذا الإطار عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما نسبيا باعتباره قطبا محركا وحيويا بامكانه المساهمة بصفة فعالة في تنفيذ وتحقيق اولويات و أهداف توجهات السياسة الاقتصادية الجديدة .

ونتيجة لذلك عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية (القطاع العام) تطورا ملحوظا في بداية الثمانينات حيث وصلت إلى 341 مؤسسة سنة 1984 .

الجدول رقم (3-4) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية من 1982 إلى 1988

السنوات	1982	1984	1986	1988
مؤسسات صغيرة ومتوسطة محلية	332	341	228	199

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) 1989 .

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة :

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة, فخلال هذه المرحلة ظهرت إرادة تسعى إلى تأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد برز ذلك من خلال إصدار إطار تشريعي وتنظيمي يتعلق بالاستثمار الوطني الاقتصادي الخاص , غير أن العراقيل التي كانت تواجهها الاستثمارات الخاصة تركت أثرا كبيرا على تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, ولم يكن لقانون الاستثمار لسنة 1982 اثر كبير في تطور هذه المؤسسات .

الجدول رقم (3-5) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة 1988/1984

السنوات	1984	1986	1988
مؤسسات خاصة تشغل اقل من 20 عامل	11574	15697	13707
مؤسسا ت خاصة تشغل أكثر من 20 عامل	785	784	770
المجموع	**14154**	**16481**	**14477**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) 1989 .

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تذبذب في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة , حيث أن عدد المؤسسات التي تضم اقل من 20 عامل عرفت ارتفاعا سنة 1986 غير أن عددها انخفض سنة 1988 وهذا نتيجة لعدم اتخاذ خيار واضح فبالرغم من تشجيع الدولة للاستثمار الخاص إلا أن الخيار الاشتراكي كان هو الغالب .

وعرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخرا كبيرا وذلك لعدة أسباب أهمها[1] :

* سيطرة القطاع العام على معظم الميادين الاقتصادية ولمدة طويلة من الزمن وبالتالي لم تترك الفرصة للقطاع الخاص إلا في بعض المجالات مثل التجارة .
* احتكار الدولة للتجارة الخارجية جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تحت سيطرة المؤسسات العمومية من اجل الحصول على المدخلات المستوردة .

[1] conseil national économique et social – contribution algérienne au 3éme sommet euro-méditerranéen des CES – Casablanca 27et 28 Novembre 1997.

*الأسعار كانت تحدد من طرف الجهاز الإداري , أي أن الأسعار لم تكن تحدد على أساس اقتصادي الأمر الذي لم يساعد على تشجيع الاستثمارات الخاصة .

وقد كان هناك تمييز بين القطاع العمومي و القطاع الخاص , فالقطاع الخاص عموما تطور على هامش القطاع العمومي و ليس عن طريق إرادة سياسية واضحة ومحددة , كما أن القطاع الخاص في الجزائر وجه استثماراته نحو إنتاج السلع الاستهلاكية وليس اتجاه الإنتاج الصناعي , أما القطاع العمومي فقد أعطيت له كل العناية و الرعاية في إطار الاستثمار والإنتاج , وان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تنل حظها الكافي من الاهتمام فهذه الأخيرة لم تدمج في استراتيجية التنمية الحقيقية و الشاملة للاقتصاد الوطني .

المطلب الثالث : المرحلة الثالثة 1988 – 2004

إن اعتماد النهج الاشتراكي لحقبة طويلة من الزمن و الذي كان يشجع القطاع العام على حساب القطاع الخاص لم يؤد إلى تحقيق تنمية اقتصادية , فبمجرد ما انخفضت مداخيل الجزائر من العملة الصعبة برزت إلى الأفق مشاكل عدة كان يعاني منها القطاع العام .

لذلك عملت السلطات الجزائرية على القيام بعدة إصلاحات تمكنها من الانتقال إلى الاقتصاد الليبرالي , و قد بدأت منذ الثمانينات بتطبيق مجموعة من الإصلاحات الهيكلية على المؤسسات الاقتصادية تمثلت في إعادة الهيكلة العضوية و المالية و استقلالية المؤسسات العمومية ثم الشروع في عملية خوصصة المؤسسات العاجزة والمفلسة .

ومن أهم الأسباب التي دفعت الدولة للقيام بإصلاحات هي كما يلي [1] :

* اعتماد الصناعات المصنعة منذ السبعينات كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي , فاعتمدت الجزائر على الصناعة وأهملت الزراعة و انتهجت التخطيط وأهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد , كما فضلت القطاع العام وأهملت القطاع الخاص.

* غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات (عرفت فترة الستينات والسبعينات بوضوح نموذج التنمية الاقتصادية) رغم محاولة الحكومة الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه , فتوقفت عجلة التنمية بانخفاض الاستثمارات بسبب انخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد كليا على المحروقات , نتيجة تراجع أسعار النفط و تقلص سوق المديونية .

* تأزم الوضع في الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط و ارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات كالسلع الغذائية .

---

[1] بلعزوز بن علي – محاضرات في النظريات و السياسات النقدية – ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر 2004. ص 177.

* كما اعتمدت الجزائر كلية في تمويل الاستثمارات المخططة وفقا لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي حيث لم تكن وظيفة هذا القطاع سوى خدمة الخزينة الأمر الذي أدى إلى عدم استفادة القطاع الخاص من القروض بالشكل الكافي .

ونظرا لذلك فقد تم إصدار قانون الاستثمار لسنة 1993 و الذي يعتبر انطلاقة حقيقية للقطاع الخاص في الجزائر بحيث أصبح هذا القطاع يسترجع مكانته في الاقتصاد الجزائري أمام تراجع القطاع العام.

وقد تم اختيار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الركائز التي يعتمد عليها من اجل تحقيق تنمية اقتصادية وإنعاش الاقتصاد الجزائري , وبدا الاهتمام بهذا القطاع حيث تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , من اجل توجيه مبادرات القطاع الخاص إلى الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دفعه إلى العمل الإنتاجي و فتح المجالات أمامه للمشاركة بصفة فعالة في الكثير من النشاطات الاقتصادية الإنتاجية التي كانت حكرا على القطاع العام لمدة طويلة .

فكان لهذه السياسة التحفيزية زيادة حقيقية في مجموع الاستثمارات الخاصة التي تركزت بصفة أساسية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , حيث أن 99% من المشاريع المصرح بها لدى وكالة (APSI) من 1994 إلى 1999 تمثل مؤسسات صغيرة ومتوسطة .

الجدول رقم (3-6) : توزيع مشاريع الاستثمار حسب عدد مناصب الشغل (1999/1993)

عدد مناصب الشغل	النسبة %
من 1 إلى 9	40
من 10 إلى 19	28
من 20 إلى 49	23
من 50 إلى 99	7
من 100 إلى 199	2
من 200 إلى 499	1
أكثر من 500	0
المجموع	**100**

المصدر :المجلس الاقتصادي والاجتماعي – مشروع تقرير : من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – مرجع سابق . ص 26.

من خلال الجدول نلاحظ أن :

– المؤسسات الصغيرة مثلت نسبة هامة من نوايا الاستثمار حيث وصلت إلى 51 % ثم تأتي المؤسسات المصغرة والتي تضم اقل من 10عمال بنسبة 40% .
– بالنسبة للمؤسسات المتوسطة فقد مثلت 9 % فقط من نوايا الاستثمار و بالتالي فان 99% من نوايا الاستثمار كانت عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة أما المؤسسات الكبيرة فلم تمثل إلا نسبة 1 % .

– وقد كانت معظم هذه المشاريع تابعة للقطاع الخاص فمن مجموع 13105 مشروع كان هناك 12976 مشروع تابع للقطاع الخاص , ولم يقدم القطاع العام سوى 123 مشروعا , ويمكن تفسير ذلك بالتوجه الاقتصادي الجديد للدولة و الذي يعتمد أساسا على المبادرة الفردية.

ورغم أن هذه المشاريع لم يتم تجسيدها إلا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف تطورا سريعا وخاصة بعد سنة 2000 , وذلك نظرا للتسهيلات التي قدمتها السلطات المعنية.

الجدول رقم (3–7) : نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 1992 إلى 2004

السنة	عدد المؤسسات	نسبة النمو %
1992	103925	–
1996	127000	22.2
1998	137846	8.54
1999	159507	15.7
2001	179893	12.8
2002	188893	5.0
2003	207949	10.0
2004	225449	8.4

المصدر : – وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
– احمد مجدل – إدراك واتجاهات المسئولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر : بالتطبيق على ولاية غرداية – أطروحة لنيل شهادة دكتوراه جامعة الجزائر 2004 .ص46.

الشكل رقم (3-1) : نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

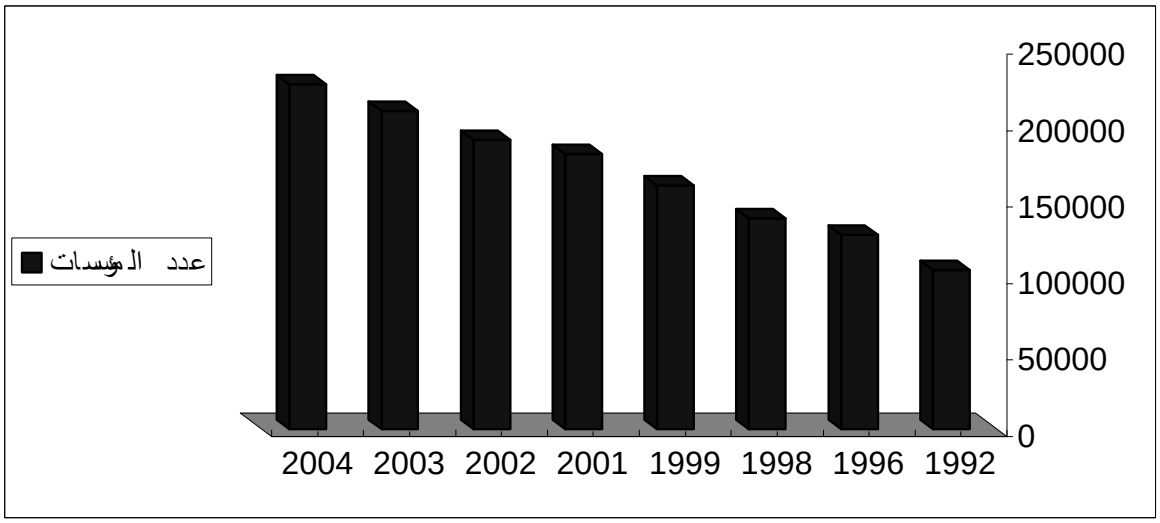

المصدر:انطلاقا من معطيات الجدول رقم(3-7).

من الملاحظ أن نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1992 إلى 1998 كان متواضعا (33% خلال 7 سنوات أي بمعدل سنوي 4.7%) في حين أن عدد هذه المؤسسات ارتفع بمعدل 16 % ما بين 1998 و 1999 .

ويمكن إرجاع عملية نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة إلى ثلاث أنواع من عمليات الاستثمار :

ا- **الاستثمارات الكلاسيكية** :و هي تلك الاستثمارات التي يقوم بها الخواص بشكل تلقائي أو بالاستفادة من المزايا و التحفيزات المقدمة في إطار قوانين الاستثمار (1993 و 2001)
ب- **المؤسسات المصغرة** : و هي المؤسسات التي يقوم بإنشائها الشباب (19- 40 سنة) اللذين يملكون كفاءات مهنية ولم يحصلوا على منصب عمل وذلك بالاستفادة من الدعم المقدم من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ).
ج- **شركات العمال** : وهي الشركات الناتجة عن المؤسسات العمومية المحلية , فقد كان يقدر عددها بـــ **1770** مؤسسة عمومية محلية في سنة 1993 , وقد تم حل العديد منها(حوالي 679 مؤسسة في سنة 1998) , وقد نتج عنها حوالي **1697** شركة عمال عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة , تم إنشاؤها من طرف العمال الذين قاموا نظريا بشراء أصولها عن طريق قروض خاصة.

المبحث الثاني : الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(1999-2003)

إن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعتبر قريب العهد من حيث التركيز والبحث الأكاديمي , ولذلك فان هناك نقص في البيانات و المعلومات على الرغم من وجود العديد من الهيئات التي استحدثت من اجل الاهتمام بهذا القطاع .

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احد أهم عوامل نجاح الدول المتقدمة , إلا أن الخيارات الاقتصادية التي رسمتها السياسات التنموية السابقة التي شجعت على إنجاز المركبات الاقتصادية الكبرى و الاستثمارات الضخمة لم تعطي للمؤسس ة الصغيرة والمتوسطة الأهمية والمكانة التي تستحقها الأمر الذي قلص من مدى نجاعتها وفعاليتها في المحيط الاقتصادي الوطني , غير انه بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية أصبح هذا القطاع يسترجع مكانته في الاقتصاد الوطني .

المطلب الأول : نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

نظرا للمزايا و التحفيزات التي قدمت في إطار تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فان عدد هذه المؤسسات في ارتفاع مستمر , و الأمر الذي ساعد في معرفة عدد هذه المؤسسا ت هو وضع تعريف موحد (القانون التوجيهي 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001) حيث كان هناك تضاربا في تعداد هذه المؤسسات نظرا لاعتماد معايير مختلفة من طرف مختلف الهيئات .

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

من خلال المعطيات المتوفرة فان أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصنف ضمن المؤسسات المصغرة والتي تضم اقل من 10 عمال كما تتميز بطابعها العائلي و تخصصها في إنتاج السلع الاستهلاكية على حساب السلع الوسيطة والتجهيزات .

الجدول رقم (3-8) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

	مؤسسة مصغرة		مؤسسة صغيرة		مؤسسة متوسطة	
السنوات	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %
1999	148725	93.2	9100	5.7	1682	1.05
2001	170258	94.6	8363	4.4	1272	0.7
2002	177733	94.3	9429	5	1402	0.7

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

نلاحظ من خلال الجدول أن أكثر من 94% من مجموع المؤسسا ت الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن مؤسسات مصغرة تضم اقل من 10 عمال , وهي مؤسسات تكتفي بضمان وجودها ولا تريد تحقيق النمو والتوسع, كما أن نسبة محدودة من هذه المؤسسات تركز على النمو وتسعى إلى لعب دور حيوي في الاقتصاد, وهذه الظاهرة ليست خاصة فقط بالجزائر فالكثير من الدول النامية والمتقدمة تمثل المؤسسات المصغرة فيها اكبر نسبة من حيث العدد فمثلا في فرنسا 93% من مجموع المؤسسات هي مؤسسات تشغل اقل من 10 عمال.

و يرجع وجود نسبة كبيرة من المؤسسات المصغرة إلى بعض الأسباب و من أهمها :

– التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج التعديل الهيكلي في الجزائر طرح حتمية تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة لمعالجة مظاهر التخلي عن بعض الأنشطة وامتصاص المسرحين من مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي[1] .

– الاهتمام المتزايد الذي توليه المؤسسات المالية والنقدية الدولية لاستحداث هذه المؤسسات متوخية في ذلك تخفيف عبئ الفقر والبطالة.

– الدور المتعاظم للقطاع الخاص خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية. و ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل ، وكذا أحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها لأي سبب كان ، ومثال ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية ، المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية ... الخ.

– تشكل أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق .

– تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

كما أننا نلاحظ أن المؤسسات المتوسطة لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع المؤسسات (1%) , ويعود ذلك إلى حجم راس المال اللازم للاستثمار في المؤسسات

[1] أ.محمد الهادي مباركي – المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية – من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية .الاغواط في 8 و9 افريل 2002 .

المتوسطة كما أن تجربة الجزائر في هذا المجال ما تزال فتية . أما المؤسسات الصغيرة فان عددها يبقى متواضعا أيضا, وان أكثر من 60% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر حديثة تم إنشاؤها بعد 1994 .

و بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فلا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا لا تتعدى 0.3% , حيث بقي عددها ثابتا خلال السنوات 2002 و2003 و2004 ويقدر هذا العدد بـــ 788 مؤسسة .

2- كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

عادة لقياس وزن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاد ما يتم استعمال مؤشرين :

الأول : كثافة المؤسسات بالنسبة لكل 100.000 نسمة .
الثاني : عدد المؤسسات المنشاة في السنة لكل 100.000 نسمة .

الجدول رقم (3-9) : كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لكل 100.000 ساكن

السنوات	عدد المؤسسات
1999	524
2001	582
2002	602
2003	652

المصدر : حسابات انطلاقا من معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

نلاحظ تطور في كثافة المؤسسات , غير أن هذا المعدل يعتبر ضعيف نسبيا ففي اسبانيا مثلا يصل هذا المعدل إلى 6737 مؤسسة بالنسبة لكل 100.000نسمة , ويرجع ذلك إلى ضعف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حيث نجد ان عددها لم يصل بعد إلى المستويات المطلوبة وذلك رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتطوير عدد هذه المؤسسات من اجل تمكينها من لعب دور أكثر فعالية في الاقتصاد الوطني .

الجدول رقم (3-10) : كثافة المؤسسات بالنسبة لكل 100.000 نسمة في بعض الدول

البلد	كثافة المؤسسات	عدد المؤسسات المنشاة بالنسبة لكل 100.00 نسمة
اسبانيا	6737	880
فرنسا	4036	441
ايطاليا	7715	640

بريطانيا	5870	660
الولايات المتحدة الأمريكية	7730	625

المصدر : Ahmed Bouyacoub(directeur de recherche -cread) - LES PME EN ALGÉRIE QUELLES RÉALITÉS – op- cit.

أما بالنسبة للمؤشر الثاني أي عدد المؤسسات المنشأة في السنة بالنسبة لكل 100.000 نسمة فانه في سنة 2003 وصل هذا المعدل إلى 60 مؤسسة بالنسبة لكل 100.000نسمة بينما يصل هذا المعدل في فرنسا إلى 441 وفي اسبانيا حوالي 880 مؤسسة سنويا .

ويكشف هذا المؤشر عن ضعف الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا رغم كل المجهودات التي بذلت من اجل تشجيع الاستثمار في الجزائر , فقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكثير من المشاكل مما أدى إلى زوال الكثير منها وخاصة في ظل تحرير النشاط التجاري الذي لم تصحبه سياسة أو استراتيجية واضحة من طرف الدولة لحماية المؤسسة و المنتوج الوطني أمام المنافسة غير المتكافئة للمنتوج الأجنبي .

ومن اجل نجاح سياسة تشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب توفر محيط اقتصادي مستقر مبني على قواعد واضحة لتمكين ترقية نشاط القطاع الخاص في الجزائر و ترقية الاستثمار الداخلي . و تعتبر مصداقية السياسة الاقتصادية مسألة جوهرية في تحديد استجابة المستثمرين للحوافز ذلك أن اعتماد سياسات اقتصاد كلي سليمة تدعم التوازن الداخلي و الخارجي يمثل انطلاقة صحيحة في هذا الإطار و يعتمد ذلك على مدى فهم المستثمرين و إدراكهم لمدى استعداد السلطات و قدرتهم على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية [1].

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير الرسمي في الجزائر :

انه من الصعوبة بما كان حصر العدد الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل دقيق وذلك نظرا لوجود الكثير من المؤسسات التي تنشط في القطاع غير الرسمي , حيث تتركز الأنشطة غير الرسمية على وجه الخصوص في قطاعات البناء و الأشغال العمومية و التجارة و الفندقة و المطاعم و الخدمات الموجهة للاستهلاك (بسبب الطابع العائلي لها) وهي تقريبا نفس الأنشطة الإنتاجية التي تتخصص فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

و من بين الأسباب التي أجبرت الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أصحابها على الانتماء إلى القطاع الموازي هي[2] :

- ارتفاع الاعباء الجبائية وشبه الجبائية المفروضة على هذه المؤسسات , الثقل المفرط

[1] د. قدي عبد المجيد – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري – مرجع سابق .

[2] قويقح نادية – انشاء وتطوير المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية – مرجع سابق .ص 109

للضرائب وأعباء الأجور والأعباء الاجتماعية بالمقارنة مع البلدان المجاورة، دفع عدد هام من المؤسسات نحو القطاع غير الرسمي وفي منع إنشاء مؤسسات أخرى كثيرة .
– سوء التسيير .

بالتالي فانه يجب التخفيف من المشكلات بالتركيز على البدائل المتعلقة بتطوير وترقية هذه المؤسسات والتخفيف من مشكلاتها المتعلقة بالضرائب والضمان الاجتماعي والضمانات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الرسمي على حساب الاقتصاد الموازي بانخفاض عدد المؤسسات ال مصغرة والصغيرة والمتوسطة التي تحاول الآن التهرب من الكثير من الصعوبات والعراقيل التي تحد من نموها و تطورها.

المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميّز المنشآت الصغيرة و المتوسطة بالانتشار الجغرافي مما يساعدها على التعامل في الأسواق المحلية المحدودة التي لا تستطيع المنشآت الكبيرة أن تفي بطلباتها.

الجدول رقم (3–11) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بعض الولايات(2003)

الولاية	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الجزائر	25331
وهران	14474
تيزي وزو	10950
سطيف	8120
بجاية	7947
البليدة	6549
قسنطينة	6361
بومرداس	6769
شلف	6280
تيبازة	6261
عنابة	5823
عين الدفلى	3900
غيلزان	3549
النعامة	1451
اليزي	506

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الإحصائيات نلاحظ عدم وجود توازن في توزيع المؤسسات على ولايات

الوطن , فهناك ولايات تمثل أقطابا اقتصادية مثل الجزائر العاصمة , وهران , تيزي وزو, بينما نجد بعض الولايات الأخرى لم يتجاوز فيها عدد المؤسسات 600 مؤسسة, و يعود ذلك إلى تميز بعض الولايات بطابعها الاقتصادي و الصناعي المتطور نسبيا بالمقارنة مع باقي ولايات الوطن بالإضافة إلى تطور البنى التحتية نسبيا[1] .

وإذا ما عقدنا مقارنة من الناحية الجهوية فإن أغلب المؤسسات تتواجد في الشمال فمعظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متمركزة في الشريط الساحلي إذ أن أكثر من 40% من هذه المؤسسات تنتشر في الولايات الساحلية , بينما 60% منها يتوزع على 38 ولاية و التي تمثل 90% من مساحة الجزائر، كما أنه في ولايات الشمال نفسها فإننا نجد مفارقة كبيرة في التوزيع، وهو ما يعني عدم تكافؤ الفرص، أو بالأحرى عدم تثمين الموارد المتاحة بنفس الكيفية، وهو ما يتناقض مع ما يعرف لدى الاقتصاديين والاجتماعيين بالتوازن الجهوي. فلو أخذنا ولايتين على سبيل المثال وهما ولاية الجزائر وولاية سطيف، فإننا نجد الفرق شاسعا. فبينما تتواجد في ولاية الجزائر أكثر من 25330 مؤسسة، نجد في ولاية سطيف مثلا حوالي 8120 مؤسسة، أي أقل من عدد المؤسسات المتواجدة في العاصمة بأكثر من ثلاثة أضعاف. مع العلم أن ولاية سطيف تحتل الر تب ة الثانية، بعد العاصمة، من حيث عدد السكان.

إن هذا التوزيع المختل يشكل خطرا كبيرا يرهن التنمية الجهوية التي كانت إحدى عوامل قوة التنظيم الاقتصادي المتبع في الماضي . وعلى مستوى التهيئة العمرانية تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملا فعالا لتشجيع الاستغلال العقلاني للتراب الوطني بنشر النشاطات و استقرار السكان . وقد أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد :" في هذا الإطار تشكل عمليات إعادة الهيكلة الصناعية الجارية وكذا مشروع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , فرصة مناسبة ينبغي استغلالها من اجل التغطية العقلانية للتراب الوطني بالسكان والنشاطات ...."

المطلب الثالث : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعدّدة والمتباينة، كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حِدّة التركّز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، فهذه المؤسسات تتميز بالديناميكية إذ يمكن للمؤسسة الصغيرة أن تُعدّل من تكاليفها بشكل سريع وفعّال بما يتناسب ومستوى الإنتاج الموافق لطلب السوق , كما أنها تستطيع أن تغير من نشاطها بسرعة وبدون تحمل الكثير من الخسائر .

---

[1] تلايجية نوة و ا. ماضي بلقاسم مداخلة بعنوان : دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمارات , مرجع سابق .

وتنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في مختلف الأنشطة الاقتصادية بدرجات متفاوتة وهذا بعد أن رفعت الدولة احتكارها لبعض الأنشطة الاقتصادية .

الجدول رقم (3-12) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أهم الأنشطة الاقتصادية لسنة 2003

القطاعات	عدد المؤسسات	النسبة %
البناء و الأشغال العمومية	65799	31.6
التجارة	34681	16.7
النقل والمواصلات	18771	9.1
الخدمات المقدمة للعائلات	15927	7.6
فندقة ومطاعم	13230	6.4
صناعات غذائية	13058	6.2
خدمات مقدمة للمؤسسات	9876	4.7
صناعة الخشب و الورق	8401	4.1
نشاطات أخرى	28602	13.6
المجموع	**207949**	**100**

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

نلاحظ أن نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في سبع قطاعات دون غيرها , و أن القطاع الثالث ألا وهو قطاع الخدمات يستحوذ على نسبة كبيرة من المؤسسات. كما أن قطاع البناء يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات إذ نجد 31% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في هذا القطاع .

و من الملاحظ أن المؤسسات الخدمية الصغيرة نالت حصة الأسد بالمقارنة مع المؤسسات الصناعية (الصناعات الصغيرة و المتوسطة) ، على الرغم من أن هذه الأخيرة هي التي تباشر الاستثمار الحقيقي وتخلق القيمة المضافة ، إلى جانب أنها السبيل لتحقيق استراتيجية إحلال الواردات[1]. مع التأكيد هنا على أن المؤسسات الخدمية تظل ضرورية بطبيعة الحال وركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد. ومن هنا تبرز أهمية وضع استراتيجية لتوجيه الاستثمار بوجه عام يتضمن تحديد مناحي الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى العناية بآليات دعمها وترقيتها ,فمن خلال التحفيزات التي تقدمها

[1] د. حسين رحيم ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:نظام المحاضن .مرجع سابق .

الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع توجيه الاستثمار في هذه المؤسسات إلى نشاطات معينة كالصناعات الخفيفة مثلا .

أما بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة فقد تطور عددها لكن ليس بالشكل المطلوب و المنتظر , فقد أحصى الديوان الوطني للإحصائيات 24532 صناعة صغيرة ومتوسطة منها 1119 تشغل 10 أجراء أو أكثر , وان أهم قطاعات نشاط هذه الصناعات هي الصناعات الغذائية , مواد البناء , النسيج والجلود , الخشب والورق .

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسيطر على فروع النشاط التي يغلب عليها الطابع الخدمي أو الصناعات الحرفية و التقليدية البسيطة وبشكل عام المنتجات الموجهة مباشرة للمستهلك , لأسباب تاريخية مردها أن الدولة كانت إلى وقت قريب تسيطر على القطاع الصناعي و أن مزاولة النشاط الصناعي من طرف القطاع الخاص تواجهه عدة عراقيل منها النظام الجبائي , النظام المصرفي , الامكانات الضخمة التي تحتجها الاستثمارات في القطاع الصناعي و التي لا يقوى القطاع الخاص على توفيرها ...الخ .

وقد تراجعت هذه المؤسسات بين سنتي 1997 و 1999 نتيجة الركود الذي خلفه برنامج التعديل الهيكلي [1] والتحرير المطلق للتجارة الخارجية دون أية مراقبة .

و بالنسبة للاستثمارات فهناك آفاق واعدة في القطاع الصناعي الخاص مقارنة بالقطاع العمومي على سبيل المثال بلغ الاستثمار 14 مليار دينار جزائري في 1026 صناعة صغيرة ومتوسطة سنة 1999 مقابل ثمانية ملايير لكافة مؤسسات القطاع العمومي .

و إن أفضل دليل عن حيوية القطاع الخاص هو قدراته الكبيرة على التحول , وتشير معطيات السجل التجاري إلى أن تحويل النشاطات التجارية الذي جرى مؤخرا قد شمل 2221 نشاط تجاري تحول إلى :

- 694 مؤسسة إنتاج.
- 47 مؤسسة حرفية .
- 1480 مؤسسة خدمية .

على العكس من ذلك من بين 1547 مؤسسة أصبحت تمارس التجارة :

- 426 كانت تابعة للقطاع الإنتاجي .
- 62 حرفيون.

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي :المجلس الاقتصادي والاجتماعي – مشروع تقرير : من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – مرجع سابق . ص 35.

♦ 1059 جاءت من قطاع الخدمات .

وتؤكد هذه الأرقام وجود ظاهرة تناقض الأفكار المسبقة و التي تعتبر أن القطاع الخاص يحبذ ممارسة النشاطات التجارية عوض النشاطات الإنتاجية .

المبحث الثالث : دراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الاقتصاد الوطني وفقا لمجموعة من المؤشرات .

اعتمدت الدول الصناعية المتقدمة على نموذج المنشآت الصناعية الصغيرة في المراحل الأولي لنموها الاقتصادي في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، كما اعتمدت اليابان في أعقاب الحرب العالمية الثانية على الدور المتميّز للصناعات الصغيرة في بلوغ معدلات عالية للنمو الاقتصادي عن طريق تهيئة قاعدة عريضة من المنشآت الصغيرة المغذية للصناعات كبيرة الحجم.

و إن هذه المنشآت بامكانها المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال عدة قنوات رئيسية منها :

* المساهمة في تنويع مصادر الدخل ، من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات ، وإمداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات إنتاج ، إضافة إلى إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المنشآت ، بحيث تدعم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

* المساهمة في توفير فرص العمل للمواطنين . ففي ظل الزيادة المطردة في أعداد الخريجين من الجامعات والمعاهد والكليات التقنية ، وفي ظل انحسار فرص العمل في الدوائر الحكومية ، فقد أصبح من الضروري البحث عن قنوات تستوعب هؤلاء الخريجين . وقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة قادرة على توفير الكثير من فرص العمل نظراً لاعتمادها على تقنية إنتاج كثيفـــة العمل .

* تكامل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع المنشآت الكبيرة ، فالمنشآت الصغيرة تستطيع أن توفر المنتجات والخدمات التي تحتاجها المشروعات الكبيرة ، والمساهمة في خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية .

* إمكانية تأثير المنشآت الصغيرة والمتوسطة على بعض المتغيرات الاقتصادية ، من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، وفي تعبئة المدخرات الوطنية ف نظراً لصِغَر متطلباتها الاستثمارية وبساطة تقنيّات الإنتاج ، فإن الأعمال الصغيرة قد تكون أكثر كفاءة من المنشآت الكبيرة في تعبئة وتوظيف المدخرات ، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية ، ودعم القيمة المضافة ، وبالتالي تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات وزيادة الصادرات إذ تسهم الصناعات الصغيرة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في عديدٍ من الدول النامية.

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات

1- أهمية التصدير في تحقيق التنمية الاقتصادية :

تعتبر الصادرات احد أهم مداخل التنمية الاقتصادية باعتبار أن الصادرات هي بمثابة محرك للنمو , وقد لقت هذه القضية اهتماما متزايدا من طرف الاقتصاديين خصوصا في ضوء ما يسفر عنه الواقع العملي من الاتساع المتنامي للفجوة التي تفصل الدول الصناعية المتقدمة عن الدول النامية وكذا نظرا لازمة المديونية الخارجية الناتجة عن سياسة الاقتراض من الخارج و التي أدت إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري في ظل تزايد خدمة الدين و بالتالي ضعف القدرة على الاستيراد وتعثر جهود التنمية , وقد وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية خاصة في إطار اعتماد نموذج الصناعات المصنعة الذي يتطلب رصد أموال ضخمة .

وقد توصلت العديد من الدراسات الاقتصادية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل من وتيرة النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية [1] التي تحتاج إلى الكثير من التجهيزات التي يتم تصنيعها في الدول المتقدمة , ولا يتأتى لها ذلك إلا إذا توفرت لديها العملة الصعبة الكافية .

كما أن الاعتماد على تصدير المواد الأولية لا يعتبر مصدرا منتظما يعتمد عليه لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بسبب عدم الاستقرار الذي يميز أسواق هذه المواد على المستوى العالمي , وخير دليل على ذلك ما حدث في الجزائر خلال أزمة 1986 حيث أصبحت السياسة الاقتصادية رهينة تغيرات وتطورات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية نتيجة الاعتماد الكلي على المحروقات , وما نتج عن ذلك من ارتباط القرار الاقتصادي بالدوائر الخارجية المتحكمة في التجارة العالمية و الأسواق المالية والنقدية .

وقد أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية ، أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى.

ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات ، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة .

و أجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو في الصادرات على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة , ولقد توصلت هذه الدراسات إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع أخذ بعين الاعتبار المتغيرات

---

[1] أ. وصـــاف سعيـــدي – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر– مرجع سابق .

الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية،ويمكن عرض نتائج الدراسات السابقة وفق الجدول التالي:

جـــــدول رقم (3-13): نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات وبين النمو الاقتصادي

السنة	الدراسة	البيانات المستخدمة	النموذج الاقتصادي	المتغيـــــرات الأخـــرى	النتائج
1977	Michaey	بيانات إحدى وأربعين دولة خلال الفترة 1950-1973	اختبار الارتباط بين متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي وبين نمو الصادرات	-	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
1981	Balassa	بيانات إحدى عشرة دول خلال فترتين زمنيتين 60-1966 و 67-1973	تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الناتج القومي الحقيقي	معدل نمو قوة العمل والاستثمارات المحلية بالنسبة للناتج والاستثمارات الأجنبية بالنسبة للناتج	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
1978	William	سلاسل زمنية تمثل بيانات 33 دولة خلال الفترة 60-1974	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمارات المباشرة ورأس المال الأجنبي	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
1983	Feder	بيانات 31 دولة خلال الفترة 64-1973	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج	-	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات

1984	Kavousi	بيانات 73 دولة نامية	تأثير نمو الصادرات الصناعية على متوسط دخل الفرد	–	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات

المصدر : أ. وصـــاف سعيـــدي – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر– مرجع سابق.

2– واقع الصادرات الجزائرية :

تسيطر المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 95% .

الجدول رقم (3–14) : تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990 / 2003

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	الصادرات النفطية		**الصادرات غير النفطية**		**الصادرات الإجمالية**
السنوات	**القيمة**	**النسبة**	**القيمة**	**النسبة**	**القيمة**
1990	10934	96.7	369	3.3	11303
1991	11850	98	250	2	12100
1992	10516	97	321	3	10837
1993	9374	92.8	718	7.2	10092
1994	8144	97.6	196	2.4	8340
1995	9008	96.2	355	3.8	9363
1996	12494	93.4	881	6.6	13375
1997	13378	96.3	491	3.7	13889
1998	9855	96.5	358	3.5	10213
1999	12084	96.5	438	3.5	12522
2000	21419	97.2	612	2.8	22031
2001	18484	96.6	648	3.4	19132
2002	18820	96.2	734	3.8	19554
2003	23800	97.2	664	2.8	24464

المصدر : المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء (CNIS).

من خلال الجدول نلاحظ أن :

– سيطرة صادرات المحروقات بأكثر من 95% من إجمالي الصادرات الوطنية في حين أن الصادرات خارج المحروقات مازالت دون المستويات المطلوبة (اقل من 6%).

– تعتبر سنة 1996 السنة الوحيدة التي وصلت فيها الصادرات خارج المحروقات نسبة معتبرة من إجمالي الصادرات (881 مليون دولار) وهذا راجع بالدرجة الأولى لتسديد الجزائر لجزء من ديونها اتجاه روسيا كبضائع .

– كما أننا نلاحظ أن صادرات الجزائر خارج المحروقات أصبحت تتجه نحو الارتفاع بعد سنة 2000.

بالإضافة إلى ما سبق، يجدر بنا التذكير بما يلي :

ا– يتوزع الهيكل السلعي للصادرات خارج النفط لسنة 2003، أساسا من السلع نصف التامة (كالزيوت ، ومشتقات نفطية، و الامونياك و الهيدروجين ...) التي تمثل 1.94 % من الحجم الإجمالي للصادرات بما يعادل 476 مليون دولار، متبوعة بالمواد الخام (كالفوسفات) بنسبة 0.24 % بمبلغ61 مليون دولار، ثم المواد الغذائية (كالتمور) بقيمة 59 مليون دولار, ثم تأتي المواد الاستهلاكية (مثل الجرائد) بقيمة 35 مليون دولار و التجهيزات الصناعية بقيمة 32 مليون دولار , وفي الأخير التجهيزات الفلاحية بقيمة 1 مليون دولار بعدما كانت تبلغ في سنة 2002 حوالي 20 مليون دولار .

ب– تتوزع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين بعض البلدان المغاربية (تونس ، المغرب) وبعض بلدان المشرق العربي (الأردن ، العراق) ، وبعض بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط (إيطاليا ، فرنسا،إسبانيا)، وبدرجة أقل بعض البلدان الإفريقية.

3– استراتيجية الجزائر في تنمية الصادرات :

بعد الصدمة التي أصابت أسواق النفط العالمية في منتصف الثمانينات حيث وصل سعر البرميل إلى أدنى مستوياته , وباعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد على هذه المادة كمصدر رئيسي للعملة الصعبة فقد تأثر اقتصادها كثيرا من جراء هذا الانخفاض في أسعار النفط , وتتأثر الجزائر كثيرا بالتقلبات التي تحصل في أسعار المحروقات لذلك فقد قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال إتباع سياسة تدعم فيها المؤسسات التي تقوم بتصدير منتجاتها .

في نفس هذا الإطار قامت السلطات بمحاولة تهيئة الإطار المؤسساتي من اجل تسهيل عملية التصدير وذلك باستحداث مجموعة من الهيئات نذكر منها :

3–1– الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (الديوان الوطني لترقية التجارة

الخارجية سابقا) :

أنشئت هذه الوكالة في سنة 2004 وهي منبثقة عن الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية سابقا , ويتلخص دور هذه الوكالة في الإعلام وتوجيه المصدرين ودعمهم بالإضافة إلى :

3-1-1 المساعدات المالية :

بموجب المادة 129 من قانون المالية لسنة 1996 تم إنشاء حساب خاص تحت رقم 302-084 بعنوان الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات . وغرض إنشاء هذا الصندوق هو تقديم مساعدات مالية للمصدرين واهم هذه المساعدات ما يلي :

**** تقديم مساعدات مالية للمصدرين سواء :**

◄ للمشاركة في المعارض المحلية والدولية , بنسبة 80% بالنسبة للمعارض المدرجة في البرنامج الرسمي لوزارة التجارة , وبنسبة 50 % بالنسبة للمعارض غير المدرجة في البرنامج الرسمي للوزارة .

◄ بالنسبة للنقل على مستوى الموانىء الجزائرية , فان الوكالة تقدم مساعدة تقدر بـــ50% , و بالنسبة لبعض المواد المصدرة تمنح مساعدة بنسبة تصل إلى 80% من تكاليف النقل .

**** تقديم مساعدات مالية بالنسبة للعمليات المتعلقة بـــ :**

- دراسات الأسواق الخارجية .
- إعلام المصدرين .
- الدراسات الخاصة بتحسين نوعية السلع و الخدمات الموجهة للتصدير .
- تكييف المنتجات المحلية لتطابق المقاييس الدولية وذلك بغرض تصديرها , ونذكر على سبيل المثال مساعدة تقدر بـــ5 دينار جزائري لكل كيلوغرام التمر الموجه للتصدير.

و الجدول التالي يوضح عدد الطلبات المقدمة إلى الصندوق و المبالغ الممنوحة :

الجدول رقم (3-15) : تطور دور الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات(FNSPE)

السنوات	عدد الطلبات المقدمة للاستفادة من مساعدات الصندوق	المبلغ (د.ج)
1998/1997	24	31550085.08
1999	28	3585942.75
2000	29	41643123.14
2001	62	385237726.69

المصدر : Ministère de la PME ACTES DES ASISES NATIONALES DE LA PME op-cit .p360.

3-1-2 التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية :

لقد تم منح العديد من المزايا الضريبية وذلك في إطار تشجيع المؤسسات على تصدير منتجاتهم نذكر منها :

* الإعفاء من الضرائب : إن المتعاملين الاقتصاديين الذين يقومون بتصدير منتجاتهم يستفيدون من الإعفاءات التالية :

▪الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة 5 سنوات ابتداء من سنة 2001 عدا المتعاملين الذين يقومون بعمليات النقل واعدة التامين وكذا البنوك , وهذا الإعفاء يخص المتعاملين الذين يعيدون استثمار الأرباح المحققة من خلال عملية التصدير .
▪ الإعفاء من الدفع الجزافي لمدة 5 سنوات ابتداء من سنة 2001.
▪ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لكل السلع والخدمات المحلية التي تستعمل كمدخلات للسلع الموجهة للتصدير.

* التسهيلات الجمركية : توضع تحت تصرف المصدرين نظام جمركي خاص , يضم تخفيف الخطوات اللازمة للقيام بعملية جمركة السلع الموجهة للتصدير . كما ان المصدرين يستفيدون من[1] :

– الإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة للمواد المستوردة والتي تدخل في تصنيع السلع الموجهة للتصدير .
– الاستيراد بدون دفع أية رسوم بالنسبة لمواد التعبئة و التغليف التي تستعمل في تعبئة السلع الموجهة للتصدير .
– الإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة بغرض إعادة تصديرها بعد إحداث تغييرات عليها .

3-2 الشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادرات (CAGEX) :

فبعدما كانت تتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة (الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين ، والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة)، تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية [2]، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة . و قد تم إنشاء شركة (CAGEX) في 1995/12/03 وهي شركة باسهم يقدر رأسمالها بـــ 250 مليون دينار جزائري , ينقسم إلى حصص متساوية على 5 بنوك عمومية و5 شركات تامين عمومية .

[1] Ministère de la PME - ACTES DES ASISES NATIONALES DE LA PME- op-cit .p364.

[2] www.cagex.com.dz/menu.html

3-3 الشركة الوطنية للمعارض والتصدير (SAFEX) :

تقوم هذه الهيئة بتنظيم المعارض وذلك بتوفير المتطلبات اللوجستية و كذلك بتطوير العلاقات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشارك في المعارض , كما تقوم بـــ:

- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين في ميدان التجارة الخارجية .
- إصدار مجلات تجارية و اشهارية .

3-4 الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين(ANEXAL) :

تم إنشاء هذه الجمعية في 10 جوان 2001 وذلك من اجل الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين وتسهيل نشاطهم , وتضم هذه الجمعية أكثر من 100 مصدر , ومن أهم وظائفها :

- المساهمة في تطوير استراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات .
- تطوير علاقات التعاون بين الجمعيات الأجنبية المماثلة .
- إيجاد مساحة للتواصل بين مختلف المصدرين , وبين المصدرين ومختلف الهيئات الحكومية المتدخلة في عملية التصدير .
- كما تقدم مجموعة من الخدمات أهمها :

* توجيه ومساعدة المتعاملين الاقتصاديين .
* تجميع ونشر المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتجاري .
* توفير المساعدة التقنية من اجل تأهيل الآلة الإنتاجية من اجل تطوير القدرات التصديرية للمتعاملين الوطنيين .

بالإضافة إلى الهيئات السابقة الذكر نجد أيضا الغرفة التجارية والصناعية والتي تلعب دورا هاما في إعلام المتعاملين الاقتصاديين , من خلال توفير المعلومات المتعلقة بالقوانين أو إمدادهم بالوثائق والمجلات المتخصصة وكذا الإحصائيات , وتكوين عمال المؤسسات في ميادين التسويق والمحاسبة والضرائب , و كذا البحث عن شركاء أجانب من خلال مكتب التقارب بين المؤسسا ت(bureau de rapprochement des entreprises initie par l'union européenne) .

4- مستويات التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن ما يميز هيكل صادرات الجزائرية هو سيطرة المحروقات (أكثر من 95 %) وتعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة للغاية ولم تتعد في أحسن الحالات 800 مليون دولار أمريكي , ونظرا للتقلبات التي تمس أسعار النفط وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني فقد سعت السلطات الجزائرية لتنمية الصادرات خارج المحروقات برسم إستراتيجية شاملة تستهدف الوصول بالصادرات الوطنية خارج النفط في سنة 2000 إلى 2 مليار دولار، من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا والمؤسسات

الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، غير أن ذلك لم يتحقق لحد الآن , حيث بقيت الصادرات خارج المحروقات دون المستويات المطلوبة .

وخلال السنوات الأخيرة غطت صادرات المتعاملين الخواص متوسط نسبة 30% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات , وحسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , تحتل الجزائر في مجال الصادرات التي تنجزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبة العشرين في القارة الإفريقية , ويبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتصدير منتجاتها 302 مؤسسة (سنة 2003)[1] , وتقدر حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـــ4% من إجمالي الصادرات أي حوالي 600 مليون دولار , وتتوزع صادرات هذه المؤسسات كالتالي :

* 75% منتجات نصف مصنعة .
* 6.75% منتجات خام .
* 6.5% تجهيزات صناعية .
* 5.25% سلع غذائية .
* 3.5% سلع استهلاكية .
* 2.75% تجهيزات فلاحية .

رغم المجهودات المبذولة من السلطات العمومية في تفعيل علاقة المؤسسة الجزائرية بالتصدير إلا أن النتائج بقيت دون مستوى الآمال، ويبدو أن الأمور ستتعقد أكثر فأكثر بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وإنشاء منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية، لكون عملية تأهيل الاقتصاد الوطني مازالت تراوح مكانها.

ويعود ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حجم الصادرات إلى عدة أسباب أهمها :

– إن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تدرج التصدير ضمن أهدافها , بل تكتفي بفرض وجودها في الأسواق المحلية .

– إن عدم فعالية الهيئات الاقتصادية و الحواجز البيروقراطية تعيق وتكبح كل المبادرات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تصدير منتجاتها , حيث أنها لا تملك الإمكانيات لمواجهتها .

– عدم توفر المعلومات على الأسواق الأجنبية لدى المتعاملين الوطنيين , فمن خلال الإحصائيات نجد هناك تذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات , وذلك نظرا لعدم

[1] Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat –Actes des assises nationales de la PME –op.cit . p42.

وجود هيئات متخصصة تقوم بتجميع المعلومات ونشرها .

– عدم التحضير الجيد ومتابعة المشاركة الجزائرية في المعارض الاقتصادية الدولية مما يجعل المنتوج الجزائري غير معروف في الأسواق الأجنبية .

– عدم توفر الخبرة الكافية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لممارسة نشاط تصديري مما يؤثر سلبا على استمرارية هذه المؤسسات في تصدير منتجاتها .

– كما أن التحرير المفاجيء للتجارة الخارجية والتدفق الفوضوي للسلع دون أية مراقبة اثر كثيرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر في بداية نشاطها وفي طور تطوير منتجاتها ولم تصل بعد إلى المستوى اللازم لمنافسة المنتجات الأجنبية .

– يتجه الكثير من المتعاملين الاقتصاديين إلى ممارسة نشاط الاستيراد لما يدره من أرباح , على عكس نشاط التصدير الذي يتطلب الكثير من الحنكة وتوفر الكثير من الشروط ومطابقة المنتوج للمقاييس, إضافة إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد من سنة إلى أخرى .

الجدول رقم (3–16) : تطور عدد المستوردين خلال الفترة 1997 إلى 2004

السنوات	القطاع الخاص		القطاع العام	
	عدد المستوردين	القيمة (مليون دولار)	عدد المستوردين	القيمة (مليون دولار)
1997	39587	3978	1159	4709
1998	36231	5153	1225	4250
1999	34381	5717	1123	3445
2000	35428	5922	1062	3250
2001	32083	6724	967	3216
2002	28576	8069	1036	3940
2003	25969	9640	904	3895
2004	27536	13459	827	4740

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

– ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة , وهذا الضعف ناتج عن :

ا– ضعف المستوى التكويني للعمال و الذي لا يمكن أن يتماشى مع التجهيزات الحديثة .
ب– المواد الأولية المستعملة في الإنتاج غير مطابقة لمقاييس الجودة .
ج– لا تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البحث و الابتكار من اجل تطوير

منتجاتها وذلك من اجل تحسين جودة ونوعية منتجاتها وجعلها في مستوى المنافسة [1] , ويعتبر العديد من الباحثين ان التجديد و الابتكار هو احد الركائز الأساسية التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاعتماد عليها لفرض وجودها في الأسواق الأجنبية وذلك راجع للتطور السريع الذي تشهده هذه الأسواق .

5- آفاق التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يمكن أن تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في ترقية الصادرات و ذلك نظرا لتوفر العديد من العوامل المساعدة على ذلك نذكر منها :

- يمكن أن تكون أسواق بعض البلدان العربية والإفريقية، وكذا الأوروبية هدفا للمنتجات الجزائرية، إذا أخذ المتعاملون الاقتصاديون الجزائريون المقاييس الدولية بعين الاعتبار.

- امتلاك الجزائر لميزة نسبية في قطاعات هامة ، كالفلاحة،الصناعات الإستخراجية ، الصناعة التقليدية ، السياحة , و يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تلعب دورا متميزا في هذه القطاعات , ولذلك يجب على السلطات تقديم امتيازات إضافية لدفع هذه المؤسسات لمزاولة نشاطها في هذه القطاعات , وكذا وسائل كفيلة بتشجيع التصدير مثل القروض , التأمينات , شهادات النوعية ...الخ.

- تبقى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوقفة إلى حد كبير على سعيها نحو إقامة تحالفات فيما بينها .

- كما انه من اجل تطوير مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب :
* وضع نظام خاص لمراقبة نوعية المنتجات بغرض ملاءمتها للأسواق الأجنبية[2] .

* إيجاد آليات لرصد الأسواق الخارجية و الفرص التسويقية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و إقامة برنامج شامل يمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من التأهيل و الوصول إلى درجة المطابقة مع المعايير الدولية في تسيير ISO 9000 [3].

* تكوين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تمكينهم من التحكم في مختلف الإجراءات المتعلقة بعملية التصدير (الإجراءات الجمركية , عقود تامين البضائع الموجهة للتصدير , إرسال البضائع ...) .
* يجب تدخل البنوك وتقديم المساعدة التقنية بالإضافة إلى توفير القروض اللازمة لإتمام

---

[1] Hayat KENDEL -***AGGLOMERATION DES PME et DEVELOPPEMENT TECHNOLOGIQUE*** – a partir du site internet :
http:// isdm-univ –tln.fr/pdf/isdm17/isdm17-kindel.pdf

[2] centre du commerce international –les PME et le marche mondial - op- cit .P22.

[3] د. قدي عبد المجيد – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري – مرجع سابق .

عملية التصدير.

* تمكين المتعاملين الاقتصاديين من الحصول على المعلومات عن الأسواق الأجنبية .

* تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في المعارض الدولية , وذلك عن طريق الإعلام و تقديم المساعدات المالية , وإعلامهم عن الجهات القائمة بذلك .

– ان ضعف كفاءات بعض المستثمرين و متعاملي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب دعما في اختيار التجهيزات والتكنولوجيات ونوعية ومعايير الإنتاج , وذلك بغرض التوصل الى تطوير نسيج من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العصرية القادرة على مواجهة المنافسة الدولية في الأسواق الداخلية و الخارجية على السواء .

المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في امتصاص البطالة في الدول المتقدمة و في الكثير من الدول النامية , وفي الجزائر أصبحت هذه المؤسسات تلعب دورا هاما في توفير مناصب العمل .

1- واقع التشغيل في الجزائر :

لقد كانت المؤسسات العمومية تشغل نسبة كبيرة من العمال , حيث كان لهذه المؤسسات دور اجتماعي وليس اقتصادي بالدرجة الأولى , وبعد أن تم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي استهدف إجراء تغييرات جذرية لهيكل الاقتصاد الجزائري فقد تم تسريح عدد كبير من العمال الأمر الذي أدى إلى استفحال ظاهرة البطالة .

و إذا اطلعنا على المعطيات الإحصائية، نجد أنها تكشف لنا ظاهرتين أساسيتين تمخضتا عن أسلوب التعديل الهيكلي للمؤسسات الاقتصادية وهما:

– شيوع حل المؤسسات العمومية من جهة.
– انعدام خوصصة أي مؤسسة عمومية من جهة أخرى.

فمن حيث الظاهرة الأولى المتعلقة بشيوع حل المؤسسات العمومية فقد تسارعت وتيرة الحل في ظل أسلوب التعديل الهيكلي واستمرت عملية الحل إلى غاية جوان 1998 أي تاريخ نهاية العمل بأسلوب التعديل الهيكلي كما يبينه لنا الجدول التالي:

جـــــدول رقم (3-17): عملية حل المـــــؤسسات العمـــــومية الاقتصادية 1998

القطـــاعات	مؤسسات عمومية اقتصادية EPE		مؤسسات عمومية محلية EPL		مؤســـــسات خاصة		مجمـــــو ع المؤسسا ت المنحلة	مجمـــــوع العمال المسرحين
	عدد المؤسسات المنحلة	عدد العمال المسرحيين	عدد المؤسسات المنحلة	عدد العمال المسرحيين	عدد المؤس سات المنحلة	عدد العمال المسرحيين		
الفلاحة	05	2205	18	1234	02	370	25	3819
الصناعة	60	36235	383	6310	/	323	443	36868
الأشغال العمومية	54	76514	195	51557	/	195	249	128266
الخدمات	15	19345	83	24522	/	150	98	44017
المجموع	134	128299	679	83623	02	1038	818	212970

المصدر: وزارة الصناعة.

وقد كان من نتائج ظاهرة حل المؤسسات العمومية تأثر عالم الشغل, حيث ارتفع معدل البطالة بشكل متسارع نظرا لارتفاع عدد العمال المسرحين من المؤسسات العمومية المحلة وتطور عدد المسرحين كما يلي :

جدول رقم (3-18) :عدد العمال المسرحين (1994-1998)

المـــــــــــدة	عدد العمال المسرحيين
من 1994إلى1996	57994
من 1996إلى 1997	47645
1998	212970
المجـــــــموع	**318609**

المصدر:المعهد الوطني للعمل.

و يشكل هذا العدد نسبة 41% من العدد الإجمالي لعمال المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي، و قد تم التكفل بهذا العدد بواسطة عدة أجهزة أهمها الصندوق الوطني للتقاعد المسبق الذي تكفل بأكثر من 17000 عامل والصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي تكفل بـ 47320 مسرح.

ومع ارتفاع وتيرة التسريح عرف سوق العمل (أسلوب التعديل الهيكلي) جمود ا في عملية التشغيل بحيث ارتفعت نسب البطالة كما يلي:

جدول رقم (3-19) : تطور نسبة البطالة 1994 إلى 1997

السنـــــة	النســبـــــة
1994	%37
1995	%35
1996	%28
1997	%30

المصدر: وزارة العمل

2- تطور دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة

لقد نتج عن عملية التصحيح الهيكلي التي مكنت الجزائر من استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية , تدهور الأوضاع الخاصة بالتشغيل , ويعود ذلك إلى غياب الاستثمارات الجديدة سواء التي تنتمي إلى القطاع العام أو القطاع الخاص , وكذلك إلى فشل السياسات التي ترمي إلى استيعاب العمال المسرحين .

وتنتشر البطالة بشكل كبير بين صفوف الشباب (80% من البطالين تقل أعمارهم عن 30 عاما) معظمهم من المقبلين على العمل لأول مرة أي أولئك الذين لا يتوفرون على أية خبرة مهنية , كما أن طالبي العمل في المقام الأول هم من غير المؤهلين , وان عدد حاملي الشهادات من التعليم العالي أصبح في تزايد مستمر (أكثر من 100 ألف سنويا). وفي ظل عدم قدرة القطاع العام على استيعاب الأعداد الكبيرة من المتخرجين وطالبي العمل , ونظرا لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تجمع معظم الدراسات الاقتصادية على أن هذه المؤسسات تتميز بقدرتها على توفير فرص العمل في ظل انخفاض معدل الادخار بالدول النامية وتعتبر أكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل كما توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة في ظل تغيير مفاهيم الشباب وخريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر وملاءمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص التي تتناسب مع أصحاب المدخرات الصغيرة . وفي الواقع فإن تشجيع ودعم إقامة نسيج من الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد أسلوبا بالغ الأهمية لرفع مستوى المعيشة وامتصاص البطالة، وهو ما يساعد على التخفيف من الضغوط الاجتماعية وتثبيت الاستقرار.

و قد برزت في الجزائر ملامح الاهتمام الجدي بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة 1994ـ 1998 لما لهذا البرنامج من آثار سلبية على مستوى التشغيل ولكون هذه الآثار تمس بالخصوص الفئة الشابة والمشكلة لغالبية الطالبين للعمل والداخلين الجدد لسوق العمل الأمر الذي دفع إلى استحداث برامج خاصة لتشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة من 1990ـ 1995 ثم برنامجا خاصا في إطا ر " المؤسسات المصغرة" أو "الميكرو- مؤسسة" بدءا من العام 1995 عن طريق تقديم العديد من التحفيزات (الدعم المالي , الإعفاء من الضرائب ,...الخ) .

إن مختلف أشكال الدعم و الامتيازات التي تحصل عليها المؤسسات المصغرة تهدف أساسا إلى تشجيع وترقية إنشاء هذه المؤسسات في محاولة لفتح مجالات جديدة لإنتاج السلع

وتقديم الخدمات والتي بدورها تمكن من المساهمة في التخفيف من حدة البطالة من جهة وتحقيق مداخيل من جهة أخرى .

الجدول رقم (3-20): تطور عدد العمال المصرح بهم في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

السنوات	عدد العمال	نسبة التطور %
1999	634.375	-
2001	737.062	16
2002	731.082	0.8-
2003	705.000	3.5-
2004	838.504	18.9

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

نلاحظ أن هناك تذبذب في عدد العمال المصرح بهم , حيث نلاحظ أن هناك انخفاض في عدد العمال المصرح بهم , وهذا عكس ما يشهده عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تطور .ويعود ذلك إلى ظاهرة عدم التصريح بالعمال وذلك راجع إلى اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدرجة ملحوظة على العمالة غير الأجرية، حيث يزاول صاحب المنشأة العمل بنفسه مع الاستعانة بأفراد أسرته وبعض الأقارب.

ويبرز ذلك بوضوح في مجال تجارة التجزئة والخدمات البسيطة المتنوّعة، كما يكثر الاعتماد على العمالة الموسمية والمؤقتة، وكذا تشغيل الصبية وصغار السن. وكثيراً ما يجرى تشغيل العمالة دون ارتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين ودون الالتزام بإبلاغ المؤسّسات الحكومية المعنيّة، مثل مؤسّسات التأمينات الاجتماعية، مما يُكسِب صاحب العمل حرية وسلطة مطلقة في التعيين والفصل. وتزداد هذه السلطة كلما كان سوق العمل يعانى من فائض عرض ومن انتشار البطالة الصريحة.

كما أن هناك صعوبة في حصر العاملين بالمنشأة الصغيرة و المتوسطة بصفة دقيقة لعدم التوثيق الرسمي لكافة المشتغلين، الأمر الذي يعنى بدوره التقليل من الحجم الفعلي لقطاع المؤسسات الصغيرة إذا تم الاسترشاد بإحصائيات السجلات الرسمية .فحسب بعض التقديرات فان عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتجاوز 1.200.000 عامل[1] , و أشارت تقديرات أخرى (l'estimation de kelkoul 1998) أن عدد العمال غير المصرح بهم قد يصل إلى 353.000 عامل[2] .

المطلب الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة وتعبئة الموارد

[1] conseil national économique et social – contribution algérienne au 3éme sommet euro-méditerranéen des CES – op .cit.

[2] HAMMOUDA Nacer-Eddine - Secteur et emploi informels en Algérie : définitions, mesures et méthodes d'estimation - CREAD (Alger) .2002. a partir du site Internet www.univ-paris12.fr/www/labos/gratice/hammouda.doc

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن العشرين ، أفرز تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فبعد التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات ، أعطت الدولة مجالا أوسع ودعما لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويظهر ذلك من خلال إنشاء هياكل تهتم ببرامج أعدت خصيصا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات اقتصادية متعددة , كما ابدت السلطات الجزائرية اهتماما بتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تفعيل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية .

و تجدر الإشارة إلى أن الأمور بدأت تتغير فيما يتعلق بالثقل المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري , وهو ما يعكس نقطة تحول جوهرية في الأداء , فآخر الإحصائيات تشير إلى تطورين مهمين في هذا المجال ألا وهما :

* على الرغم من آثار المنافسة الشديدة و انفتاح الاقتصاد الجزائري على التبادلات الدولية في العامين 1998 و 1999 فان مؤشرات الإنتاج الصناعي تشير إلى نمو القطاع الصناعي بنسبة 10% في سنة 1999 علما بان القطاع الخاص استحوذ على الحصة الكبرى في هذه الزيادة , وذهبت إحصائيات مصالح مندوب التخطيط إلى أن نسبة نمو القطاع الصناعي الخاص تتراوح ما بين 7 و 8% في سنة 1999 [1] .

* تشير النتائج إلى ركود القطاع العمومي و الذي يظهر انه وصل إلى حدوده القصوى فيما يتعلق بإمكانيات توسع إمكانياته الصناعية وذلك على الرغم من الكثير من عمليات التطهير و الدعم وإعادة الهيكلة من طرف الدولة الجزائرية وما تزامن معه من ضخ إمكانيات مالية ضخمة , واضطر صناع القرار في النهاية إلى تبني سياسات جديدة منها الخصخصة وتجزئة هذه المؤسسات .

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة :

لقد عرفت القيمة المضافة التي يحققها القطاع الخاص ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت من 18 مليار دينار سنة 1974 إلى أكثر من 2000 مليار سنة 2003, أما بالنسبة لمعدل مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة فانه ظل يتغير من سنة إلى أخرى .

الجدول رقم (3-21) : تطور القيمة المضافة في القطاع الخاص (1988- 2003)

السنوات	المبلغ (مليون دينار)	النسبة %

[1] احمد مجدل – إدراك واتجاهات المسئولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر : بالتطبيق على ولاية غرداية – مرجع سابق.ص 47 .

1988	115.159	44
1989	148.537	46
1990	184.361	43
1991	283.171	42
1992	364.485	43
1993	438.577	48
1994	538.189	46
1995	711.672	45
1996	935.764	46
1997	1.010.274	46
1998	1.178.485	54
1999	1.335.170	51
2000	1.436.504	42
2001	1.636.136	47
2002	314.819	35
2003	2.029.559	47

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

نلاحظ أن القطاع الخاص الممثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بنسبة تتراوح بين 45% و 47%, وقد وصلت هذه النسبة إلى 54% سنة 1998 , ومن خلال معطيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2003 نلاحظ أن القطاع الخاص يسيطر بشكل كامل على بعض النشاطات مثل الفلاحة والصيد البحري , الخدمات المقدمة للعائلات, فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص **63640,5** مليون دينار مقابل **1430,7** مليون دينار للقطاع العام , وكذلك قطاع البناء و الأشغال العمومية حيث بلغت مساهمة القطاع العام في خلق القيمة المضافة فيه **116918,2** مليون دينار , بينما بلغت مساهمة القطاع الخاص **284096** مليون دينار , أما في قطاع النقل و المواصلات فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص **305234,6** مليون دينار مقابل **107202,6** مليون دينار للقطاع العام .

بينما لازال القطاع الصناعي يسيطر عليه القطاع العام حيث لم تتعد مساهمة القطاع الخاص **1452,5** مليون دينار مقابل **43826,2** مليون دينار للقطاع العام .

وفي سنة 2000 حققت المؤسسات المصغرة ربح خام يقدر بـــ 691 مليار دينار أي بنسبة 20% من الناتج المحلي الخام , وهذا يدل على أهمية المؤسسا ت المصغرة في الاقتصاد الجزائري .

الجدول رقم (3-22) : تطور الناتج المحلي الخام (PIB) حسب القطاع القانوني خارج المحروقات

الوحدة : مليار دينار

السنوات	1999		2000		2001		2002		2003	
القطاع	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	420	24.6	457.8	25.2	481.5	23.6	505	23.1	550.6	22.9
القطاع الخاص	1288	**75.4**	1356.8	**74.8**	1560.2	**76.4**	1679.1	**76.9**	1884.2	**77.4**
المجموع	1708	100	1814.6	100	2041.7	100	2184.1	100	2434.8	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القطاع الخاص الممثل أساسا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل نسبة كبيرة وصلت إلى 77.4% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات, الأمر الذي يكشف لنا مدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك في ظل تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الدور الحيوي الذي تلعبه .

وقد أثبتت الدراسات أن رغم العراقيل التي تواجه الصناعات الصغيرة و المتوسطة إلا أنها في تطور مستمر .

الجدول رقم (3-23) : تطور النشاط في الصناعات الصغيرة والمتوسطة (عينة تتشكل من 1026 صناعة صغيرة ومتوسطة)

المؤشرات الأساسية	النتائج 2000	الفارق 99/00	الفارق 98/99	الفارق 97/98	الفارق 97/00
رقم الأعمال(10^9دج)	85.5	+20%	+33%	+27%	+27%
القيمة المضافة (10^9 د.ج)	19.5	+25%	+45%	+50%	+40%
التشغيل (10^3 أجير)	45.2	+10%	+21%	+15%	+15%
نفقات الاستثمار (10^9 د.ج)	16.3	+1%	+28%	+30%	+20%

المصدر :المجلس الاقتصادي والاجتماعي – مشروع تقرير : من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – مرجع سابق. ص 34.

إن توسيع تدخل الاستثمارات الخاصة يعد أمرا ضروريا من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية , وذلك عن طريق توفير الدعم اللازم وتوفير التمويل , وذلك في ظل التغيرات التي يشهدها العالم خاصة ظاهرة العولمة , والتي تفتح الباب أمام المنافسة الأجنبية .

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعبئة الموارد و الاستهلاك :

إن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار عامة , وفي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي و منه تحقيق مداخيل إضافية لخزينة الدولة , توجه إلى تحسين الهياكل القاعدية و تدعيم الاستثمار الداخلي , ونلاحظ انه خلال السنوات الأخيرة أصبح مساهمة القطاع الخاص في رفع مداخيل الخزينة من خلال الضرائب المباشرة أو غير المباشرة في ارتفاع .

وان تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له اثر على الاستهلاك وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال توفير المداخيل للأفراد , وهذه المداخيل ستترجم إلى طلب إضافي في السوق و منه تحقيق الانتعاش الاقتصادي , أما الجزء الذي لا يستهلك من الدخل يوجه إلى الادخار ومنه توفير مصادر إضافية لتمويل الاستثمار .

الجدول رقم (3-24) : نسبة الأجور من القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2000

السنوات	2000
مؤسسات خاصة تضم اقل من 10عمال	35.24
مؤسسات خاصة تضم أكثر من 10عمال	39.32

المصدر : Ahmed Bouyacoub(directeur de recherche -cread) - LES PME EN ALGÉRIE : QUELLES RÉALITÉS ?- op-cit.

من خلال الجدول نلاحظ أن حصة الأجور من القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة هامة من القيمة المضافة وبالتالي فهي تساهم بصورة فعالة في تنشيط الطلب الوطني وكذا تساهم في توزيع الدخل. وقد بلغ حجم الأجور في المؤسسات المصغرة سنة 2000 مبلغ 883 مليار دينار.

المطلب الرابع: تنمية وتطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بالنظر لدور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية بالجزائر ، نجد أن هذا القطاع ما زال لا يحقق المساهمة المتوقعة منه كقطاع اقتصادي فعال وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية ، حيث تعترض هذه المنشآت بعض العقبات والصعوبات .

وفي الآونة الأخيرة قامت السلطات الجزائرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني , غير ان المشكل المطروح هو إيجاد الميكانيزمات المناسبة للتطبيق , فهناك فرق شاسع بين الجانب النظري

و الجانب التطبيقي , ولذلك يجب التركيز أكثر على تطبيق النصوص القانونية والأهداف المسطرة ضمن مختلف التشريعات و الهيئات التنظيمية .

ففي السبعينات كان الاعتقاد السائد هو أن تشييد المصانع الكبرى سيمكننا من تحقيق التنمية الاقتصادية , أما حاليا فالاعتقاد السائد هو أن تطوير التجهيزات الجماعية (les équipements collectifs) تحقق التنمية ففي برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول تم التركيز على التجهيزات الجماعية بشكل رئيسي , غير أن الواقع وتجارب الدول الأخرى تؤكد أن التنمية الاقتصادية لا تتأتى إلا بتطوير النسيج الاقتصادي .

ولذلك يجب التركيز على تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , ويجب انتهاز فرصة توفر المبالغ المالية , لذلك يجب تخصيص من 30 إلى 40% من مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي المقبل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1] ويجب تخصيص 30% من اجل تطوير الإدارة وكذا تفعيل دور هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة مكاتب المتخصصة في تقديم الاستشارة و دراسات الجدوى, بالإضافة إلى عصرنة محيط المؤسسات الاقتصادية .

ويجب أن تلعب الجماعات المحلية دورا هاما في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, بحيث يتعين عليها بالتنسيق مع الهيئات المركزية على جلب و رصد التمويلات الممنوحة لمختلف القطاعات الاستثمارية في إطار التعاون بين الولايات من اجل توسيع و ترقية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [2] .

ونظرا للمنافسة الشديدة للمنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية , فعلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية الاعتماد على التجديد والابتكار و إدخال التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية و التحكم في السعر والجودة .

وحتى يتسنى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا حيويا في الاقتصاد الوطني يجب إعداد استراتيجية واضحة مبنية على أساس من الواقعية , من اجل تمكينها من ممارسة نشاطها في أحسن الظروف . وفي هذا المجال فقد أعدت منظمة الأمم المتحدة للإنماء(UNDP) خطة برنامج لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3]:

---

[1]Abdelhak lamiri – plus de ressources au développement des PME – PARTENAIRES .revue de la chambre de commerce et d'industrie française en Algérie .N50. FEVERIER 2005.

[2] معوان مصطفى – دور الجماعات المحلية في دعم وتشجيع المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد – 23/22 افريل 2003.ص47.

[3] احمد مجدل – إدراك واتجاهات المسئولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر : بالتطبيق على ولاية غرداية. مرجع سابق . ص 41 .

1- يجب على الحكومة تسهيل عمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليس تشديد الرقابة عليها بحجة التنظيم .
2- يجب أن تشارك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صياغة السياسات والقوانين التي تخصها .
3- تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية إلى البنى التحتية الملائمة و إلى سياسات حكومية خاصة بها .
4- يجب أن تكون خدمات الدعم المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشجعة على تحرير الأسواق .
5- يجب أن تكون برامج التدريب الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملية.
6- خدمات الاستشارة والدعم المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم توفيرها من طرف القطاع الخاص المحلي .
7- يجب أن تكون الخدمات المقدمة مقابل مبالغ مالية و لكن الإعانات المالية ضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
8- الإعانات المالية الموجهة للطلب على الخدمات تعتبر أكثر فعالية من تلك الموجهة للعرض .
9- مادامت الخدمات الحكومية ضرورية يجب أن يكون لها طابع مستقل .
10- نشر وتوفير المعلومات يساهم في تطوير الأسواق .
11- يجب إعادة النظر في المهارات الفنية الضرورية للمؤسسا ت الصغيرة والمتوسطة حتى تتلائم مع الاستعمال الموسع للكمبيوتر والعولمة الاقتصادية .
12- إن تطوير نظام مالي وطني قوي وفعال متطلب أساسي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
13- يجب بذل مجهودات أكثر في مراحل التحضير الأولي لبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
14- يجب إقحام القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ السياسات الخاصة بالمؤسسا ت الصغيرة والمتوسطة .
15- يجب اعتماد التخطيط الاستراتيجي في اختيار ما يجب دعمه خصوصا بالنظر إلى شح الدعم المالي .

خلاصة :

إن التحولات الاقتصادية التي حدثت في الجزائر, حيث تم اعتماد استراتيجية جديدة في التنمية قائمة على آليات اقتصاد السوق، من خلال فتح المبادرة للقطاع الخاص و خوصصة

القطاع العام، أدت إلى تطور ملحوظ للقطاع الخاص وتراجع القطاع العام , وأصبح الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية .

غير أننا نقول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازالت حديثة النشأة و لم تبلغ بعد المكانة اللائقة بها على المستوى الاقتصادي الكلي نظرا لاصطدامها في الواقع الاقتصادي بمجموعة من العوائق , وذلك رغم الجهود الجبارة التي قامت الدولة باتخاذها لبعث الحيوية و الفعالية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , كما أن النتائج المحققة كانت دون المستوى .

تمهيد :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم مداخل تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا ما أثبتته التجارب في الدول المتقدمة , وذلك لما تتميز به هذه المؤسسات . وانطلاقا من الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه في توفير مناصب الشغل و تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الاستثمار قامت الدولة بالعديد من الإصلاحات التي من شانها إعادة الديناميكية و الفعالية للاقتصاد الجزائري .

ولدراسة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إظهار الدور الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني قمنا بدراسة حالة هذه المؤسسات في فرع الصناعات الغذائية باعتباره من أهم فروع القطاع الصناعي سواء من حيث أهميته الاقتصادية أو أهميته الاجتماعية , حيث شهد في السنوات الأخيرة قفزة نوعية في ميدان الاستثمارات الخاصة .

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:
المبحث الأول : أهمية فرع الصناعات الغذائية.
المبحث الثاني: تطور الاستثمار في هذا الفرع .
المبحث الثالث : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في هذا الفرع و مساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر .

المبحث الأول : خصائص الصناعات الغذائية في الجزائر

المطلب الأول : أهمية الصناعات الغذائية

يعد فرع الصناعات الغذائية من أهم فروع القطاع الصناعي وهذا نظرا لارتفاع الطلب المحلي على المواد الغذائية وعدم وجود تغطية كاملة لهذا الطلب من طرف المؤسسات المحلية , حيث قدرت قيمة المواد الغذائية المستوردة سنة 1995 بـــ 1.9 مليار دولار لترتفع إلى 2.8 مليار سنة 1999 , وقد نتج ذلك عن عدة أسباب أهمها[1] :

– تطور عدد السكان في الجزائر .
– نزوح الكثير من العائلات الريفية إلى المدن مما أدى إلى تغير نمط معيشتهم حيث أصبحت هذه العائلات تعتمد على السلع الغذائية المصنعة بعدما كانت تعتمد على الزراعة في إشباع حاجاتها .
– دخول المرأة لعالم الشغل مما أدى إلى تطور استهلاك العائلات للأكل المحضر خارج المنزل و الأكل الخفيف حيث نجد أن نسبة النساء العاملات في الجزائر يقدر بـــ 17% من مجموع الإناث .

ويتميز هذا الفرع عن غيره باعتباره يمثل احد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي, وتدفع الجزائر مبالغ ضخمة من العملة الصعبة مقابل الحصول على السلع الغذائية (قمح , حليب , زيوت نباتية , سكر ...) حيث تتجاوز فاتورة المواد الغذائية 2.5 مليار دولار سنويا, وقد عملت السلطات العمومية في الجزائر منذ الاستقلال على تطوير الإنتاج المحلي للتخفيف من حجم الاستيراد .

و تشكل الصناعات الغذائية حلقة مهمة ضمن الصناعات التحويلية وتمتاز بخصوصيات متعددة نذكر منها :

* ارتباطها الوثيق بتقنيات وصناعات مختلفة , فهذه الصناعات وان كانت تشمل أساسا التعامل مع المنتجات الزراعية بشقيها النباتي و الحيواني , معنية أيضا بأساليب النقل والتحضير و التخزين للمادة الأولية بوسائل فيزيائية أو كيميائية , كما أن لها علاقات بصناعات أخرى متممة مثل صناعة التعبئة و التغليف .
* تنوع وتزايد سريع لأعداد السلع المنتجة وتفرعها إلى عشرات الأصناف و هذا التنوع لا يتطلب بالضرورة تحولات جذرية في طرق الإنتاج أو المهارات الفنية , بل يقوم على تغيير الشكل أو الغلاف أو زيادة نكهات إضافية أو استعمال مدخلات جديدة .

[1] A.BENCHERIF. stratégie des acteurs de la filière lait: état des lieux et problématiques a partir du site Internet : http//resources.ciheam.org/om/pdf/b32/ci011662.pdf

* تواجد مزيج غير متجانس للتقنيات المعتمدة داخل البلد الواحد و حتى في الفرع نفسه , فهناك الصناعات الغذائية التقليدية المعتمدة على الخبرات المتوارثة و المتسمة بكثافة استخدام العمالة مرورا بالصناعات الغذائية نصف الآلية إلى جانب الصناعات الغذائية المتطورة والمعتمدة على الآلات الحديثة . وتتميز الصناعات الغذائية في البلدان النامية بصغر حجم الوحدات المنتجة و بارتكازها على التكلفة الرخيصة نسبيا لليد العاملة المستخدمة بكثافة , وقد تطورت هذه الصناعات في السنوات الأخيرة وانتقلت تدريجيا نحو تقنيات أكثر تقدما و تحسنت طرق الإنتاج وزاد الاعتماد على صناعات التعبئة والتغليف .

و يتضح في الجزائر أن فرع الصناعات الغذائية قد اتخذ منحيين :

– *الأول :* يدور حول التوسع في وحدات الإنتاج الكبيرة المتعلقة بإنتاج المواد الأساسية مثل السكر , الزيت , أو حتى المشروبات , فهذه السلع ترتكز على مؤسسات كبيرة واستثمارات مالية كثيفة .
– *الثاني :* يدور حول الوحدات الصغيرة التي من المفترض أن تؤمن السلع المختلفة للمستهلكين , حيث يوجد مزيج غير متجانس من المؤسسات , بعضها يرتكز على التقنيات الحديثة في حين يعتمد القسم الآخر على استخدام العمالة اليدوية و الخبرات التقليدية[1] .

* تدخل كثيف من قبل الدولة في هذه الصناعات حتى في الدول الأكثر انفتاحا واحتراما للحرية الاقتصادية وذلك لثلاثة أسباب:

الأول يتعلق بالدعم الذي توفره اغلب البلدان الغنية والفقيرة لبعض المنتجات الزراعية الأساسية , والمفترض أن يتراجع هذا الدعم مع اتفاقيات تحرير التجارة الدولية .

أما السبب الثاني فانه مرتبط بنظرية تطوير الأمن الغذائي المتبعة في الكثير من الدول, حيث لا يكتفي القطاع العام بالسهر على تامين المواد الزراعية بل يساعد على تحويلها صناعيا من اجل تحصين أمنه الغذائي .

أما السبب الثالث للتدخلات الحكومية فيعود إلى الحساسية الصحية للمنتجات الغذائية التي توجب السهر من قبل الدولة ومؤسساتها لمراقبة الجودة و الحفاظ على الصحة العام.

[1] Boukhalfa BENAMAR- Innovation et économie de marché en Algérie : cas des IAA- a partir du site Internet: www.toulouse.inra.fr/lerma/jjchercheur/benamar.pdf.

المطلب الثاني : أهم فروع الإنتاج

1- فرع الحبوب ومشتقاتها :

تنقسم عمليات تحويل الحبوب إلى قسمين :

- تحويل أولي : يتلخص في عملية طحن الحبوب من طرف مطاحن متخصصة (Minoterie ,Semoulerie) , وينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي .
- تحويل ثانوي : وتضمن هذه العملية إنتاج مواد نهائية مختلفة انطلاقا من مخرجات التحويل الأولي .

1-1 التحويل الأولي :

حتى سنة 1993 كانت عملية التحويل الأولي للحبوب يسيطر عليها القطاع العام عن طريق خمسة مؤسسات جهوية وهي كالتالي :

- الرياض سطيف .
- الرياض الجزائر .
- الرياض قسنطينة .
- الرياض تيارت .
- الرياض سيدي بلعباس .

وبعد سنة 1993 بدأ القطاع الخاص يستثمر في هذا الفرع وبين سنتي 1993 و 1997 تم إنجاز العديد من المؤسسات التابعة للقطاع الخاص , حيث أصبح عدد المؤسسات المتخصصة في عملية التحويل الأولي للحبوب 74 وحدة تابعة للقطاع العام والخاص[1].وكانت قدرة الإنتاج لهذه الوحدات تقدر بحوالي 2.750.000 طن سنويا من مادة السميد و 1.500.000طن سنويا من مادة الفرينة .

وما بين سنتي 1997 و2003 شهد هذا الفرع تطورا ملحوظا من حيث عدد المؤسسات, الأمر الذي أدى إلى رفع الطاقة الإنتاجية .

1-2 التحويل الثانوي : يضم هذا الفرع عدة نشاطات نذكر منها :

1-2-1 صناعة الخبز و الحلويات: لقد كان يعتمد هذا النشاط على وسائل تقليدية حتى نهاية الثمانينات , ومع بداية التسعينات أصبحت المؤسسات الناشطة في هذا الميدان تعتمد على وسائل أكثر حداثة , وقد شهد هذا النشاط حركة ديناميكية فيما يخص وسائل الإنتاج خاصة في النصف الثاني من التسعينات , أما سنة 2003 أصبحت معظم الوسائل المستعملة في هذه

[1]Réseau Maghrébin D'études Economiques .Les Industries Agro-alimentaires Dans Les Pays Du Maghreb. Collection études sectorielles Algérie 1998. p115

الصناعة اتوماتيكية , حيث تم تجديد معظم الآلات و تم التخلي عن الطابع التقليدي الذي كان يميز هذا النشاط , فقد أصبح في سنة 2003 حوالي 90% من وسائل الإنتاج يتراوح عمرها ما بين 2 و 6 سنوات و أن 10% فقط يصل عمرها إلى 10 سنوات [1] .

وقد قدر عدد المخابز في سنة 2004 حسب معطيات المركز الوطني للسجل التجاري بحوالي 15500 مخبرة , 900 منها تقوم بتصنيع الخبز و 6500 تقوم بتصنيع الخبز و الحلويات و قد تراوح الإنتاج في سنة 2003 بين 9 و10 مليار خبزة .

1-2-2 العجائن الغذائية : تعتبر صناعة العجائن الغذائية من أقدم الصناعات في الجزائر (1950) وتم تطويرها بعد سنة 1960 من طرف المؤسسة الوطنية (SEMPAC) و التي كانت متخصصة في فرع الحبوب ومشتقاتها , حيث تم إنشاء 16 وحدة خلال الفترة الممتدة بين 1960 و 1980 وبلغت الطاقة الإنتاجية حوالي 1688 قنطار في اليوم . ولم يستثمر القطاع الخاص في هذه الصناعة إلا في سنوات الانفتاح الاقتصادي أي بعد سنة 1990 .

1-2-3 صناعة البسكويت :

لقد عرفت هذه الصناعة تطورا مع بداية الثمانينات وذلك بفضل القطاع الخاص و الذي تعرض لمنافسة شديدة من طرف المنتجات المستوردة و التي تتميز بالجودة , غير انه بعد عمليات تأهيل و نتيجة استثمارات جديدة في هذه الصناعة بالإضافة إلى عمليات التجديد التي شملت تحسين التغليف و تنويع المنتجات بدأت الصناعة المحلية تنافس بشدة المنتجات المستوردة .

وقد كان عدد الوحدات المنتجة في سنة 1997حوالي 109 وحدة إنتاج منها 102 تابعة للقطاع الخاص و7 وحدات فقط تابعة للقطاع العام , وان 52 وحدة تشغل أكثر من 20 عامل و يوجد حاليا حوالي 380 منتج حسب إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري (145 منهم أشخاص طبيعية) وان حوالي 60 مؤسسة تشغل أكثر من 20 عامل تعتبر رائدة في هذا المجال .

وتقدر الطاقة الإنتاجية بحوالي 150.000 طن وفي سنة 2003 قدر حجم الإنتاج بـــ 90000 طن, في حين لم يكن يتجاوز 30.000 طن حتى سنة 1997 .

2- فرع الزيوت النباتية :

تنقسم صناعة الزيوت النباتية إلى قسمين رئيسيين :

▪ الأول يعتمد على الزيتون لإنتاج زيت الزيتون حيث التكنولوجيات المستعملة متعددة وتتضمن المعاصر اليدوية البسيطة إلى جانب المعامل المتطورة للاستخلاص والتعبئة , إلا

[1] Cabinet Tiers Consult – L'AGRO-ALIMENTAIRE EN ALGERIE- Collection études sectorielles Algérie -2004. P114

أن أهم مشكلة تواجه هذه الصناعة هي تذبذب الإنتاج الزراعي و مواسمه بين عام جيد وعام سيء مما يؤدي إلى تعطيل الكثير من الطاقات الإنتاجية خاصة وان هذه الصناعة تعتمد بصفة كلية على المدخلات المحلية .

وقد قدر الإنتاج المتوسط من مادة الزيتون للفترة 2003/1993 بـــ2.185.000 قنطار في السنة , 1.836.000قنطار منها مخصصة لإنتاج الزيوت , وحسب وزارة الفلاحة فانه في سنة 2003 كان هناك 1445 معصرة زيتون و أن معظمها كان يعتمد على التقنية التقليدية في عملية الإنتاج .

الجدول رقم (4-1) : توزيع معاصر زيت الزيتون حسب التقنية المستعملة في الإنتاج لسنة 2003

التقنية المستعملة	عدد المعاصر
تقليدية نصف آلية آلية	910 277 258
المجموع	**1445**

المصدر : وزارة الفلاحة (2004).

وقد قدر حجم الإنتاج من مادة زيت الزيتون لسنة 2003 بـــ 320.000 هكتولتر وهو إنتاج لا يلبي الطلب الوطني من هذه المادة .

▪الثاني يتمحور حول إنتاج الزيوت النباتية الأخرى والمستخرجة من عباد الشمس و الصويا و النخيل, وقد كانت المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة التابعة للقطاع العام هي المؤسسة الوحيدة التي كانت تقوم بإنتاج مادة الزيت عن طريق 9 وحدات , وبعد سنة 1998 قامت مجموعة (CEVITAL) التابعة للقطاع الخاص بإنشاء وحدات للتكرير وعددها ثلاثة تعتمد على تكنولوجيات حديثة .

و كل الوحدات سواء تلك التابعة للقطاع العام أو الخاص تقوم فقط بتكرير الزيت المستورد بنسبة 100%[1] .و الجدول التالي يبين الكميات المستوردة من الزيت الخام :

الجدول رقم (4-2) : تطور الكميات المستوردة من الزيت الخام من 1993 إلى 2003

الوحدة : الطن .

المادة	1993	1994	1995	2001	2002	2003
زيت عباد الشمس	69.415	98642	262.077	319.366	142.228	240.325

[1] N. ALBANE- .LES INDUSTRIES AGRO-ALIMENTAIRES EN ALGERIE -PME MAGAZINE D'ALGERIE N 16 JANVIER 2004.P 19.

زيت النخيل	68.915	16.757	9.668	5.144	3.846	2.308
زيت الصويا	177.089	177.509	116.551	16.695	24.992	92.402

المصدر:

- Réseau Maghrébin D'études Economiques .Les Industries Agro-alimentaires Dans Les Pays Du Maghreb. Op-cit. p96.
- Cabinet Tiers Consult – L'AGRO-ALIMENTAIRE EN ALGERIE -op-cit. p105

ويقدر الطلب الوطني على مادة الزيت بحوالي 350.000 طن سنويا وقد تمت تغطيته بنسبة 100% من طرف الإنتاج المحلي , وهذا بفضل الاستثمارات الخاصة غير أن هذا الفرع يبقى حساس لأي تغيرات تحدث سواء في كميات الإنتاج العالمي أو أسعار المادة الأولية , ولذلك يجب أن يوجه جزء من الاستثمارات في هذا الفرع لتطوير الزراعات المنتجة للمادة الأولية وتقليل التبعية للخارج .

3- فرع صناعة السكر :

قبل سنة 1962 كان هناك مصنع واحد لصناعة السكر بطاقة إنتاج قدرها 300 طن يوميا , وفي سنة 1966 تم إنشاء شركة (SOGEDIA) وإنشاء مصنع خميس مليانة , وقد كان هذا الفرع يعتمد على المواد الأولية الزراعية المحلية (الشمندر السكري) حيث كان يقدر الإنتاج المحلي من هذه المادة في سنة 1969 حوالي 8200 طن وبلغ حده الأدنى في سنة 1982 أي 21000 طن فقط , وكانت المساحة المخصصة لزراعة الشمندر السكري تقدر بـــ 45000 هكتار من الأراضي المسقية , غير أن هذه المساحة تقلصت وذلك لضعف الإنتاج حيث تقرر في سنة 1981 إلغاء زراعة الشمندر السكري في ولايتي عنابة و قالمة ثم في ولاية شلف سنة 1983 , وابتداء من هذه السنة أصبح إنتاج السكر في الجزائر ينحصر في عملية تكرير السكر الأحمر المستورد وقد كانت المؤسسة الوطنية (ENASUCRE) هي المؤسسة الوحيدة التي تقوم بتغطية جزء من الطلب المحلي و الباقي يتم تغطيته عن طريق الاستيراد .

وبقي القطاع العام يحتكر هذا النشاط حتى سنة 2002, حيث شهدت هذه السنة تدخل القطاع الخاص و يتعلق الأمر بـــــ:

- مجموعة (CEVITAL) التي قامت بإنشاء مصنع لتكرير السكر تقدر طاقته الإنتاجية بـــ 550.000 طن سنويا .
- مجموعة (BLANKY) من خلال عقد اتفاقية مع مؤسسة (ENASUCRE).

وبلغ الطلب المحلي على مادة السكر في سنة 2003 حوالي 800.000 طن , كما قدرت الطاقة الإنتاجية في نفس السنة بـــحوالي 780.000 طن مقسمة كالتالي:

- مجموعة (CEVITAL) .....550.000 طن.

- مجموعة (ENASUCRE/BLANKY) .....230.000 طن .

4- صناعة الحليب ومشتقاته :

تعتبر مادة الحليب من المواد الأساسية و التي تستهلك بكميات كبيرة , فقد قدر حجم الاستهلاك الفردي في الجزائر بحوالي 116 لتر سنويا كما قدر الطلب المحلي على مادة الحليب لسنة 2003 بـــ 3.7 مليار لتر [1] .غير أن الإنتاج الوطني من هذه المادة في سنة 2003 لم يتجاوز 1.610 مليار لتر أي 43.5% من الطلب الوطني و الباقي يتم تغطيته عن طريق الاستيراد .

الجدول رقم (4-3) : تطور الإنتاج الفلاحي لمادة الحليب في الجزائر 1991- 2003

	متوسط 1999/1991	2001	2002	2003
عدد الأبقار المنتجة للحليب	765045	1008145	841630	873420
الإنتاج من مادة الحليب 10^6 لتر	1.200	1.437	1.544	1.610

المصدر : وزارة الفلاحة (2004) .

نلاحظ من خلال الجدول تطورا ملحوظا في عدد الأبقار المنتجة لمادة الحليب وهذا نظرا للبرامج الحكومية التي طبقت و التي كان الغرض منها تشجيع الفلاحين على تطوير الإنتاج وخاصة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004/2001) فقد تطور الإنتاج في سنة 2003 بـــ 39.8% مقارنة بمتوسط سنوات 1999/1991 .

أما صناعة مادة الحليب الموجه للاستهلاك فتتم أساسا عن طريق تحويل الحليب الجاف المستورد , وهناك 110 مؤسسة لإنتاج الحليب بطاقة إنتاجية تتجاوز 3 مليار لتر سنويا.

5- صناعة المشروبات والمياه المعدنية :

عرفت صناعة المشروبات الغازية والمياه المعدنية تطورا ملحوظا خاصة في سنوات التسعينات وذلك نظرا لتزايد الطلب المحلي , فبعد أن كان الطلب على المياه المعدنية يقدر بأقل من 60 مليون لتر في سنة 1980 أصبح يقدر بـــ 1.5 مليار لتر في سنة 2004 , و بالنسبة للمشروبات الغازية فقد قدر الطلب المحلي عليها في سنة 2004 بـــ 750 مليون لتر .

5-1 المياه المعدنية : منذ 1966 وحتى سنة 1980 كانت الشركة الوطنية للمياه المعدنية هي التي تمون السوق المحلي وذلك عن طريق 9 وحدات إنتاج وطنية و 3 وحدات محلية , وكانت طاقة إنتاجها حوالي 680.000 هكتولتر .

[1] Cabinet Tiers Consult – L'AGRO-ALIMENTAIRE EN ALGERIE-op- cit. P153.

و ابتداء من سنة 1980 أصبح القطاع الخاص يستثمر في هذا الفرع حيث أصبحت الطاقة الإنتاجية (قطاع خاص و قطاع عام) في سنة 2004 تصل إلى 4.8 مليار لتر , وقدر حجم الإنتاج في سنة 2003 بـــ 1.5 مليار لتر .

2-5 المشروبات الغازية : يمثل القطاع الخاص 95 % من المؤسسات الناشطة في إنتاج المشروبات الغازية , وقد حاولت العديد من المؤسسات خلق علامات تجارية محلية ويشهد هذا النشاط منافسة شديد ة وذلك بفضل الاستثمارات الرأسمالية المكثفة واعتماد سياسات الإعلان والترويج تستند إلى خطط متقدمة تقوم الشركات العالمية بالمشاركة فيها , والى جانب الشركات الكبيرة توجد مؤسسات صغيرة متخصصة في إنتاج المشروبات الغازية تعتمد على تقنيات إنتاج تقليدية أو نصف آلية .

المطلب الثالث :العوامل المعيقة لتطور الصناعات الغذائية في الجزائر

1- المدخلات وعمليات التموين :

لعل المشكلة المتعلقة بمدى توافر المستلزمات الأولية للصناعات الغذائية محليا من أهم المشاكل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر , حيث أنها مرتبطة بالدرجة الأولى بقطاع الزراعة و الإنتاج الزراعي , وقد اعتمدت الصناعات الغذائية في مراحل تطورها الأولى على المنتجات الزراعية الداخلية (مثل فرع صناعة السكر الذي كان يعتمد على الشمندر السكري المنتج محليا) ولكنها تحولت تدريجيا إلى استيراد معظمها من الخارج , سواء في صورة مواد أولية أو في شكل سلع نصف مصنعة مثل الحليب المجفف و المركز, الزيوت النباتية غير المكررة .

وقد لعبت المعوقات التالية دورا في تحول الصناعات الغذائية من المواد الأولية المحلية إلى الاستيراد الخارجي :

* ضعف النمو الإنتاجي للمواد الزراعية المحلية مقارنة بنمو الصناعات الغذائية .
* عدم قدرة القطاع الزراعي على تامين المدخلات بشكل منتظم و الاكتفاء بالتموين الموسمي , مع قصور البنية الأساسية فيما يتعلق بتوافر المخازن , فقد قدر الطلب على الحبوب في سنة 2003 بـــ 7.300.000 طن مقسمة كالتالي :

الجدول رقم (4-4) : الطلب على الحبوب في الجزائر لسنة 2003

الوحدة: طن

المادة	الكمية
القمح الصلب	2.700.000
القمح اللين	3700.000
الشعير	900.000
المجموع	7.300.000

المصدر : Cabinet Tiers Consult – L'AGRO-ALIMENTAIRE EN ALGERIE- op-cit. P101.

وهذا الطلب يتم تغطيته جزئيا بالإنتاج المحلي الذي يتراوح بين 0.9 و4.9 مليون طن في أحسن الأحوال , وذلك تبعا لكميات الأمطار المتساقطة , فقد كان الإنتاج الزراعي في سنوات الجفاف (1997- 2000) يقدر بـــ 900.000 طن فقط ويعرف الإنتاج الزراعي تقلبات فيما يتعلق بالكميات المنتجة من سنة إلى أخرى , نظرا لاعتماد المزارعين على الأمطار بالدرجة الأولى وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي الذي يوضح الكميات المنتج ة من الحبوب .

الجدول رقم (4-5) : تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 1999 – 2003

الوحدة : قنطار .

السنوات	2000/99	2001/2000	2002/2001	2003/2002
قمح صلب	4.863.340	2.388.650	9.509.670	18.022.930
قمح لين	2.740.270	8.003.480	5.508.360	11.625.590

المصدر : وزارة الفلاحة (2004) .

* عدم توفر تقنيات الإنتاج والفرز الحديثة في قطاع الزراعة لإنتاج محاصيل بمواصفات عالية مثل تلك التي يتطلبها فرع الصناعات الغذائية نظرا لضعف الزراعات الرأسمالية , مما دفع أصحاب المصانع لتفضيل المواد المستوردة التي تتميز بالجودة وذلك لضمان نوعية جيدة لمنتجاتهم النهائية .

* غياب الأساليب التعاقدية بين المعمل ووحدات الإنتاج الزراعية , التي تحكم عمليات التموين بالمنتجات الزراعية إلى المصنع حسب مواصفات معينة وبكميات مناسبة متفق عليها مسبقا .

* القصور الشديد في مراكز البحوث التطبيقية وإهمال جوانب كثيرة تحكم الإنتاج الفلاحي الجيد و التسويق .

* منافسة المواد الأولية ونصف المصنعة المستوردة للإنتاج المحلي , من حيث السعر والمواصفات وانتظام التموين , وكان لذلك تأثير كبير في استسهال الاستيراد من قبل مصانع الأغذية , الأمر الذي من شانه أن يؤدي إلى إهمال استعمال المنتجات الأولية المحلية .

* لم تطور وحدات الصناعات الغذائية عملياتها التصنيعية لتطال الشق الزراعي كما يحصل في بعض البلدان خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تلجا شركات الصناعات الغذائية إلى السيطرة على الإنتاج الزراعي أو الحيواني أو على التعاونيات التي تؤمن تجميع الإنتاج من المزارعين, ولم تحاول وحدات الإنتاج في الجزائر الاعتماد على مبدأ

التنسيق بين الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي الغذائي , ولم يتمكن القطاع الزراعي من تامين الكميات الكافية و المنتظمة من المواد الزراعية الأولية و بالجودة المطلوبة , وفي بعض الحالات كانت المصانع عاجزة عن استقبال الفوائض من المنتجات الفلاحية بسبب انخفاض قدراتها الإنتاجية أو عدم قدرتها على الاستفادة من قدرتها الإنتاجية القصوى , حيث نجد أن 29 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية تستعمل اقل من 50% من طاقتها الإنتاجية فقط , وان 60% من هذه المؤسسات تستعمل 75% من طاقتها الإنتاجية [1] .

* بروز تحالفات مع الشركات الأجنبية العملاقة و التي تفرض عادة استعمال مدخلات تؤمنها هذه الشركات , سواء عن طريق إنتاجها الخاص أو عن طريق أساليب تعاقدية مركزية توفر أفضل السلع بأدنى الأسعار .

2- تقنيات الإنتاج :

ترتكز معظم الصناعات الغذائية في الجزائر على استثمارات صغيرة ومتوسطة الحجم باستثناء بعض الصناعات الغذائية الأساسية كالزيوت , ونتيجة للتطورات الاقتصادية و التكنولوجية الحديثة في الصناعات الغذائية تعددت أنماط الإنتاج و التكنولوجيا المستعملة وتراكمت تقنيات إنتاج متعددة منها التقليدية البسيطة مرورا بالتقنيات النصف آلية فالآلية سواء كليا أو جزئيا و الأمثلة على ذلك عديدة :

- صناعة الخبز و الحلويات حيث يتم استعمال الآلات المتطورة .
- صناعة الحليب ومشتقاته التي تشمل حلقاتها التقنية مجمل العمليات الصناعية وحتى وسائل التعبئة والتغليف .

إلا أن معظم الوحدات التصنيعية الغذائية في الجزائر ما زالت تعتمد الوسائل والآلات المتوسطة الحداثة ولا يمكن تصنيفها في كتلة الصناعات المؤهلة للمنافسة نظرا لبعض الثغرات التي تشوبها على صعيد مجمل عمليات الإنتاج من الإدارة حتى اليد العاملة مرورا بالعمليات المتممة من صيانة وتغليف وتخزين وتسويق , ونجد أن معظم المؤسسات الناشطة في هذا الفرع هي مؤسسات صغيرة حيث تمثل نسبة 95% من مجموع المؤسسات التي تنشط في فرع الصناعات الغذائية في الجزائر [2] .

وعلى غرار بعض المؤسسات الإنتاجية التي قامت بالتوسع في إدخال التكنولوجيات الحديثة غير أنها بقيت تعاني من عدة مشاكل :

* استيراد جميع الآلات و التجهيزات دون الاهتمام بدراسة ملائمتها لخصائص المنطقة .

---

[1] Ministere de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat – actes des assises nationales de la PME .op.cit p . 87

[2] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , إحصائيات 2002 .

*عدم تناسق عمليات التحديث في جميع مراحل الإنتاج الصناعي , فتحديث معدات و تجهيزات الإنتاج الأساسية لا يكفي إذ يظهر غالبا اختناقات في المراحل الأمامية (التحضير , التموين) أو الخلفية (التخزين , التسويق) ينتج عنها عدم القدرة على الاستفادة من كامل إمكانيات الإنتاج المتوافرة تبعا للطاقات المصممة.

3- فعاليات البحث والتطوير :

على الرغم من الأهمية التي تحتلها عالميا عمليات البحث والتطوير وما تؤديه من زيادة القدرة التنافسية و الإنتاجية للصناعات الغذائية , بقيت هذه النشاطا ت نادرة أو مهمشة في الجزائر ويعزى ذلك إلى غياب الحوافز الحكومية و السوقية و قلة الخبرات و ابتعاد المراكز البحثية والأكاديمية و الجامعات عن تلبية حاجات السوق الفعلية .

يضاف إلى ذلك ندرة مراكز البحث و ضعف تجهيزاتها و مواردها و إدارتها , وتتوافر في بعض وحدات الإنتاج مراكز تقنية , لكن أعمالها الأساسية تنصب على صيانة العتاد والتجهيزات وتحليل المدخلات للتأكد من مطابقتها للمواصفات الصحية والغذائية .

المبحث الثاني : تطور الاستثمار في فرع الصناعات الغذائية في الجزائر

المطلب الأول : خلال الفترة 1962 إلى 1989

إن فرع الصناعات الغذائية الذي ورثته الجزائر سنة 1962 كان مكونا من وحدات صغيرة , وكانت هذه الأخيرة متوطنة في المدن الكبرى أين كان يقطن اغلب المعمرين , وكانت مكونة أساسا من وحدات تحويل القمح وصناعة العجائن وإنتاج زيت الزيتون .

و قد كانت المؤسسات التي تنشط في فرع الصناعات الغذائية تمثل نسبة كبيرة من مجموع المؤسسات الصناعية , فحسب التقرير الذي قامت به وزارة الصناعة في سنة 1966 بين انه من مجموع 1143 مؤسسة صناعية يوجد 525 مؤسسة تنشط في فرع الصناعات الغذائية أي بنسبة 45.93% . وقد قامت الدولة الجزائرية بتأميم الكثير من المصانع ومن بينها المطاحن والمصانع الغذائية ,حيث شهد هذا الفرع حملة تأميم واسعة لأهم مصانع القطاع الخاص , نذكر منها مصنع الزيوت (تمزرلي) وشركة الزيوت (crespo) في مدينتي وهران و عنابة , ومعامل الكسكسي بالعاصمة ووهران و قسنطينة وكذلك مصانع العجائن و المطاحن عبر كامل التراب الوطني , ومصنع (soju) للفواكه بالبليدة و مصنع (cabiscal), وبقي القطاع العام يسيطر على هذه الصناعات بعدما كانت تحت سيطرة المعمرين أو بعض الرأسماليين الجزائريين .

وبالمقابل تم إنشاء العديد من الشركات الوطنية الكبرى نذكر منها :

– الشركة الوطنية لتسيير وحدات المطاحن سنة 1964 والتي كانت تسير 75 وحدة سنة 1967 .

– الديوان الوطني للحليب ومشتقاته سنة 1964 , الذي كان يقوم ببسترة الحليب وتوزيعه واستخلاص مشتقاته من خلال وحدات إنتاج منتشرة عبر التراب الوطني .

– إضافة إلى تعاونيات الإصلاح الزراعي الذي كانت تتكون من 37 وحدة على المستوى الوطني و التي كانت تقوم باختيار وتعليب المنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير , وتعاونيات التوزيع وكان عددها 45 تعاونية مهمتها تعليب وتوزيع المنتجات الفلاحية في الأسواق الداخلية .

– الشركة الوطنية لتسيير وتنمية الصناعات الغذائية و التي تقوم بتعليب الخضر والفواكه و مصبرات الحبوب وتجفيف اللحوم بالإضافة إلى تسيير جميع مصانع السكر وعصر الزيوت و غيرها من المواد الدسمة .

ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى قسمين :

–المرحلة الأولى من 1962 إلى 1979 .

– المرحلة الثانية من 1980 إلى 1989 .

1– المرحلة الأولى من 1962 إلى 1979 : شهدت هذه المرحلة تطبيق ثلاث خطط تنموية الأولى من 1967 إلى 1969 و الثانية من 1970 إلى 1973 و الثالثة من 1974 إلى 1977 وقد كانت الجزائر في هذه المرحلة تعتمد على نموذج الصناعات المصنعة لدبرنيس من اجل تحقيق تنمية اقتصادية .

1–1 المخطط الثلاثي الأول : 1967 /1969

لقد بلغ حجم الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة 4.11 مليار دينار , وقد كان نصيب الصناعات الغذائية 519 مليون دينار من إجمالي 544 مليون دينار خصص لهذا الفرع , وقد حظي هذا الفرع بالاهتمام خلال هذا المخطط مقارنة بالصناعات الأخرى و ذلك نظرا لاهتمام السلطات بتحقيق اكتفاء ذاتي وذلك بتطوير الصناعات الاستهلاكية خاصة الغذائية وقد بلغ حجم الاستثمارات المنجزة في فرع الصناعات النسيجية 414 مليون دينار وقطاع صناعة الخشب والورق 55 مليون دينار .

1–2 المخطط الرباعي الأول : 1977/1970

خلال هذا المخطط عرفت الاستثمارات العمومية في فرع الصناعات التحويلية تطورا متميزا مقارنة بالمرحلة السابقة , حيث بلغت الاستثمارات المنجزة 36.31 مليار دينار منها 20 مليار للصناعة , أي 55% من إجمالي الاستثمار , كما كان نصيب الصناعات الغذائية منها 1678 مليون دينار جزائري وجاء هذا القطاع في المرتبة الثانية من حيث المبالغ المستثمرة في الفروع الصناعية .

1–3 المخطط الرباعي الثاني : 1977/1974

كانت الاستثمارات في القطاع الصناعي 74.15 مليار دينار و قد كان مبلغ الاستثمار الكلي 121.23 مليار دينار , وقد كان نصيب الصناعات الغذائية 3799 مليون دينار و خلال هذا المخطط سجل هذا الفرع تراجعا مقارنة بالفروع الصناعية الأخرى التي تنتمي إلى قطاع الصناعات الخفيفة كالصناعات النسيجية .

وأولى المخطط الرباعي الثاني أهمية كبيرة للصناعة الصغيرة والمتوسطة في إطار مجهودات التنمية المركزية , وتجلى ذلك من خلال إقامة عدد هام من المشاريع الصناعية و الحرفية لفائدة تدعيم التنمية المحلية إذ اعتبرت هذه الصناعات وسيلة اقتصادية فعالة من شانها المساهمة إلى جانب المؤسسات العمومية الكبرى في تدعيم الاستقلال الاقتصادي للبلاد وذلك من خلال تلبية الاحتياجات الضرورية من السلع الوسيطية و الاستهلاكية , وفي هذا المجال حدد المخطط الرباعي الثاني أربع مهام رئيسية لعمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة [1] :

[1] الطيف عبد الكريم – واقع وآفاق تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات :حالة الاقتصاد الجزائري – مرجع سابق ص 28.

◄ سد تامين الاحتياجات الضرورية من السلع والخدمات للقطاع الصناعي .
◄ المشاركة في تحقيق التوازن الاقتصادي المحلي .
◄ تحقيق الاندماج و التكامل داخل النسيج الصناعي الوطني من خلال خلق و مضاعفة نقاط التوافق و التبادل الداخلي ما بين القطاعات و النشاطات الاقتصادية .
◄ توفير مناصب شغل جديدة تتوافق وطبيعة سوق العمل المحلي و الإمكانيات المادية و المالية المتوفرة .

وفيما يخص الاستثمارات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المقررة في برنامج المخطط الرباعي الثاني , فقد أوكلت مهمة إنجاز وإدارة و تسيير و متابعة الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة إلى الجماعات المحلية (الولاية , البلدية) , إلا أن اغلب هذه المشاريع لم تدخل مرحلة الإنتاج الفعلي و بقي جزء كبير منها في مرحلة الإنجاز .

الجدول رقم (4-6) : المشاريع الصغيرة والمتوسطة المسجلة في إطار المخطط الرباعي الثاني 1979/1974

النشاطات الاقتصادية	عدد المشاريع المبرمجة للإنجاز
مواد البناء	200
الصناعات الحديدية	67
الخشب والورق	49
الصناعات الغذائية	**13**
النسيج	10
الكيمياء الصغيرة	8
مجموع الصناعات الصغيرة والمتوسطة	356

المصدر : الطيف عبد الكريم – واقع وآفاق تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات: حالة الجزائر – مرجع سابق . ص40.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية ضعيف جدا مقارنة بقطاع مواد البناء و الصناعات الحديدية وكذا صناعة الخشب والورق , ويرجع ذلك إلى اعتماد الدولة على المنشآة الكبرى في مجال الصناعات الغذائية .

وعموما يمكن القول أن خلال هذه المرحلة شهدت الجزائر توسعا في الميدان الصناعي غير أن فرع الصناعات الغذائية لم يحظ بالاهتمام اللازم حيث بلغت نسبة الاستثمار في هذا الفرع 3% من مجموع الاستثمارات الصناعية خلال هذه المرحلة ويعود ذلك إلى التركيز على الصناعات الثقيلة و إهمال الصناعات الخفيفة .

2- المرحلة الثانية من 1980 إلى 1989 :

شهدت هذه المرحلة تطبيق مخططين خماسيين , ومن بين الأهداف الموضوعة لهذه المرحلة ترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة بدلا من المشاريع الكبرى .

2-1 المخطط الخماسي الأول : 1984/1980

تم التركيز في هذا المخطط على بعض القطاعات التي تم إهمالها في المخططات السابقة , و قد ركز هذا المخطط على الاستثمارات التي كانت مقررة في المخططات السابقة و لم يتم إنجازها إضافة إلى استثمارات جديدة .

الجدول رقم (4-7) : الاستثمارات المقررة في المخطط الخماسي الأول

الوحدة : مليار دينار .

	الباقي تنفيذه من المخططات السابقة	نفقات جديدة	المجموع
المحروقات	27.2	35.3	63
الكهرباء	3.7	10.8	14.5
البتروكيمياء	1.7	1.3	3
المناجم	0.8	1.7	2.5
التعدين الصناعات	6	6.6	12.6
الميكانيكية	12	6	18
الكيمياء الخفيفة	4	1	5
مواد البناء والخزف	2.2	6.8	9
الصناعات الغذائية	8.7	2.5	11.2
النسيج	6.6	8.	7.4
صناعة الجلد	29	0.36	0.65
صناعة الخشب والورق	2.8	1.5	4.3
المجموع	76.49	74.66	151.15

المصدر : Zega Kamel –Arif Salah eddine Industrie agro-alimentaire et dépendance envers les approvisionnements extérieurs cas algérien . OPU 1990.p28.

من خلال الجدول نلاحظ أن فرع الصناعات الغذائية قد استفاد من 11.2 مليار دينار غير أن نسبة المتبقي من المخططات السابقة يمثل 77.7% من المجموع و لم يبلغ حجم المخصصات الجديدة سوى 2.5 مليار دينار .

وقد كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى سنة 1982 حوالي 18 مؤسسة .

2-2 المخطط الخماسي الثاني :1989/1985

خلال هذه المرحلة عرفت إيرادات الدولة من العملة الصعبة انخفاضا محسوسا و بدأت معه الاستثمارات التي يديرها القطاع العام تواجه جملة من المشاكل التي أرهقت الخزينة العامة للدولة , استوجبت كل هذه المشاكل إعادة النظر في السياسة الاقتصادية المطبقة وضرورة تكييفها مع المعطيات الاقتصادية الجديدة , وتجسد ذلك من خلال توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة و الصناعات الثقيلة و متابعة الاستثمارات في المشاريع التي هي في طور الإنجاز و توجيه الاستثمارات الجديدة إلى فروع و قطاعات اقتصادية كانت مهمشة في المخططات السابقة كقطاع الصناعات الخفيفة .

جاء المخطط الخماسي الثاني لتصحيح الاختلالات التي ظهرت أثناء المخطط السابق وذلك من خلال :

– المحافظة على الاستقلال الاقتصادي للبلاد وعن طريق تخفيض تكاليف وآجال إنجاز الاستثمارات وتطوير أساليب تسيير المؤسسات و الجهاز الإنتاجي .
– كما حددت من خلال هذا المخطط أهدافا تنموية ترتبط بالمحافظة على الاختيارات الصناعية و دفع الصناعات الوطنية إلى تلبية الحاجات السكانية و ذلك من خلال الأهداف التالية :

- تنمية و تنويع الصناعات التحويلية المرتبطة بالتجهيزات و الإنتاج و الاستهلاك .
- توسيع الأنشطة المحفزة للاندماج بين القطاعات وبين الفروع و إنجاز المشاريع التي تستهدف صناعة مواد التجهيز وتطوير الصناعات الصغيرة .

وقد خصص لفرع الصناعات الغذائية مبلغ يقدر بـــ 8.7 مليار أي 5.1 % من إجمالي الاستثمارات الصناعية , ونلاحظ أن المبلغ الذي خصص لهذا الفرع في هذا المخطط اكبر من المبلغ الذي كان مخصص له في المخطط السابق وهو ما يؤكد اتجاه الدولة لتشجيع الصناعات الغذائية و بالتالي تشجيع نمط التصنيع القائم على إحلال الواردات وتشجيع الصادرات .

وقد بلغت الاستثمارات المنجزة في فرع الصناعات الغذائية خلال الفترة 1985–1989 مبلغ 3.146 مليار دينار وهي اقل بكثير من الإنجاز الذي تم خلال المخطط الخماسي الأول, ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى انكماش الموارد من جراء انخفاض أسعار المحروقات .

وما يمكن أن نستنتجه انه خلال هذه المرحلة تم تهميش القطاع الخاص وذلك نظرا للمنهج الاشتراكي الذي كانت تتبعه الجزائر و الذي كان يعتمد أساسا على القطاع العام .

المطلب الثاني : الفترة الممتدة من 1990 إلى 2004

إن ما ميز المرحلة السابقة هو اعتماد الدولة على القطاع العام وتهميش دور القطاع الخاص و خاصة في الميدان الصناعي ,غير أن عدم قدرة القطاع العام على تحقيق الأهداف

التي كان من المفترض أن تتحقق من رفع لمستوى الدخل و تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في الجانب الغذائي وذلك بإحلال الواردات وتشجيع تصدير الفائض , غير أن بعد انخفاض مداخيل الدولة التي تتكون أساسا من عائدات البترول كشف ضعف المؤسسات العمومية , وأصبحت الدولة غير قادرة على دعم هذه المؤسسات من جهة , ومن جهة أخرى لم تعد الدولة قادرة على إنشاء استثمارات جديدة , وبذلك ترك المجال للقطاع الخاص مقابل تراجع القطاع العام , واعتماد آليات اقتصاد السوق حيث أحدثت عدة إصلاحات مست مختلف الجوانب الاقتصادية , وتبنت السلطات العمومية مبدأ البحث عن أحسن استعمال للقدرات الموجودة للجهاز الإنتاجي بالاعتماد على إصلاحات منوطة بتسيير الاقتصاد الوطني و تاطيره حيث شملت على الخصوص [1] :

– تحسين ظروف سير الاقتصاد وتنظيمه ولا مركزية الأنشطة و المسؤوليات و تحسين عمل المؤسسات العمومية و الجهاز الإنتاجي .

– دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد لا سيما بتخفيض التكاليف و إنجاز الاستثمارات و التقليل من اللجوء إلى القدرات الخارجية في الإنجاز والخدمات .

– إعطاء الاولويات في الميدان الصناعي إلى تنمية الأعمال ذات الحجم المتوسط قصد تلبية الاحتياجات المحلية من التجهيزات و كذلك الاستهلاك الغذائي , بترقية وتنمية الاستثمارات الخاصة .

وقد تراجع الاستثمار العام في فرع الصناعات الغذائية بشكل ملحوظ فبعد أن كان المبلغ المخصص للاستثمار في هذا الفرع سنة 1990 يقدر بـــ 3250 مليون دينار انخفض ليصل إلى 1475 مليون دينار سنة 1995 , كما بلغ سنة 1992 حوالي 990 مليون دينار وفي المقابل تطور عدد المؤسسات الخاصة .

الجدول رقم (4–8) : تطور عدد المؤسسات الناشطة في فرع الصناعات الغذائية خلال الفترة 1994/1990

	1990	1991	1992	1993	1994
القطاع الخاص	7448	7582	7114	7211	8254
القطـــــاع العام	35	36	37	38	36

[1] لخلف عثمان , دور ومكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية , مرجع سابق ص 69.

المصدر: Réseau Maghrébin D'études Economiques .Les Industries Agro-alimentaires Dans Les Pays Du Maghreb .op-cit. p100.

إن ما يميز فرع الصناعات الغذائية هو وجود الكثير من المؤسسات الصغيرة و المصغرة وذلك لطبيعة هذه الصناعات , ذلك أنها تعتمد على وسائل بسيطة و لا تتطلب يد عاملة عالية الكفاءة خاصة في بعض فروع النشاط ونخص بالذكر صناعة الخبز و الحلويات وعصر زيت الزيتون , كما أن الاستثمار في هذه المجالات لا يتطلب رأسمال كبير , ويحقق مردودية في المدى القصير .

ومن خلال المعطيات الموضحة في الجدول نلاحظ تطور عدد المؤسسات الخاصة حيث وصلت في سنة 1994 إلى حوالي 8254 وذلك نظرا للتسهيلات التي قدمت في مجال الاستثمار مقارنة بالسنوات السابقة , وتجدر الإشارة أن جل المؤسسات التابعة للقطاع الخاص هي مؤسسات صغيرة تنشط في فروع إنتاج تعتمد على وسائل تقليدية . وبالمقابل نلاحظ أن المؤسسات التابعة للقطاع العام هي مؤسسات كبيرة تضم عدة فروع ووحدات إنتاج منتشرة عبر الوطن وابتدءا من سنة 1994 أصبح عدد هذه المؤسسات في تراجع .

الجدول رقم (4-9) : توزيع المؤسسات الناشطة في الصناعات الغذائية حسب عدد العمال سنة 1994

	مؤسسات تشغل أكثر من 20 عاملا	مؤسسات تشغل اقل من 20 عاملا	المجموع
القطاع العام	36	-	36
القطاع الخاص	245	8009	8254
المجموع	281	8009	8290
النسبة %	3.39	96.61	100

المصدر: Réseau Maghrébin D'études Economiques .Les Industries Agro-alimentaires Dans Les Pays Du Maghreb. Op-cit. p101.

بالنسبة للقطاع العام الممثل بـــ 36 مؤسسة فان رغم عددها القليل مقارنة بمؤسسات القطاع الخاص إلا أنها كانت تمثل الأغلبية سواء من حيث عدد العمال أو من حيث حجم الإنتاج , وذلك نظرا لحجم هذه المؤسسات التي كانت تضم أكثر من 338 وحدة .

أما بالنسبة للقطاع الخاص فالمؤسسات التي كانت تضم أكثر من 20 عاملا و التي كان عددها 245 مؤسسة فقد كانت منتشرة في فروع النشاط التالية :

- مشروبات 64
- صناعة السكاكر و الشكولاطة.....48
- صناعة البسكويت 45

- صناعة الزيوت .....26.
- حليب ومشتقاته.....16
- فروع أخرى.....46

1- تطور الاستثمارات الخاصة في فرع الصناعات الغذائية بعد قانون الاستثمار لسنة 1993:

يعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1993 و الذي حمل العديد من التسهيلات التي استفاد منها المستثمرون الخواص بمثابة انطلاقة حقيقية للقطاع الخاص في الجزائر حيث تم إقرار دوره في تحقيق التنمية وذلك عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , وقد كان فرع الصناعات الغذائية من بين أهم الفروع التي أبدى المتعاملون الخواص استعدادهم للاستثمار فيها .

فقد تلقت وكالة (apsi) العديد من نوايا الاستثمار في فرع الصناعات الغذائية وتركزت هذه المشاريع في خمس نشاطات وهي الخبازة , المطاحن , إنتاج وتحويل الحليب , نشاطات تكييف المنتجات الغذائية والمشروبات الغازية , وقد مثلت هذه النشاطات لوحدها نسبة 69% من المشاريع المصرح بها في هذا الفرع .

و إذا أخذنا على سبيل المثال فرع صناعة الحبوب فإننا نلاحظ انه شهد حركة استثمارية سريعة الوتيرة .

الجدول رقم (4-10) : توزيع المشاريع المصرح بها لدى وكالة (apsi) في فرع الحبوب بين سنتي 1996 و 1999:

النشاط	عدد المشاريع
طحن القمح اللين	187
طحن القمح الصلب	48
طحن القمح الصلب واللين	78
المجموع	**307**

المصدر : Mr.B.Decoumi –branche agro-alimentaire quelle stratégie a adapter face a un marché ouvert ? Symposium sur l'industrie .Alger. Novembre 2001.

وقد تم إنشاء العديد من المشاريع التي كانت عبارة عن نوايا استثمار مصرح بها لدى وكالة (apsi) حيث أصبح عدد الوحدات المتخصصة في طحن القمح الصلب أو اللين في سنة 2003 يتجاوز 259 وحدة [1]. وان أكثر من 60% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذا الميدان تم إنشاؤها ما بين سنتي 2001 و 2002 . ويرجع اهتمام القطاع الخاص بهذا النشاط لعدة أسباب منها :

[1] Cabinet Tiers Consult – L'AGRO-ALIMENTAIRE EN ALGERIE-2004. P110.

– حجم الطلب من مادتي السميد و الفرينة في السوق الجزائري نظرا للعادات الغذائية للمواطن الجزائري , فقد قدر حجم الاستهلاك المحلي من الحبوب بحوالي 40 مليون قنطار أي أن المستثمر في هذا النشاط يضمن تسويق منتجاته من مادتي السميد و الفرينة .
– الامتيازات المقدمة في إطار قوانين الاستثمار .
– نظرا لتراجع دور المؤسسات العمومية بعد أن كانت تحتكر هذا النشاط قبل سنوات التسعينات .

2– برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001 :

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من سنة 2001 إلى 2004 , كان من بين أهدافه إنعاش النشاطات الإنتاجية وخاصة في القطاع الفلاحي , وقد خصص لهذا البرنامج 525 مليار دينار مقسمة على مختلف القطاعات .

وقد ارتكز مخطط الإنعاش الاقتصادي في الميدان الفلاحي على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ويهدف هذا المخطط إلى :

– إنشاء مراكز التخزين والتبريد .
– تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة متخصصة في تحويل الإنتاج الفلاحي .
– وفي جانب الخدمات تطوير عمليات تجميع المواد الفلاحية مثل الحليب .

الجدول رقم (4–11) : برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001

الوحدة : مليار دينار

النشاط	مبلغ الاستثمار	الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية
تكثيف إنتاج الحبوب والحليب	18.800	12.6
السقي و الاستغلال الامثل للموارد المائية	31.386	23.24
تطوير الطاقة الإنتاجية	26.492	16.23
رفع قيمة الإنتاج وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية	8.027	3.81
الإنتاج الفلاحي الصناعي والطاقة	4.295	2.12

المصدر : Mr .B. Decoumi –branche agro-alimentaire quelle stratégie a adapter face a un marché ouvert ? op- cit.

من خلال هذا البرنامج كانت السلطات العمومية تهدف إلى تخفيض الكميات المستوردة من المواد الزراعية والتي تستعمل كمدخلات في الصناعات الغذائية وركز هذا البرنامج على المواد الأساسية مثل الحبوب و الحليب وبالنسبة للزراعات الصناعية فقد خصص لها مبلغ يقدر 2.12 مليار دينار . ومن ناحية أخرى فان هذا البرنامج كان يهدف إلى رفع عدد الوحدات المتخصصة في الصناعات الغذائية وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (4-12) : الجانب الخاص بالصناعات الغذائية في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001

النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	حجم الاستثمار (مليار دينار)	الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (مليار دينار)
صناعة الزيوت النباتية	68	0.696	0.254
صناعة الحليب (mini laiterie)	51	1.5	0.184
تجفيف التبغ	11	0.003	0.0027
صناعة السكاكر	10	0.072	0.039
نشاطات أخرى	11	0.056	0.029
وحدات تبريد	423.915 م^3	5.7	3.3
المجموع		8.027	3.808

المصدر : Mr.B.Decoumi –branche agro-alimentaire quelle stratégie a adapter face a un marché ouvert ? op-cit.

من خلال الجدول نلاحظ أن برنامج الإنعاش الاقتصادي خصص مبالغ معتبرة من اجل تحسين الإنتاجية الزراعية , كما أننا نلاحظ انه تم تخصيص 8.027 مليار دينار لرفع عدد وحدات التحويل الزراعي أي الصناعات الغذائية باعتبار أن القطاع الزراعي وفرع الصناعات الغذائية هي قطاعات تتكامل فيما بينها وان مخرجات القطاع الزراعي تعتبر مدخلات لفرع الصناعات الغذائية وان تطوير وتحسين إنتاجية القطاع الزراعي لا بد أن يقابلها تطوير الطاقة الإنتاجية وعدد وحدات الصناعات الغذائية الزراعية , كما أننا نلاحظ انه تم تخصيص مبالغ معتبرة أيضا لإنشاء وحدات التخزين والتبريد وذلك لضمان استمرارية عملية التموين و تقليص الواردات من المواد الأولية الزراعية .

3- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية :

نلاحظ انه خلال السنوات الأخيرة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية بشكل سريع ففي السنوات الأخيرة (2002/2000) تم إنشاء 37%[1] من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الصناعات الغذائية .

الجدول رقم (4- 13) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية.

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1990	7448
1991	7582
1992	7411
1993	7211
1994	8254
1999	11640
2002	12353
2003	13058
2004	13673

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

Réseau Maghrébin D'études Economiques .Les Industries Agro-alimentaires Dans Les Pays Du Maghreb .op-cit. p101.

و بالنظر إلى الأنشطة الاقتصادية في الدول المتقدمة خاصة الصناعية منها ، نجد أن تطورها يأتي في شكل مراحل تبدأ بالعمل الحرفي ، ثم المصنع الصغير ، ثم المصنع المتوسط والكبير ، إلى مرحلة المشروعات والشركات العملاقة ، مما أدي إلى خلق قاعدة عريضة ومتنوعة لكافة النشاطات الاقتصادية في هذه الدول ، وبمختلف الأحجام . وبمرور الوقت أصبح هناك تكامل وخدمات متبادلة بين هذه النشاطات ، الأمر الذي تمخض عنه تطور مستمر في الأسواق ، والأنظمة المالية والمصرفية .

4- توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم :

تمثل المؤسسات التي تضم اقل من 10 عمال أغلبية المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات الغذائية ,حيث تمثل أكثر من 90% , ويرجع ذلك إلى الطابع التقليدي التي تتميز

[1]Ministere de la petite et moyenne entreprise et de l'artisant - Actes des assises Nationales De La PME –op.cit. P83 .

به الصناعات الغذائية مثل عصر الزيتون و الخبازة المنتشرة بشكل واسع , ولأنها لا تحتا ج إلى مبالغ ضخمة للاستثمار فيها.

الجدول رقم (4-14) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرع الصناعات الغذائية حسب عدد العمال لسنة 2002

من 01 إلى 09 عمال		من 10 إلى 49 عاملا		من 50 إلى 250 عاملا		المجموع	
عدد المؤسسات	النسبة %	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد المؤسسات	النسبة %
11.776	95.33	469	3.79	108	0.88	12.353	100

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , إحصائيات 2002.

الشكل رقم 04 : رسم بياني لتوزيع المؤسسات في قطاع الصناعات الغذائية حسب عدد العمال (2002)

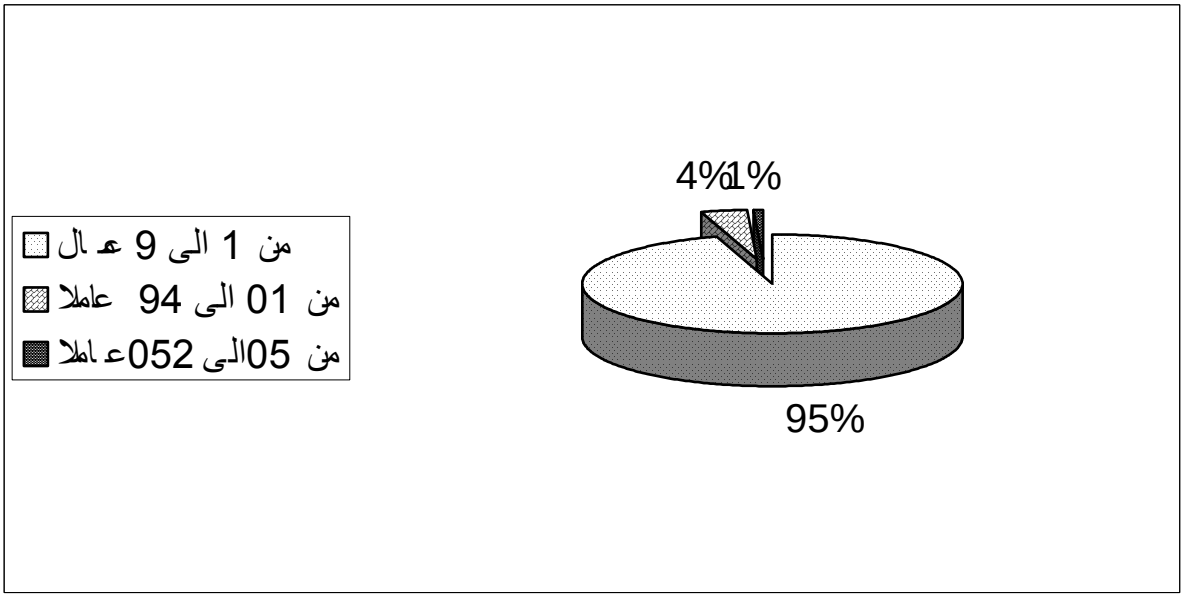

المصدر : انطلاقا من معطيات الجدول رقم (4-14) .

إن المؤسسات المتوسطة لا تمثل إلا نسبة قليلة جدا (اقل من 1%) أما المؤسسات الصغيرة فهي تمثل نسبة قليلة أيضا (3.79%) و ذلك يدل على أن هناك فروع إنتاج لم يستثمر فيها القطاع الخاص وان الصناعات الغذائية في الجزائر ما زالت لديها طابع تقليدي. كما أن هناك العديد من فروع الإنتاج لم تنل القسط الكافي من الاستثمارات مقابل بعض الفروع الأخرى التي اهتم بها المستثمرون الخواص بشكل تجاوز الحدود المطلوبة, وهذا ما نلاحظه من خلال توزيع المؤسسات على فروع الإنتاج , حيث نجد أن هناك 5 فروع تمثل

80% من عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في فرع الصناعات الغذائية (التي تضم أكثر من 5 عمال) وهي موزعة كالتالي [1] :

- المطاحن .....23% .
- الحليب ومشتقاته .....17% .
- المياه و المشروبات غير الكحولية .....14% .
- الخبازة و الحلويات .....13% .
- صناعة البسكويت و السكاكر .....12% .
- الفروع الأخرى ..... 21%.

المطلب الثالث : معوقات الاستثمار في فرع الصناعات الغذائية

إن العوامل التي تعيق تطور الاستثمار في هذا الفرع هي معوقات تتعلق بالمحيط الاقتصادي العام , ونوضح من خلال هذا المطلب أهم هذه العوامل .

1- المعوقات المتعلقة بالعقار الصناعي :

يبقى مشكل العقار مطروحا حيث يعتبره بعض المستثمرين أهم العوامل المعيقة لتطور الاستثمار , وحسب دراسة غير منشورة [2] فان 30% من المستثمرين في فرع الصناعات الغذائية يعتبرون الحصول على العقار المناسب من أصعب التحديات التي تواجه المستثمر في هذا الفرع و ذلك لعدة أسباب :

* المضاربة .
* البيروقراطية .
* عدم توفر العقار المناسب نظرا لخصوصية فرع الصناعات الغذائية و الذي يعتمد على المواد الأولية الزراعية .

وقد لجأ هؤلاء المستثمرين لحل هذا المشكل إلى الكراء سواء من :

- الأقارب بنسبة 27% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذا الفرع.
- الخواص بنسبة 34% .
- الهيئات العمومية بنسبة 27% .
- أما لجان (CALPI) فلم تساهم إلا بنسبة 12% .

2- المعوقات المتعلقة بالتمويل :

[1]Ministere de la petite et moyenne entreprise et de l'artisant - Actes des assises Nationales De La PME –op.cit. P82.

[2] MINISTERE DE la petite et moyenne entreprise et de l'artisant - ENQUETE SUR LES PME DE LA BRANCHE AGRO-ALIMENTAIRE - .JUILLET 2003.

إن توفير التمويل اللازم يعتبر أهم خطوة في عملية الاستثمار , وتلعب البنوك دورا حيويا في هذا المجال غير انه في الجزائر ما يزال مشكل التمويل من ابرز المعوقات وذلك لما يشهده القطاع المصرفي من مشاكل وعدم وجود شفافية كافية في التسيير , ومركزية في اتخاذ القرار , و استحواذ البنوك العمومية على السوق المصرفي وعدم وجود تنافسية بين البنوك لقلة البنوك الخاصة .

وقد تأثر فرع الصناعات الغذائية كغيره من القطاعات بعدم قدرة القطاع المصرفي على توفير التمويل اللازم وبثقل الإجراءات التي تشهدها عمليات الحصول على القروض سواء قروض الاستثمار أو القروض المتعلقة بفترة الاستغلال , وقد كشفت الدراسة التي قامت بها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في فرع الصناعات الغذائية أن:

- 56 % من هذه المؤسسات اعتمدت على الأموال الخاصة بنسبة 100% من قيمة الاستثمار دون اللجوء إلى القروض البنكية .
- 19 % من هذه المؤسسات فقط لجأت إلى مصادر تمويل خارجية (قروض بنكية , الأصدقاء , العائلة ..) بنسبة 100 % .
- 5.7 % اعتمدت على الأموال الخاصة بنسبة تتراوح بين 80% و 100% .
- 13.7 % اعتمدت على الأموال الخاصة بنسبة تتراوح بين 50% و 80% من قيمة الاستثمار .
- النسبة الباقية من المؤسسات اعتمدت على الأموال الخاصة بنسبة تتراو ح بين 10% و 50% .

وقد كانت استفادة المستثمرين من القروض البنكية قليلة , لان عملية الحصول على قرض بنكي تعتبر عملية مرهقة من حيث عدد الوثائق المطلوبة و مهدرة للوقت وذلك لطول فترة الانتظار التي يقوم خلالها البنك بدراسة الملف ولان المبالغ المطلوبة تكون كبيرة نسبيا فان اتخاذ القرار يتم على مستوى جهوي أو على مستوى مركزي الأمر الذي يستدعي الانتظار لفترات طويلة وفي الأخير قد يتم رفض طلب القرض , وحسب تصريح لرئيس الكنفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين " أن هناك مشكلا عويصا للتمويل البنكي يواجه المتعاملين الاقتصاديين , كما نلاحظ تمييزا في التعامل ..... , لكن التسيير البيروقراطي للقروض البنكية يعيق الاستثمار " ولذلك فان عددا كبيرا من المستثمرين (56%) يلجئون إلى أموالهم الخاصة وان 19% من المستثمرين لجئوا إلى الاقتراض من العائلة والأصدقاء أو القروض البنكية .

الجدول رقم (4-15): الزمن اللازم للحصول على قرض بنكي من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرع الصناعات الغذائية .

فترة الانتظار للحصول على قرض بنكي	نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية
من 1 شهر إلى 3 اشهر	31.2
من 4 اشهر إلى 6 اشهر	30.1
من 7 اشهر إلى 12 شهر	24.7
من 13 شهر إلى 24 شهر	9.7
أكثر من 25 شهر	4.3

المصدر:-Ministère de la petite et moyenne entreprise – Enquête sur les PME Agro-alimentaire. op-cit .

أما بالنسبة لقروض الاستغلال فنجد أن 69 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في هذا الفرع لم تلجا إلى قروض الاستغلال و أن 10.9% فقط من المؤسسات لجأت إلى هذه القروض بنسبة تتجاوز 50% من احتياجاتها,ويعود ذلك إلى التدابير الاحترازية المتخذة من قبل البنوك العمومية [1] فيما يتعلق بعملية منح قروض الاستغلال أو الاستثمار على حد سواء .

ويظل القطاع البنكي من بين اضعف الحلقات حاليا بالنظر للتأخر المسجل في سياسات الإصلاح وأدوات الدفع وتقنيات التسيير , وقد أوضح المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في تقرير له أن " هناك إشكالا كبيرا في تمويل الاقتصاد وتحويل الادخار إلى استثمار على الرغم من أن مبالغ معتبرة تكدست منذ سنة 2000 مع ارتفاع أسعار النفط , حيث برزت سيولة نقدية لدى البنوك . هذه الأخيرة التي استفادت من عمليات إعادة الرسملة و التطهير من قبل الخزينة " , وقد وصل المخزون النقدي حسب نفس التقرير في سنة 2004 إلى 400 مليار دينار بزيادة نسبتها 400% مقارنة بسنة 2002 .

3- ضعف دراسات الجدوى :

تبين الخبرة أن دراسات الجدوى تمثل خطوة أساسية ومهمة قبل اتخاذ قرار الاستثمار , غير أن الملاحظ أن مكاتب الاستشارة التي يتوافد عليها المستثمرون تبقى غير ناجعة ويظهر ذلك جليا من خلال ضعف عمليات دراسة السوق التي تقوم بها مكاتب الاستشارة و الدليل على ذلك انتشار المطاحن التي يبلغ عددها في بعض الولايات عدد محطات الوقود [2].

[1] Ministère de la petite et moyenne entreprise – Enquête sur les PME Agro-alimentaire op-cit.

[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي – من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – مرجع سابق . ص 43

كما أن في الجزائر يتولى عدد كبير من الهيئات كغرف التجارة والصناعة و الجمعيات المهنية و الوكالات التابعة للدولة أو حتى مصالح الدعم والمساعدة و الاستشارة غير انه يلاحظ أن نجاعة هذه الهيئات في الميدان تكاد تكون منعدمة .

بالإضافة إلى عدم توفر المساعدات الفنية المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، خاصة في المجالات التي تكتسب مهارات ومقومات العمل الخاص سواء لأصحاب هذه المنشآت أو العاملين بها ، يضاف إلى ذلك عدم تأهيل هذه المنشآت لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية ، خاصة وأن الجزائر في طريقها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية الأمر الذي يدخل منتجات هذه المنشآت في منافسة حادة مع المنتجات العالمية . كما أن هناك ضعف في البيانات المتوفرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في الصناعات الغذائية ، وعن الأسواق التي تتعامل معها سواء في مجال مدخلات الإنتاج أو المنتجات النهائية .

كما لاحظنا عدم توفر المقومات الكافية للبنية الأساسية اللازمة لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات ، خاصة الإنتاج والتسويق . ومن خلال دراستنا لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر لاحظنا أن :

– هناك فروع إنتاج يزداد فيها عدد المؤسسات بشكل ملفت للنظر حيث أن هناك بعض الفروع التي وصلت فيها الطاقة الإنتاجية إلى 200% من الطلب المحلي وهذا ينطبق على الفروع التي تنتج المواد الأساسية (مثلا : فرع الزيوت النباتية) .

– انتشار العديد من المؤسسات في فروع الإنتاج التي تعتمد على تحويل المواد الأولية المستوردة مثل صناعة الحليب أكثر من 70% من المواد الأولية مستوردة , وان الاعتماد على المدخلات المستوردة يشكل نقطة ضعف بالنسبة لهذه الصناعات وذلك للتقلبات التي تعرفها الأسواق العالمية للمواد الأولية سواء من حيث كميات الإنتاج أو الأسعار .

– لم تشهد بعض فروع الإنتاج أي حركة استثمارية رغم أنها تعتبر فروعا تنتج مواد واسعة الاستهلاك , ويتعلق الأمر بالفروع التي تثمن المنتوج المحلي أو تلك التي تعتمد على الإنتاج الفلاحي المحلي مثل صناعة معلبات الخضر والفواكه .

4– المشاكل الإدارية ومشاكل متصلة بالهياكل القاعدية :

لم تمثل المشاكل المتعلقة بالإجراءات الإدارية عائقا بالنسبة للكثير من المؤسسات التي تنشط في هذا الفرع حيث كشـــف تحـــقيق الوزارة المختصـــة أن ثلثي (3/2) هذه المؤسسات لم تلقى أية صعوبة في الحصول على السجل التجاري وذلك بفضل التسهيلات الإدارية والإصلاحات التي تمت في هذا المجال , حيث تم تخفيض عدد الوثائق المطلوبة من طرف مصالح السجل التجاري من اجل تكوين الملف الخاص بالتسجيل .

غير أن ربط المؤسسات بالهياكل القاعدية مثل الكهرباء والماء و شبكات الصرف الصحي كان من بين المشاكل التي تلقاها المستثمرون , وقد شهدت هذه المؤسسات فترات انتظار طويلة للحصول على هذه الخدمات خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تنشط خارج المناطق الصناعية , وتشتكي هذه المؤسسات التي بدأت ممارسة نشاطها نقصا كبيرا في كميات المياه التي تستعمل في عملية الإنتاج , حيث نجد أن 72 % من هذه المؤسسات تشتكي من هذا المشكل .بالإضافة إلى ذلك فان الأعطال الكهربائية أثرت بشكل واضح على عملية الإنتاج في هذا الفرع , وتسببت في التوقف عن العمل لمدة تصل إلى 6 أيام بالنسبة لـــ 25% من المؤسسات الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انقطاع في عمليات التسويق وهو ما يؤثر على مكانة المؤسسة في السوق وضياع حصتها فيه خاصة في بعض فروع الإنتاج التي تتميز بالمنافسة الشديدة.

المبحث الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية في التنمية الاقتصادية

المطلب الأول : التجارة الخارجية

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد على الواردات من السلع الغذائية من اجل سد حاجاتها المتزايدة , ورغم السياسات التي اعتمدتها من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي فان ذلك لم يغير شيئا حيث مازالت فاتورة استيراد المواد الغذائية في ارتفاع مستمر , ومن الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية الزيادة الديمغرافية وتوسع الاستهلاك الفردي وتغير نمط الاستهلاك لدى الفرد الجزائري كل هذه الأسباب أدت إلى زيادة الطلب الوطني على المواد الغذائية الأمر الذي أدى إلى عدم كفاية الإنتاج الزراعي الغذائي والإنتاج الصناعي الغذائي الوطني و بالتالي التوجه إلى الاستيراد .

1- وضع الواردات في فرع الصناعات الغذائية :

نظرا لارتفاع قيمة الواردات الغذائية للجزائر فإنها تعتبر من بين الدول الأكثر تبعية للخارج في المجال الغذائي , وتعرف الكميات المستوردة ارتفاعا هاما ومستمرا منذ الاستقلال .

الشكل رقم 05 : حصة دول جنوب وشرق البحر المتوسط في الواردات من السلع الغذائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط

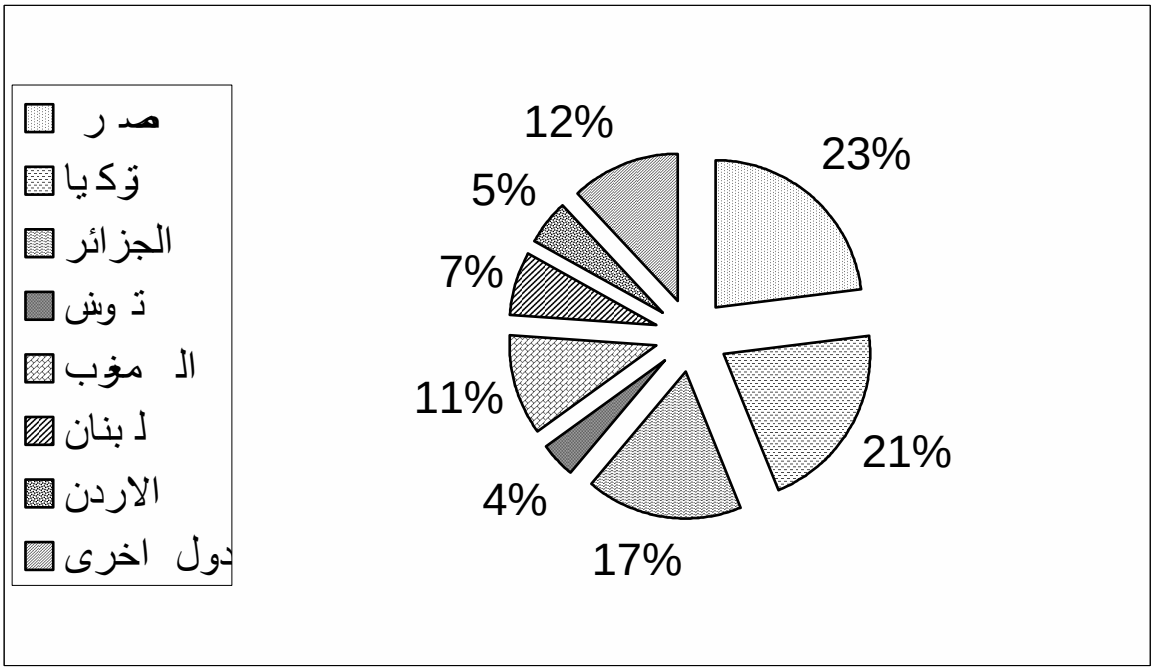

المصدر: http//resources.ciheam.org/om/pdf/b32/ci011662.pdf

من خلال البيان نلاحظ أن الجزائر تصنف في المرتبة الثالثة بعد تركيا ومصر اللتان تعتبران من اكبر الدول استيرادا للمواد الغذائية وذلك نظرا لعدد السكان وضعف الإنتاج المحلي من بعض المواد الواسعة الاستعمال .

ويعرف الميزان التجاري الغذائي عجزا دائما بسبب ارتفاع الكميات المستوردة مقابل ضعف وانخفاض مستمر في الصادرات الغذائية .

الجدول رقم (4-16) : تطور قيمة الواردات الغذائية من سنة 1967 إلى 1995

الوحدة : مليون دينار

السنوات	قيمة الواردات الغذائية
1967	827
1969	699
1971	775
1973	1223
1975	4436
1977	4398
1979	5190
1981	8399
1983	8922
1985	9345
1987	10012
1989	9725
1991	10987
1993	11847
1995	13245

المصدر : فوزي عبد الرزاق – الصناعات الغذائية و أهميتها الاقتصادية والاجتماعية دراسة حالة الجزائر – رسالة ماجستير , جامعة الجزائر 1998 .ص 112.

من خلال الجدول نلاحظ أن منذ سنة 1967 وقيمة الواردات من السلع الغذائية في ارتفاع مستمر حيث كانت في سنة 1989 حوالي 9725 مليون دينار و أصبحت في سنة 1995 حوالي 13245 مليون دينار بمعدل ارتفاع يقدر بـــأكثر من 36 % .

وان زيادة الاعتماد على الاستيراد لتلبية الطلب الوطني من السلع الغذائية يرجع إلى عدم قدرة الإنتاج الوطني الغذائي على تحقيق الاكتفاء الذاتي, و قد كان لذلك تأثيرا سلبيا على عملية التنمية وذلك بسبب المبالغ الضخمة من العملة الصعبة التي تدفعها الجزائر و الخاصة بفاتورة الغذاء , فبدلا من صرف هذه المبالغ في استيراد التجهيزات تصرف على الغذاء , كما أن ارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة أدت إلى ارتفاع المديونية الخارجية وكذا ارتفاع خدمات الدين خاصة في السنوات التي انخفض فيها سعر البترول [1] .

أما في النصف الثاني من التسعينات فقد عرفت الواردات من السلع الغذائية تذبذبا , غير أنها مازالت تستحوذ على جزء كبير من العملة الصعبة وذلك ما نلاحظه من خلال الجدول التالي :

[1] بلعزوز بن علي – محاضرات في النظريات و السياسات النقدية – مرجع سابق . ص181.

الجدول رقم (4-17) : تطور قيمة الواردات من السلع الغذائية 1997 إلى 2004

الوحدة : مليون دولار .

السنوات	قيمة الواردات
1997	2544
1998	2533
1999	2307
2000	2426
2001	2395
2002	2740
2003	2679
2004	3604

المصدر : المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات(CNIS) .

وتتكون الواردات الغذائية أساسا من السلع الواسعة الاستهلاك كالزيوت النباتية , السكر, القمح الصلب و القمح اللين ,..الخ.وذلك لأن معظم المصانع الغذائية تقوم باستيراد المواد النصف مصنعة وتقوم بتحويلها إلى مواد مصنعة فمثلا الزيوت النباتية, فالمصانع الجزائرية لا تقوم إلا بتكرير الزيوت المستوردة من الخارج , وكذلك الأمر بالنسبة للسكر حيث تقوم المصانع الجزائرية باستيراد السكر الأحمر وتقوم بعملية تكريره فقط ,غير أن ارتفاع عدد المصانع التابعة للقطاع الخاص قد قلل من استيراد المواد المصنعة في الخارج .

أما بالنسبة لواردات الصناعات الغذائية فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (4-18): تطور قيمة الواردات في فرع الصناعات الغذائية 2001/1992

الوحدة : مليون دينار

السنوات	قيمة الواردات
1992	32743.5
1993	36544.9
1994	57438.5
1995	104565.4
1996	90075.2
1997	84928.9
1998	78511.2
19999	78908.7
2000	87468.1

2001	100654.1

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

فبعد الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خاصة في النصف الثاني من التسعينات وتحرير التجارة الخارجية , أدى إلى تطور عدد المتعاملين الخواص المتخصصين في استيراد السلع الغذائية بشكل ملحوظ أمام تراجع عدد المتعاملين التابعين للقطاع العام وذلك نتيجة السياسة التي اتبعتها الجزائر و التي تهدف إلى رفع احتكار الدولة للتجارة الخارجية .

الجدول رقم(4-19): تطور عدد المستوردين للسلع الغذائية .

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
متعاملين خواص	1512	1407	1557	1576	1474	1886	1632	1991
متعاملين تابعين للقطاع العام	47	53	53	49	46	29	35	34

المصدر : المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات(CNIS) .

2 – وضع التصدير في فرع الصناعات الغذائية :

تعتبر الجزائر بلدا مستوردا بالدرجة الأولى للسلع الغذائية , وان حجم الصادرات من السلع الغذائية سواء الزراعية أو الصناعية الغذائية , يعرف تراجعا مستمرا وذلك راجع إلى الاستراتيجية التي اعتمدتها الجزائر منذ الاستقلال حيث عملت مختلف البرامج على تعديل بنية الصادرات الجزائرية لصالح المنتجات الصناعية [1] وقد أدت هذه السياسة إلى استحواذ المحروقات على نسبة هامة من قيمة الصادرات الجزائرية تصل إلى 98% وذلك كان نتيجة لاستراتيجية التصنيع التي اعتمدتها الجزائر حيث كانت الصناعات الثقيلة تمثل أهم مداخل التنمية الاقتصادية وقد نتج عن ذلك عدة اختلالات في توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية و بين الفروع في نفس القطاع حيث استحوذ قطاع المحروقات على نسبة عالية من الاستثمارات الصناعية خلال المخططات التنموية , هذه الاستثمارات وجهت نحو النشاطات التصديرية لقطاع المحروقات , وتدهور حجم الصادرات من السلع الأخرى ومنها السلع الغذائية , فبعد الاستقلال كانت قيمة الصادرات من هذه السلع تغطي قيمة الواردات , وبعد ذلك أصبحت الصادرات من السلع الغذائية لا تغطي سوى 1% من قيمة الواردات من هذه السلع .

[1] فوزي عبد الرزاق – الصناعات الغذائية و أهميتها الاقتصادية والاجتماعية دراسة حالة الجزائر – مرجع سابق .ص 97.

الجدول رقم (4-20) : تطور الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر

الوحدة : ألف دولار أمريكي .

الواردات		الصادرات		نسبة الصادرات إلى الواردات (%)	
1965/1961	2001/1997	1965/1961	2001/1997	1965/1961	2001/1997
172211	2667846	246369	27464	143	1

المصدر : http//resources.ciheam.org/om/pdf/b32/ci011662.pdf

وتعرف صادرات فرع الصناعات الغذائية تذبذبا من سنة إلى أخرى , وذلك لضعف خبرة المؤسسات المحلية في مجال التصدير و عدم المحافظة على مكانتها في الأسواق الدولية لضعف التسيير والتخطيط , وتبقى النتائج المحصل عليها دون المستويات المطلوبة .

الجدول رقم (4-21) : تطور الصادرات في فرع الصناعات الغذائية في الجزائر (2001/1992)

السنوات	قيمة الصادرات (مليون دج)
1992	367.5
1993	932.0
1994	1737.5
1995	1537.1
1996	3851.8
1997	897.9
1998	545.0
1999	728
2000	1334.0
2001	888

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات .

نلاحظ من خلال الجدول انه من سنة 1992 إلى سنة 1996 هناك ارتفاع لحجم الصادرات في فرع الصناعات الغذائية حيث وصلت في سنة 1996 إلى أعلى مستوى لها ثم بدأت في الانخفاض , وهذا نظرا لتراجع دور القطاع العام .

3- آفاق التصدير بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية :

يمثل فرع الصناعات الغذائية احد المجالات المهمة التي يمكن من خلالها رفع حجم الصادرات خارج المحروقات عن طريق تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير وذلك نظرا لـــ:

– امتلاك الجزائر لميزة نسبية في فرع الصناعات الغذائية ذلك أن الجزائر تعتبر بلد زراعي بالدرجة الأولى، مما يجعل أمر ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ممكنا جدا بتضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية لتنمية دور هذا الفرع .

– يمكن أن تكون أسواق بعض البلدان العربية والإفريقية، وكذا الأوروبية هدفا للمنتجات الجزائرية، إذا أخذ المتعاملون الاقتصاديون الجزائريون المقاييس الدولية بعين الاعتبار.

– رغم المجهودات المبذولة من السلطات الاقتصادية العمومية في تفعيل علاقة المؤسسة الجزائرية بالتصدير إلا أن النتائج بقيت دون مستوى الآمال، ويبدو أن الأمور ستتعقد أكثر فأكثر بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وإنشاء منطقة التبادل الحر الاورو متوسطية، لكون عملية تأهيل الاقتصاد الوطني ما زالت تراوح مكانها, ولذلك يجب على السلطات المعنية تسريع وتيرة عملية التأهيل من اجل تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية .

– مكانة المؤسسة الوطنية في الفضاء الدولي محكومة بعوامل داخلية وأخرى خارجية، فبالنسبة للعوامل الداخلية تتمثل في حتمية ارتقاء المؤسسة الجزائرية إلى مستوى التنافسية من حيث الأسعار والجودة ومدة الإنجاز،إضافة إلى تفعيل دور الدولة اتجاه هذه المؤسسات , أما العوامل الخارجية فتكمن في ضرورة ترقية التعاون الإقليمي – المغاربي والعربي والإفريقي و المتوسطي– إلى مستويات أخرى تعود في صالح الاقتصاد الوطني والاقتصاد الإقليمي ككل.

– تبقى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوقفة إلى حد كبير على سعيها نحو إقامة تحالفات فيما بينها .

المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية في خلق القيمة المضافة

يعتبر فرع الصناعات الغذائية من أهم الصناعات التي تساهم بنسبة معتبرة في خلق القيمة المضافة وفي الإنتاج الخام , وقد كان للصناعات الغذائية دورا فعالا فقد احتل المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات وذلك من 1970 إلى 1995 ويعود السبب في ذلك إلى تطور

بعض فروع الإنتاج , وقد بلغت مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة على مستوى القطاع الصناعي في نهاية المخطط الخماسي الأول 8.1% , ثم ارتفعت هذه النسبة لتبلغ 11.2% في نهاية المخطط الخماسي الثاني وهذا راجع إلى استراتيجية التصنيع التي انتهجتها الدولة خلال هذه المرحلة و المتمثلة في توسيع قاعدة الصناعات الخفيفة , ومن سنة 1990 إلى 1995 كانت مساهمة الصناعات الغذائية على مستوى القطاع الصناعي حوالي 11%.

وقد كان للقطاع الخاص الممثل أساسا بمؤسسات صغيرة ومتوسطة دورا هاما من خلال مساهمته في خلق القيمة المضافة .

الجدول رقم (4-22) : مساهمة فرع الصناعات الغذائية في خلق القيمة المضافة 1995/ 2003

الوحدة : مليون دينار جزائري .

السنوات	القطاع عام	القطاع الخاص	المجموع	نسبة القطاع الخاص من مجموع القيمة المضافة (%)
1995	26757.2	18475.3	45232.5	40.85
1996	36065.1	24178.2	60243.3	40.13
1997	36228.2	33418.0	69646.2	47.98
1998	41515.4	45818.0	87334.4	52.46
1999	42371.9	53736.8	96108.7	55.91
2000	40013.2	70747.9	110761.1	63.87
2001	32997.6	79172.8	112170.4	70.58
2002	32251.9	80542.8	112794.7	71.40
2003	28895.6	86496	115391.7	74.96

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

الشكل رقم 06 : تطور حصة كل من القطاع الخاص و القطاع العام في القيمة المضافة في فرع الصناعات الغذائية في الجزائر للفترة 1995 – 2003

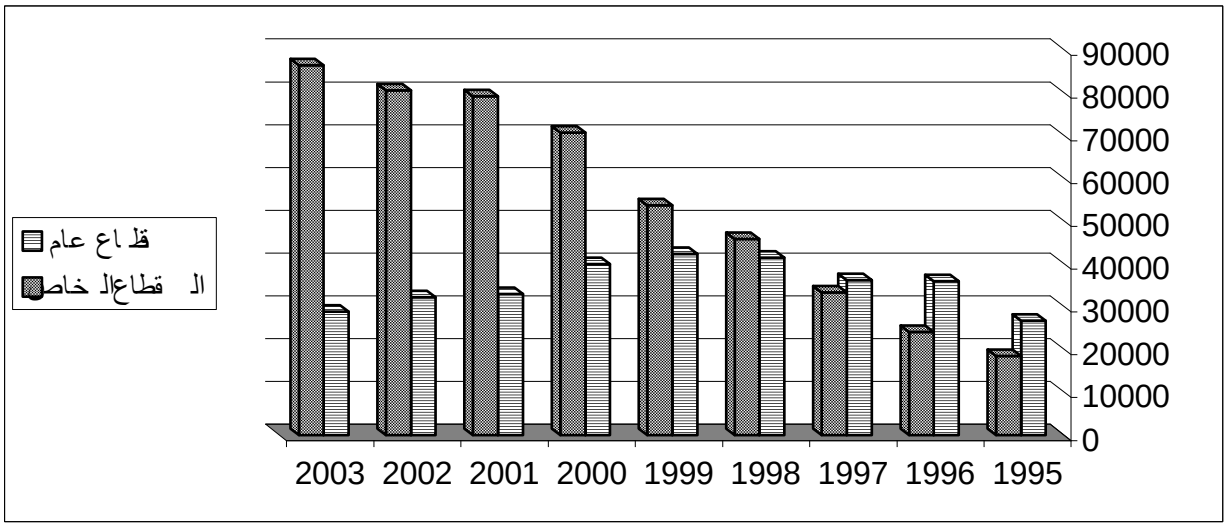

المصدر : انطلاقا من معطيات الجدول رقم (4-22)

من خلال الجدول والبيان يتضح لنا أن دور القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة أصبح يتعاظم وذلك ابتداء من النصف الثاني من سنوات التسعينات , نتيجة تطور الاستثمارات الخاصة و الممثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . ففي سنة 1995 لم يكن القطاع الخاص يمثل سوى 40.85% من القيمة المضافة في فرع الصناعات الغذائية و كانت المؤسسات التابعة للقطاع العام هي التي تمثل الأغلبية و تستحوذ على نسبة هامة من سوق السلع الغذائية ولم تكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمارس سوى بعض الأنشطة التي لا تتطلب راس مال كبير وتعتمد بالدرجة الأولى على الوسائل التقليدية , وبعد أن قامت الدولة بإجراء إصلاحات اقتصادية وترك المجال للمؤسسات الخاصة واعتماد نموذج اقتصاد السوق أصبح القطاع الخاص يستثمر في كل الميادين و منها الصناعات الغذائية , والاعتماد على التكنولوجيات الحديثة أدى إلى تطوير الإنتاج و المردودية , وبالتالي تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة .

ونظرا لسياسة تشجيع الاستثمار من خلال القوانين المتتابعة والتي من أهمها قانون الاستثمار لسنة 1993 , استطاع المتعاملون الخواص ممارسة أنشطة استثمارية لم تكن في متناولهم قبل سنوات التسعينات .

كما أن هناك تراجع لدور القطاع العام فبعد أن كانت مساهمته في خلق القيمة المضافة تتجاوز 60% في أوائل التسعينات , أصبحت لا تتعدى نسبة 25.04 % سنة 2003 , مقابل 74.96 % للقطاع الخاص .

المطلب الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية في تحقيق التشغيل .

يعتبر فرع الصناعات الغذائية من بين الفروع التي تضم عددا كبيرا من العمال وذلك نظرا لتعدد الفروع الإنتاجية و اختلافها في هذا الفرع , و اعتماد الكثير من هذه الفروع على وسائل إنتاج تقليدية , إذ نجد أن أكثر من 95 % من المؤسسات الناشطة في فرع الصناعات الغذائية هي مؤسسات مصغرة أي تضم اقل من 9 عمال , بالإضافة إلى ذلك اعتماد هذه الصناعات على العمالة البسيطة , وهذا ما يجعلها تمتص جزءا هاما من اليد العاملة .

فمنذ 1962 إلى 1989 كان فرع الصناعات الغذائية الممثل أساسا بالقطاع العام يمثل احد أهم القطاعات التي اعتمدت عليها الدولة في التخفيف من حدة البطالة , حيث كان يحقق نسبا عالية في ميدان التشغيل , وقد كانت هذه النسب تعتبر من أعلى المعدلات مقارنة بالفروع الصناعية الأخرى , فقد كان متوسط معدل نمو التشغيل الصناعي خلال الفترة 1989/1980 يبلغ نسبة 15.5% مقابل 15% بالنسبة لفرع النسيج و الجلود و 12.5% بالنسبة لفرع مواد البناء .

أما بعد 1990 فقد تغير موقع القطاع العام وذلك نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد , وخاصة من الناحية الاقتصادية حيث انخفضت مداخيل الدولة نتيج ة اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق في كل مراحل الاقتصاد الجزائري 95% , الأمر الذي أحدث أزمة حقيقية عند انخفاض أسعار المحروقات في سنة 1986, ولقد كانت السياسة الاقتصادية رهينة تغيرات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية , وان اعتماد الجزائر في تمويلها للاقتصاد الوطني على مداخيل المحروقات دون مصادر أخرى أدى إلى حدوث تراجع في الاستثمارات التي تقوم بها الدولة وعدم قدرتها على تمويل المؤسسات العمومية القائمة أدى لتدهور الحالة الاقتصادية والمالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية , مما دفعها إلى إجراء مجموعة من الإصلاحات كانت كلها تتجه نحو تطبيق اقتصاد السوق , وهو ما كان له انعكاس سلبي على قطاع التشغيل الحكومي حيث بلغ متوسط معدل الزيادة خلال الفترة 1995/1990 نسبة 2.03 % في معظم الفروع الصناعية , نتيجة انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي و الذي بدا تدريجيا منذ بداية التسعينات .

وفي المقابل أصبح القطاع الخاص يشكل اللبنة الأساسية لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية وإن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر منذ الثمانينات و التي أدت بها إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، قد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة و الاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة , وقد كان نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي.

حيث كان من نتائج هذه السياسة تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك ما شهده فرع الصناعات الغذائية وهذا ما نلاحظه من خلال تطور عدد المؤسسا ت الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى ارتفاع عدد العمال .

الجدول رقم (4-23) : تطور دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية في امتصاص البطالة

السنوات	عدد العمال
1992	23000
1993	24000
1994	27000
1999	34651
2002	49348

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

Réseau Maghrébin D'études Economiques .Les Industries Agro-alimentaires Dans Les Pays Du Maghreb. Op-cit . p101.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد العاملين في فرع الصناعات الغذائية (القطاع الخاص) قد تطور بوتيرة سريعة خاصة من 1999 إلى 2002 , و إذا ما قارنا عدد العمال في سنة 2002 مع عدد العمال لسنة 1992 فإننا نلاحظ انه ارتفع بنسبة 114.5% أي انه تضاعف , وذلك نتيجة تطور الاستثمارات الخاصة التي تحققت في هذا الفرع .

ونجد أن فرع الصناعات الغذائية يضم عددا كبيرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, فقد احتل المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات مقارنة بالصناعات الأخرى , كما أن تشجيع الاستثمار في هذا الفرع يمثل احد الحلول الناجعة للتخفيف من حدة البطالة .

الجدول رقم (4-24) : ترتيب القطاعات حسب عدد العمال المشغلين في مؤسسات صغيرة ومتوسطة لسنة 2002

قطاع النشاط	عدد العمال	النسبة %
البناء و الأشغال العمومية	230489	31.52
التجارة	86834	11.87
الصناعات الغذائية	**49348**	**6.74**
خدمات مقدمة للعائلات	47232	6.46
النقل والمواصلات	39525	5.4

الفلاحة والصيد	38521	5.26
مواد البناء	33228	4.54
فندقة	33104	4.52

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2003) .

من خلال الجدول تظهر أهمية فرع الصناعات الغذائية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ أن هذه المؤسسات من شأنها أيضا أن تشجع الاستثمار حيث يتطلب هذا الأمر فتح نوافذ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لاستيعاب الفائض في العمالة حيث أن دور الدولة يجب الا يقتصر في تشجيع الصناعات الصغيرة على الدعم المباشر سواء كان في الصورة الاقتصادية أو التسويقية أو المالية بل يجب أن يمتد هذا الدعم ليشمل البعد الضريبي أيضا كأحد صور الدعم أو التحفيز المالي غير المباشر باعتباره مطلبا أساسيا لتفعيل دور هذه المشروعات حيث ثبت أن الدور الضريبي عامل أساسي في نجاح أو فشل المشروعات الصغيرة , ويجب استعمال الضريبة كأداة لتشجيع التشغيل من خلال التحفيزات المقدمة للمؤسسات التي تقوم بتشغيل اكبر عدد ممكن من العمال هذا من جهة , كما يجب تخفيف الأعباء التي يتحملها أرباب العمل كحصة الضمان الاجتماعي من جهة أخرى, فارتفاع هذه الأعباء يؤدي إلى تهرب أرباب العمل والمقاولين من التصريح بالعدد الحقيقي للعمال .

خلاصة

من خلال دراستنا لحالة فرع الصناعات الغذائية فقد استنتجنا بان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح يتطور من سنة إلى أخرى و هذا ما نلاحظه من خلال ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , حيث أصبحت تأخذ مكانتها في ظل المحيط الاقتصادي الجديد وهذا أمام تراجع حجم الاستثمارات العمومية .

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أفضل الوسائل المتاحة لإنعاش الاقتصاد الوطني, وذلك في ظل الإصلاحات التي تقوم بها الجزائر من خلال تشجيع الاستثمار الخاص .

ويمثل فرع الصناعات الغذائية احد أهم الفروع التي تتيح للمستثمر فرصا استثمارية جديدة, وقد تطورت المشاريع الاستثمارية الخاصة في هذا الفرع بصورة سريعة خاصة بعد سنة 2000 , غير أن هذه المشاريع شملت فروع إنتاج تتميز باعتمادها على المدخلات المستوردة من المواد الأولية ولم تشمل فروع الإنتاج إلى تعتمد على المواد الأولية الزراعية المحلية .

وما يمكن استنتاجه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية تلعب دورا هاما مقارنة ببعض الفروع الصناعية الأخرى . سواء من حيث مساهمتها في خلق القيمة المضافة أو في تحقيق التشغيل و التصدير غير انه ما تزال هذه المساهمة متواضعة و ذلك نظرا لحداثة تجربة هذه المؤسسات , وإذا حضيت هذه المؤسسات بالدعم الكافي وخاصة الدعم الفني مثل التعريف بمقاييس الجودة وتطبيقها على المنتجات الوطنية خاصة في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة الدولية للتجارة ومنافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية , وكذلك من خلال تأهيل المسيرين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإقامة المعارض الوطنية و الأجنبية .

كما أن تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الغذائية مرهون أيضا بتطور القطاع الفلاحي وذلك باعتباره الممون الرئيسي بالمواد الأولية , ويجب تطوير هذا القطاع وذلك من اجل التخفيف من تبعية فرع الصناعات الغذائية للخارج , كما يجب تطوير علاقة المؤسسات التي تنشط في هذا الفرع بالمزارع واعتماد طريقة التعاقد بين المصنع والمزرعة .

الخاتمة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احد أهم مداخل التنمية , فقد اعتمدت الكثير من الدول المتقدمة والنامية على تطويرها و تهيئة المناخ الاستثماري لها وذلك من اجل ترقية مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية , وإذا كانت المؤسسات الكبيرة الحجم تشكل الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال إسهامها في تحقيق معدلات نمو سريعة , إلا أن الاعتقاد السائد حاليا لدى الكثير من صانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية المعنية و المهتمة بشؤون التنمية الاقتصادية في الدول النامية تعترف بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية , وذلك بعد أن تبينت محدودية التأثيرات الايجابية للصناعات الكبيرة الحجم .

وقد حاولنا في بحثنا هذا توضيح و إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الدور الايجابي و الفعال الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال :

– تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ذكر ابرز الخصائص و المميزات التي تميزها عن باقي المؤسسات , و كذا مكانة هذه المؤسسات في بعض الدول و النتائج الايجابية التي توصلت إليها بالاعتماد على هذا النوع من المؤسسات , كما تطرقنا إلى أهم التحديات التي تواجه تطور هذه المؤسسات .

– التجربة الجزائرية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , وذلك عن طريق دراسة مختلف قوانين المتعلقة بالاستثمار وخاصة تلك التي تمس بصفة مباشرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى التطرق إلى تطور المؤسسات و الهيئات القائمة على تطوير و تفعيل هذا القطاع الحيوي و إبراز أهم الإجراءات التنظيمية التي بادرت السلطات العمومية إلى اتخاذها في سبيل دعم نشاط هذا القطاع كما قمنا بالتطرق إلى أهم المعوقات التي لا تزال تعرقل تطور القطاع.

– توضيح مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد أن تبين فشل استراتيجية الصناعات المصنعة , وذلك من خلال عدة مؤشرات منها التشغيل و التصدير .

– دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في فرع الصناعات الغذائية في الجزائر وذلك بدراسة تطور هذه المؤسسا ت في هذا الفرع واهم المشاكل والعراقيل التي تعترضها سواء في مرحلة انطلاق المشروع أو مرحلة الاستغلال , بالإضافة إلى مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية .

1- الاستنتاجات :

وان دراستنا لهذا الموضوع قادتنا إلى الاستنتاجات التالية :

* إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في اقتصاديات الدول المتقدمة و تعتبر من أهم الركائز في محاربة الفقر و البطالة , وقد أثبتت التجارب بأن دعم هذا القطاع الحيوي من خلال تشجيع المبادرة الفردية هو الحل الأمثل للوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية , ذلك أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بقدرتها على معالجة الكثير من الاختلالات الاقتصادية مثل الاختلال بين الادخار و الاستثمار , حيث تعاني الدول النامية و منها الجزائر من انخفاض معدلات الادخار و الاستثمار , فالمؤسسات الصغيرة تعمل على حل هذا المشكل حيث يمكن بالمدخرات القليلة إنشاء مشروع صغير .

* لقد كانت منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مهمشة لفترة طويلة من الزمن (المرحلة التي سبقت تطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية) حيث تم إخضاع مختلف نشاطات القطاع الخاص بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المراقبة الصارمة و الإشراف المباشر لأجهزة الدولة وتحديد وتوجيه نشاطات هذه المؤسسات بما يتماشى مع استراتيجية التصنيع المنتهجة و طبيعة التوجه الاقتصادي الاشتراكي للسياسة الاقتصادية , وقد ساهمت السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر خلال هذه فترة في عرقلة تطور منظومة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة .

* تعتبر سنوات التسعينات بداية للاهتمام الجدي بمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر , وان إصدار قانون الاستثمار لسنة 1993 يعتبر انطلاقة حقيقية للاستثمار بشكل عام و للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل خاص , كما أن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 01-18 يعتبر بمثابة حجر الأساس لتطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ذلك من وضعه لتعريف رسمي لهذه المؤسسات .

* تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من العديد من المشاكل سواء تلك المتعلقة بالعقار و العقار الصناعي أو الحصول على التمويل بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية التي تتميز بالتعقيد , و رغم ما تم سنه من قوانين و تشريعات خاصة بترقية الاستثمار و ما تم استحداثه من هيئات تعمل على تسهيل عملية الاستثمار عامة و في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة , إلا أن ذلك لم يغير كثيرا من الواقع الذي يشهده الاستثمار في الجزائر من عراقيل إذ نلمس فجوة كبيرة ما بين القوانين و التشريعات وما يتم على ارض الواقع, وهذا ما تؤكده الوضعية الصعبة التي يعيشها القطاع في ظل المحيط الاقتصادي الحالي الذي لا يساعد على نجاح أي برنامج أو سياسة تنموية تهدف إلى ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

* تفتقد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية إلى الخبرة والتجربة الواسعة في مجال التسيير و التنظيم و التسويق ذلك أن ملكية معظمها تعود إلى مقاولين شباب يفتقرون للتأهيل و التكوين .

* يعتبر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ضعيف و لم يصل إلى المستويات المطلوبة , و تنتشر معظم هذه المؤسسات في قطاع الخدمات و خاصة التجارة والنقل , وان عدد الصناعات الصغيرة و المتوسطة ضعيف للغاية وتتمركز هذه الصناعات حول نشاطات إنتاج السلع الاستهلاكية العادية كما أنها تتميز بضعف مساهمتها في الإنتاج الصناعي وتتميز بالتبعية اتجاه الخارج في مجال المكونات والمواد الأولية .

* تتزايد أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المؤشرات الاقتصادية مثل التشغيل و التصدير و المساهمة في الناتج المحلي الخام و القيمة المضافة حيث استطاعت هذه المؤسسات أن تحتل مكانة هامة في النشاط الاقتصادي ذلك لأنها تتمتع بديناميكية وفعالية اقتصادية مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية العمومية الكبيرة , غير انه تجدر الإشارة إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما تزال ضعيفة مقارنة بمساهمة هذه المؤسسات في الدول الأخرى .

* ومن خلال دراستنا لحالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في فرع الصناعات الغذائية فقد استنتجنا بأن الاستثمار في هذا الفرع أصبح في تطور مستمر و خاصة في السنوات القليلة الأخيرة وذلك نظرا لإدراك المتعاملين الاقتصاديين أهمية هذا الفرع نظرا لحجم السوق الجزائري , غير أن هذه المؤسسات تتميز بالتبعية للخارج فيما يتعلق بالمواد الأولية رغم أن الجزائر لها من الإمكانيات الفلاحية ما يسد حاجة هذه المصانع من المواد الأولية وذلك نتيجة عدم وجود استراتيجية لتوجيه الإنتاج الفلاحي في الجزائر .

2- التوصيات :

ولتمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من لعب دور حيوي في الاقتصا د الجزائري نقترح التوصيات التالية :

أولا : الإطار القانوني والمؤسساتي

إن سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي سياسة لامركزية تتطلب تدخل مختلف الهيئات و الأعوان الاقتصاديين , وتقع مسئولية تطوير هذا القطاع على أجهزة الدولة التي تتولى وضع البرامج و السياسات التنموية و ضمان كل الإمكانيات الكفيلة بتوفير شروط نجاحها .ومن اجل تحديد الاستراتيجية الملائمة لتطوير هذا القطاع يجب القيام بتشخيص دقيق للوضعية الحالية وتحديد نقاط الضعف التي يجب تصحيحها .

كما يجب أن يكون تسيير الإدارة ومختلف الهيئات العمومية محل إعادة تنظيم وتطوير لجميع هياكلها ومهامها وذلك من اجل تمكينها من مسايرة متطلبات اقتصاد السوق , إذ أن الإدارة الجزائرية ما تزال متأثرة إلى حد بعيد بمرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري . ومن اجل ذلك يجب :

– إعادة تكوين و رسكلة موظفي الإدارة وتمكينهم من فهم متطلبات اقتصاد السوق , وذلك من اجل مواكبة التطور الحاصل على مستوى التشريعات المتعلقة بترقية الاستثمار وتشجيع المبادرة الفردية .
– إتباع سياسة لامركزية في الإدارة وذلك من اجل تخفيف العراقيل البيروقراطية خاصة وان الإدارة تتطور ببطء شديد بالمقارنة مع مقتضيات التنمية .
– إقامة جهاز موحد يتكفل بترقية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد أهدافه بدقة متناهية .

ثانيا: المنظومة المصرفية

تعتبر البنوك من أهم الأطراف الفاعلة في تشجيع الاستثمار وترقية المبادرة الخاصة , ومن اجل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب وضع آلية فعالة من اجل تمويل هذه المؤسسات , حيث أن البنوك الجزائرية تعتبر من المعوقات الأساسية لتطور الاستثمار وهذا في ظل سيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفي الجزائري وضعف البنوك الخاصة ولذلك يجب :

– تطوير آليات تمويل تتلائم مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
– إلغاء مركزية اتخاذ قرار منح القروض (البنوك العمومية) أو الرفع من الحد الأقصى للقروض التي يمكن أن تمنحها البنوك على مستوى وكالاتها .
– تشجيع قيام المؤسسات المالية ذات راس المال المخاطر .
– تشجيع قيام مؤسسات ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ثالثا : المجال العقاري

من اجل تخفيف من حدة مشكل الحصول على العقار الصناعي المناسب لقيام المشاريع الاستثمارية يجب :

– القيام بجرد شامل يحدد من خلاله الأراضي الشاغرة و غير المستعملة و الحد من الانتشار التوسع الفوضوي للبنايات .

– توضيح ملكية الأراضي العمومية وذلك من اجل تفادي مشكل سندات ملكية الأراضي .

– إعادة النظر في كيفية منح الأراضي على مستوى المناطق الصناعية من جهة , وكذا إعادة النظر في المساحات الشاسعة المملوكة للمؤسسات الاقتصادية العمومية والتي تعتبر غير مستغلة بشكل عقلاني من جهة أخرى .

– إعادة الاعتبار لمناطق النشاط .

رابعا : الإعلام

يجب إنشاء نظام فعال لجمع المعلومات الاقتصادية وتحليلها و إفادة المستثمرين بها وذلك من اجل توجيه الاستثمار , وكي تكون لدراسات الجدوى قاعدة من المعطيات الاقتصادية الامر الذي يجعل هذه الدراسات فعالة في اتخاذ قرار الاستثمار على أسس سليمة .

خامسا : التكوين والتأهيل

إن التحولات المتجددة في العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية و تداعيتها على الأوضاع الاقتصادية المحلية تستدعي ضرورة تطوير المنظومة المؤسسية الصغيرة والمتوسطة، للتقليل من الانعكاسات السلبية لترتيبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وللشراكة مع الاتحاد الأوروبي , ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتبني إستراتيجية متوسطة المدى من اجل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من تطوير أنظمة التسيير و التسويق وذلك عن طريق برامج تكوين معدة لعصرنة المعارف لدى العاملين بهذه المؤسسات وجعلهم قادرين على التكيف مع التطورات الحاصلة .

سادسا :التجارة الخارجية

يمكن للسلطات العمومية في الجزائر ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , ولا يتأتى ذلك إلا برسم استراتيجية واضحة مبنية على أسس سليمة , واتخاذ بعض الإجراءات التحفيزية مثل :

– تسهيل إجراءات الجمارك والتعامل مع جهة واحدة , و استثناء السلع المصدرة من الإجراءات الجمركية الاعتيادية .
– إنشاء أجهزة ذات صلاحيات واسعة لإنجاز كافة الإجراءات الخاصة بعمليات التصدير .
– منح قروض بدون فائدة أو بفائدة مخفضة على الأموال المقترضة لغرض استثماره ا في فرص تصديرية .
– إعفاء السلع الرأسمالية المستخدمة في إنتاج السلع المصدرة من الضرائب الجمركية .
– ترقية تعاونيات التسويق لتحسين المنتجات الصناعية الزراعية الموجهة للتصدير مثل التغليف , التخزين ,...الخ.

سابعا : ترقية المقاولة من الباطن

يمكن للمؤسسات الكبيرة أن تلعب دورا فعالا في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق نظام التعاقد الذي يساعد على تخفيف تكلفة الإنتاج وتحفيز إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة جديدة .

3- آفاق الدراسة :

يتميز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالديناميكية و المرونة الكبيرة و في إطار دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ و اقتراب الموعد الرسمي لدخول الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة و ما لهذين الحدثين من أهمية بالغة في الواقع الاقتصادي الجزائري و خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيمكن أن يشكل هذا موضوع بحث يتطرق من خلاله إلى اثر هذين الحدثين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .

قائمة المراجع:

*باللغة العربية :

1- الكتب :

- د. فريد راغب النجار – إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم – مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ,مصر 1999/1998 .
- د. هاله محمد لبيب عنبه – إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي – المنظمة العربية للتنمية الإدارية, جمهورية مصر العربية , 2002 .
- كليفورد . م بومباك- أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة – مركز الكتب الأردني , الأردن 1989.
- محمد كمال خليل الحمزاوي – اقتصاديات الائتمان المصرفي- منشاة المعارف الإسكندرية , مصر 2000 .
- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن – إدارة الأعمال التجارية الصغيرة – دار صفاء للنشر و التوزيع , عمان الطبعة الأولى 2002 .
- عبد المطلب عبد الحميد – التمويل المحلي والتنمية المحلية- الدار الجامعية الإسكندرية مصر2001.
- سعد عبد الرسول محمد – الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي – المكتب العلمي للنشر و التوزيع الإسكندرية .مصر 1998.
- عبد اللطيف بن اشنهو – التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 82/62 – الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية . الجزائر 1982 .
- عبد الرحمن يسري احمد – تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها- الدار الجامعية , الإسكندرية. مصر 1996 .
- د . محمد هيكل – مهارة إدارة المشروعات الصغيرة- مجموعة النيل العربية الإسكندرية .مصر 2003.
- بلعزوز بن علي – محاضرات في النظريات و السياسات النقدية – ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر 2004.

2- الرسائل والمذكرات :

احمد مجدل – إدراك واتجاهات المسئولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر : بالتطبيق على ولاية غرداية – أطروحة لنيل شهادة دكتوراه جامعة الجزائر 2004 .
- فوزي عبد الرزاق – الصناعات الغذائية و أهميتها الاقتصادية والاجتماعية دراسة حالة الجزائر – رسالة ماجستير , جامعة الجزائر 1998 .
- لخلف عثمان " دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر – " رسالة ماجستير , جامعة الجزائر 1995.
- سعدي جمال , مساهمة البنوك في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية, رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2002/2001 .

– الطيف عبد الكريم – واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات– رسالة ماجستير. جامعة الجزائر 2003/2002 .

3–المجلات و الدوريات :

– مجلة دراسات اقتصادية , العدد الثاني .2000 . الجزائر.
– مجلة فضاءات , وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية :
* العدد01– 2002.
* العدد 2–2003.
– مجلة العلوم الإنسانية جامعة منتوري قسنطينة الجزائر العدد 11 – 1999.
– مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة فرحات عباس , سطيف الجزائر , العدد 01 – 2002.

4–الملتقيات و الندوات:

*** الوطنية**

– الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة عمار ثليجي– الاغواط– 8 و9 افريل 2002.
– الملتقى الوطني الأول حول القطاع الخاص في الجزائر واقع وأفاق جامعة سعد دحلب البليدة 26–27 افريل 2005 .
– الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاستثماري الجديد, 22 – 23 افريل 2003 .
– الملتقى الوطني حول انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بجامعة سعد دحلب البليدة 24 ,25 افريل 2005 .

***الدولية:**

- الملتقى الدولي العلمي الأول حول انعكاسات العولمة على اقتصاديات البلدان العربية .13 و 14 ماي 2001 .جامعة سكيكدة .
– المؤتمر الدولي العلمي الثاني: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة لحالة الجزائر, جامعة سكيكدة 2004.
– نـــــــــدوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية .القاهرة _ جمهورية مصر العربية 18–22 يناير 2004 .

5–التقارير و المطبوعات :

– المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي , مشروع تقرير: من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر, جوان 2002 .
– المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، 2000.
– صندوق النقد الدولي , الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق. واشنطن 1998.
– مطبوعة من وزارة التجارة الخارجية في مصر بعنوان: تعريف المنشات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر .2004.
– مطبوعة من وزارة التجارة الخارجية في مصر بعنوان : تمويل المنشاة الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر 2004 .

6-الجرائد الرسمية :

– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : العدد رقم 34 من سنة 1982.
– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية :العدد رقم 64 من سنة 1993.
– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية :العدد رقم 47 من سنة2001.
– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية :العدد رقم 55 من سنة2001.
– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية :العدد رقم 77 من سنة 2001.
– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية :العدد رقم 74 من سنة 2002.
– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية :العدد رقم 13 من سنة 2003.
– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية :العدد رقم 29 من سنة 2003.
– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية :العدد رقم 27 من سنة 2004.

*** باللغة الأجنبية :**

1 -LES LIVRES :

- Gilles Bressy et Christian Konkuyt – économie d'entreprise –Sirey .édition 2000.

- Michel Marchsnay et Colette Fourcade – Gestion de la PME/PMI – Nathan 1997.

- Zega Kamel –Arif Salah eddine -Industrie agro-alimentaire et dépendance envers les approvisionnements extérieurs cas algérien- . OPU 1990.

-Robert Wtterwulghe. La P.M.E Une entreprise humaine .De Boeck et Larcier Belgique 1998.

-Ben Achenhou – l'expérience algérienne de planification et de développement 1962/1982 – 2 éme édition société nationale d' édition .1984.

-centre du commerce international -les PME et le marche mondial –CNUCED 1997.

-Réseau Maghrébin D'études Economiques .Les Industries Agro-alimentaires Dans Les Pays Du Maghreb. Collection études sectorielles Algérie 1998.

- Cabinet Tiers Consult – L'AGRO-ALIMENTAIRE EN ALGERIE- Collection études sectorielles Algérie -2004.

−OCDE −Perspectives de l'OCDE sur les PME- OCDE. édition 2000.

2 -LES RAPPORTS:

- Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat- Actes des assise Nationales de la PME -janvier 2004.
- conseil national économique et social – contribution algérienne au 3éme sommet euro- méditerranéen des CES – Casablanca 27et 28 Novembre 1997.
-
-Ministère de la petite et moyenne entreprise – Enquête sur les PME Agro-alimentaire . juillet 2004 .
- Ministere de la petite et moyenne entreprise - Etat d'avancement du programme ED PME et évaluation au 31/12/2004 -

- Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat- Rapport sur l'état des PME.2003.

- Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat- Rapport sur l'état des PME.2004.
-Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat- Rapport sur l'état des PME.2002.

3 -SYMPOSIUMS ET JOURNEES D'ETUDES:

- journée d'information sur les programmes d'appui organisée par le Ministère de la PME/PMI, 29 avril 2002, ISGP .

-Symposium sur l'industrie .Alger. Novembre 2001.

4 -LES REVUES:

– Algérie entreprise . Revue Algérienne de l'économie et de l'entreprise n^0 6 .juin 2003.
- énergie et mines .Revue périodique du secteur de l'énergie et des mines .N 3 – Novembre 2004.
-PME MAGAZINE D'ALGERIE. N 16. JANVIER 2004.
- PARTENAIRES .revue de la chambre de commerce et d'industrie française en Algérie .N50. FEVERIER 2005.

5 -SITE D'INTERNET:

http://europa.eu.int
www.ic.gc.ca.
www.arab-api.org/develop_bridge9.pdf
http://www.algerie-dz.com/article1998.html
www.cnam.fr/lise/docgriot16.pdf
http://www.mir-algeria.org/miseaniveau
www.cnam.fr/lise/docgriot16.pdf
www.cagex.com.dz/menu.html
http:// isdm-univ-tln.fr/pdf/isdm17/isdm17-kindel.pdf
www.univ-paris12.fr/www/labos/gratice/hammouda.doc
http//resources.ciheam.org/om/pdf/b32/ci011662.pdf
www.toulouse.inra.fr/lerma/jjchercheur/benamar.pdf
www.ons.dz.